جامعة ابن خلدون– تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

الرقابة الداخلية كآلية في التقليل من مخاطر القروض في البنوك الجزائرية

دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري BNA –وكالة تيارت–

إعداد الطالبتين:

– بن قرنة مسعودة

– زيدي بدرة نادية

الأستاذ المشرف:

د.لعروس لخضر

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
بلكرشة رابح	أستاذ محاضر قسم "أ"	رئيسا
لعروس لخضر	أستاذة محاضر "ب"	مشرفا ومقررا
روتال عبد القادر	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا
بومدين فتيحة	أستاذة مساعدة قسم "أ"	مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: ...../ ..... / 2022

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الشكر

بعد أن من الله علينا بانجاز هذا العمل، فإننا نتوجه إليه الله سبحانه وتعالى أولا وأخرا بجميع ألوان الحمد والشكر على فضله وكرمه الذي غمرنا به فوفقنا إلى ما نحن فيه راجين منه دوام نعمه وكرمه، وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم :"من لا يشكر الناس لا يشكر الله "،فإننا نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف "لعروس لخضر "على إشرافه على هذه المذكرة وعلى الجهد الكبير الذي بذله معنا، وعلى نصائحه القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذه الدراسة، فله منا فائق التقدير والاحترام، كما نتوجه في هذا المقام بالشكر الخاص لأساتذتنا الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي ولم يبخلوا في تقديم يد العون لنا.

وندين بالشكر أيضا إلى زملائنا بالعمل، وموظفي البنك الوطني الجزائري BNA الذين ساعدونا من خلال تقديم جميع التسهيلات ومختلف التوضيحات والمعلومات المقدمة من طرفهم لانجاز هذا البحث.

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا وساهم في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة طيبة.

إهـداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية

أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى الوالدين والإخوة الأعزاء بالخصوص نجاة، وجمال

وإلى رمز الصداقة وحسن العلاقة زملاء الدراسة دفعة اقتصاد نقدي وبنكي

إلى من هم انطلاقة الماضي وعون الحاضر سند المستقبل اللواتي لا عيش بدونهن ولا متعة إلا برفقتهن

هواري هند، إسما، خريز ملوكة، بن الحاج رقية.

إلى كل من بذل معي جهدا ووفر لي وقتا ونصحني قولا إلى كل من ذكرهم القلب ولم يسع المقام لذكرهم.

وفي الأخير يا رب يا رب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت بل ذكرني دائما بأن الفشل هو التجربة الذي تسبق النجاح أمين يا رب العالمين

بن قرنة مسعودة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي ثمرة جهدي للذي فطرني ومن علي بنعمه الجمة و فضله العظيم الأحد الصمد

وله حمدا كثيرا ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه فله الحمد حتى يرضى، كما اهديا

لسيد هذه الأمة القائل "**طلب العلم فريضة على كل مسلم** "

محمد صلى الله عليه وسلم

اهدي هذا العمل المتواضع إلى من شرفهم الله في قوله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا" صدق الله العظيم

إلى والدتي التي سهرت الليالي من أجلي وحثتني على الصبر و المثابرة **"أمي الحنونة"**

إلى فلذة كبدي "نورهان، محمد".

إلى إخوتي "سارة، إلياس".

إلى أساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير كل باسمه

-إلى كل من دعمني من قريب أو بعيد.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال البيانية	
مقدمة	2
الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الداخلية في البنوك.	
تمهيد	08
المبحث الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية	09
المطلب الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية	09
المطلب الثاني:أهداف وأقسام نظام الرقابة الداخلية	11
المطلب الثالث:المقومات نظام الرقابة الداخلية، أدواتها، عراقيل تفعيلها	14
المبحث الثاني: نماذج بازل، و**COSO2013** للرقابة الداخلية	18
المطلب الأول: ماهية لجنة بازل البنكية	18
المطلب الثاني: مراحل تطور الرقابة من خلال اتفاقيات بازل**I،II،III**	18
المطلب الثالث: متطلبات نظام الرقابة الداخلية وفق لجنة بازل	21
المطلب الرابع: نموذج **COSO2013** للرقابة الداخلية البنكية	25
المبحث الثالث:الرقابة الداخلية وفق التشريع الجزاري (النظام **11-08**)	34
المطلب الأول: تعريف الرقابة الداخلية وفق نص القانون	34
المطلب الثاني: مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها	34
المطلب الثالث: أنظمة جهاز الرقابة الداخلية	35
خلاصة	40
الفصل الثاني:ماهية المخاطر البنكية	
تمهيد	42
المبحث الأول: مفهوم المخاطر البنكية ومسبباتها	43

المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية 43
المطلب الثاني: مسببات المخاطر البنكية 46
المطلب الثالث: تصنيف المخاطر البنكية 49
المبحث الثاني: المخاطر البنكية وفق التشريع الجزائري 53
المطلب الأول: أنواع المخاطر البنكية وفق نظام 11-08 53
المطلب الثاني: أنظمة قياس المخاطر والنتائج 55
المطلب الثالث: أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر العملياتية 58
المبحث الثالث: المخاطر البنكية في البنوك الاسلامية 59
المطلب الأول: المخاطر العامة 59
المطلب الثاني: مخاطر صيغ التمويل الاسلامية 61
المطلب الثالث: مراحل وأساليب ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية 62
خلاصة 65
الفصل الثالث: دور نظام الرقابة الداخلية في التقليل من مخاطر القرض –دراسة تطبيقية –
تمهيد 67
المبحث الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري 68
المطلب الأول: نشأة وتقديم البنك الوطني الجزائري 68
المطلب الثاني: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري 72
المطلب الثالث: الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري لزبائنه 75
المبحث الثاني:منهجية الدراسة 77
المطلب الأول: حدود الدراسة 77
المطلب الثاني: مصادر وأساليب جمع المعلومات 77
المطلب الثالث: ادوات الدراسة 78
المبحث الثالث : تقييم متغيرات الدراسة وتفسير النتائج 81
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة 81

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: إختبار الفرضيات الفرعية..... 92

المطلب الثالث: دراسة الإرتباط لمتغيرات الدراسة 95

خلاصة..... 96

الخاتمة 98

قائمة المراجع 102

الملاحق

الملخص

قائمة الجداول والأشكال البيانية

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1–1	مبادئ مكونات الاطار المتكامل لـ 2013coso	30
1–3	توزيع موظفي البنك الوطني الجزائري	73
2–3	مقياس ليكرت الخماسي	79
3–3	قيمة معامل ألفا كرونباخ	80
4–3	قيمة معامل التجزئة النصفية	80
5–3	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	81
6–3	توزيع عينة الدراسة حسب السن	82
7–3	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل التعليمي	83
8–3	توزيع أفراد العينة حسب متغير المهنة الحالية.....	84
9–3	توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية	85
10–3	النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لعبارة المحور الاول	87
11–3	النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لعبارة المحور الثاني	90
12–3	نتائج اختبار الفرضيات الفرعية.....	93
13–3	نتائج اختبار الفرضيات	94
14–3	معامل الارتباط بين المتغيرات	95

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1 –1)	الرقابة الاحترازية.....	20
(1– 2)	مكعب الإطار المتكامل الجديد لكوزو	27
(1–2)	مسببات المخاطر البنكية	48
(2–2)	انواع المخاطر البنكية	52
(1–3)	الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري	70
(2–3)	الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري	74

قائمة المـــلاحـــق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
ملحق 1	استبيان	108

مقدمة

إن زيادة رغبة المستثمرين في تحقيق عوائد كبيرة أدى إلى اتساع دائرة المشاريع و امتدادها حتى إلى دول أجنبية وساهم في انفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض، كما لعب التقدم التكنولوجي دورا كبيرا في اتساع هذه الأنشطة إلا أنه نشئ عنها العديد من التعقيدات التي أدت إلى أزمات مالية، وقلة المراقبة والإشراف كانت سببا رئيسيا في إفلاس العديد من كبريات الشركات والبنوك العالمية الأمريكية والأسيوية و الأوروبية بسبب الاحتيال والغش والأخطاء، وقد أثرت هذه الانهيارات على اقتصاديات الدول النامية بسبب الارتباطات و العلاقات التي تربطها بها خاصة من خلال التعاملات البنكية التي تشكل حلقة وصل بين كل دول العالم نظرا للخدمات التي تقدمها من إقراض، تلقي الودائع، خصم الكمبيالات التسهيلات الائتمانية، وما ساهم في اكتساب هذه المكانة هو شبكة الانترنت التي تتيح إجراء العديد من العمليات دون التنقل إلى البنك مما يقلل من التكاليف والجهد والوقت.

تعتبر البنوك من أهم المؤسسات التي تساهم في نمو وتطور اقتصاديات الدول باعتبارها وسيط يعمل على جمع الادخارات من أصحاب الفوائض و توفير سيولة لأصحاب العجز بتمويل المشاريع الاستثمارية سواء كانت تخدم الصالح العام أو الخاص، بما يساهم في تحسين المستوى المعيشي وتحقيق الاستقرار المالي وتعزيز السيادة الوطنية، ولتحقيق الأداء الفعال لهذه البنوك واستمراريتها تسعى لإيجاد أنظمة وطرق تحقق ذلك، ومن بينها الرقابة الداخلية التي تعتبر من المواضيع الهامة والجد الحساسة التي اهتمت بها العديد من الهيئات والمنظمات العالمية لوضع معايير وأسس عالمية موحدة لضبط ومراقبة أداء البنوك والمؤسسات وضمان تحقيق أهدافها وحمايتها من الإفلاس .

قامت الجزائر بمجهودات معتبرة لتحسين جهازها البنكي من خلال العديد من الإصلاحات منذ 1990، عملت من خلاله على توفير اطر مؤسساتية وقانونية تنسجم ومتطلبات اقتصاد السوق بالإضافة إلى عصرنة التجهيزات وإدخال شبكة المعلوماتية بين الفروع والبنوك وتكوين وتدريب الموظفين، ويظهر ذلك جليا في النظام رقم 08/11 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، والذي تسعى من خلاله إلى تطبيق اتفاقية بازل III.

إشكالية الدراسة:

بما أن المبدأ الأساسي الذي يحكم نشاط البنوك هو الرقابة على العمليات البنكية وكيفية إدارة مخاطرها وليس القضاء عليها أو بمعنى آخر اكتشاف المخاطر وتحليلها وقياسها. وباعتبار الخطر البنكي ذو أهمية في الميدان المالي لكونه أساس ترتكز عليه الخيارات الاستثمارية وعمليات تقييم الأداء البنكي، فيمكن حصر اشكالية البحث في سؤال جوهري يتمثل فيما يلي:

هل بإمكان آلية الرقابة الداخلية أن تؤدي إلى التقليل من مخاطر القروض في البنك الوطني الجزائري؟

وللإجابة على هذا التساؤل يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل نظام الرقابة الداخلية البنكية في الجزائر جد فعال؟
- هل تولي البنوك الجزائرية أهمية لنظام الرقابة الداخلية؟
- هل يؤدي نظام الرقابة الداخلية البنكية إلى الإنقاص من مخاطر القروض في الجزائر؟

الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** هناك نظام الرقابة الداخلية البنكية في الجزائر جد فعال.
- **الفرضية الثانية** : لنظام الرقابة الداخلية أهمية كبيرة توليها البنوك الجزائرية
- **الفرضية الثالثة** : هناك فعالية نظام الرقابة الداخلية تؤدي إلى الإنقاص من مخاطر القروض في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

تتمحور أهم أسباب ودوافع اختيار موضوع بحثنا هذا فيما يلي:

- إبراز دور الرقابة الداخلية على البنوك الجزائرية في مواجهة المخاطر.
- دور البنوك الجزائرية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث يعتبر الوسيط المالي الذي يسعى إلى البحث باستمرار عن امكانية التوفيق والملائمة بين طاقة التمويل والحاجة إليها من جهة وتسيير عمليات الاقراض من جهة أخرى.

أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التعريف بالإطار النظري للرقابة الداخلية وفق النماذج الدولية ونظام التشريع الجزائر.
- التعريف بالمخاطر البنكية على مختلف أنواعها وكيفية قياسها.

- إثراء المكتبة الجامعية برصيد ثقافي حول نظام الرقابة الداخلية وكيفية مواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك الجزائرية.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في حاجة البنوك والمؤسسات المالية إلى نظام رقابي فعال يساعد الإدارة على اتخاذ القرارات وتحقيق الأهداف المسطرة وتطبيق السياسات والإجراءات اللازمة والمحافظة على كيانها وحماية أصولها، وضمان الاستمرارية والنمو في ظل بيئة متغيرة مليئة بالمخاطر.

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في الحدود الزمنية والمكانية،

المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على عينة من موظفي البنك الوطني الجزائري –وكالة تيارت–

الزمانية: تم إجراء التربص بالبنك الوطني الجزائري –وكالة تيارت– ابتداء من 2022/03/01 إلى غاية 2022/03/17.

المنهج المستخدم:

تطلب موضوع البحث استخدام مناهج متعددة تفي بغرض الموضوع الذي يدخل ضمن الدراسات الاقتصادية، لهذا السبب استخدمنا المنهج الوصفي في معظم أجزاء البحث مثل الأجزاء المرتبطة بالمفاهيم العلمية للرقابة الداخلية وأساسياتها، ولمخاطر صيغ التمويل مع استخدام المنهج التاريخي في مراحل تطور المخاطر وتحيين القوانين والنظم الخاصة بها، واستخدام المنهج التحليلي في فعالية نظام الرقابة الداخلية في مواجهة مخاطر القروض في البنوك الجزائرية.

الدراسات السابقة:

هناك دراسات عديدة سابقة حول موضوع الرقابة الداخلية على العمليات البنكية و المخاطر المتعلقة بها نذكر منها:

1) علي عماد محمد أزهر: آلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك المصرفية –دراسة حالة البنك الكويتي المركزي– أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الفلسفة/ الاقتصاد وإدارة المؤسسات، باحث، وزارة التربية والتعليم، المملكة الأردنية الهاشمية ،حاول الباحث الإجابة عن الإشكالية المتمثلة في دور الرقابة الداخلية في تحقيق التسيير الفعال والتصدي للأخطار في البنوك التجارية وفق ما نصت علية اتفاقية بازل الثانية.

يعتبر نظام الرقابة الداخلية فعال يعود ذلك لعدة أسباب، وهذا ما تطرق إليه الباحث من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية حيث:

1. أن الرقابة الداخلية من الأساليب الفعالة في تسيير البنوك، ذلك يعني أنها تمثل جميع السياسات والإجراءات والقوانين التي تتبناها المؤسسة لتحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية.

2. تساهم الرقابة الداخلية في اكتشاف مختلف الثغرات الإدارية والمحاسبية، وذلك لتفادي الأخطار.

3. يؤدي استخدام الرقابة الداخلية إلى اتخاذ القرارات الصحيحة، حيث يمكن للإدارة من معرفة نقاط القوة والضعف في المؤسسة.

2) نجار حياة: إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل- دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية- أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، حاولت الباحثة الإجابة عن الاشكالية المتمثلة في (مدى قيام البنوك التجارية العمومية الجزائرية بإدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية)، وذلك من خلال عرض المخاطر البنكية التي تتعرض لها البنوك التجارية في اطار نشاطاتها المختلفة والتقنيات ومبادئ الرقابة الداخلية وفق ما نصت عليه اتفاقيات بازل للرقابة البنكية.

على ضوء على ما تقدم، خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات نذكر منها:

1. اقتصار البنوك التجارية العمومية الجزائرية أساسية على نسبة كوك للملاءة دون اهتمامها بباقي أنواع المخاطر.

2. قواعد الحيطة والحذر المطبقة في الجزائر غير كافية لضبط نشاط البنوك التجارية العمومية وإدارة مخاطرها، لأنها مستوحاة من بازل I ، وبالتالي ضرورة المرور إلى بازل II، والتفكير في الأخذ بمستجدات بازل III.

3. إدارة مخاطر القروض تكاد تنحصر في الرقابة والإشراف المصرفي سواء كانت رقابة داخلية أو خارجية، مع استحداث نظام للتنقيط تراعي في الخصائص الاقتصادية، المالية والقانونية للعملاء المقترضين تقييما لجدارتهم الإئتمانية.

3) حسين بلعجوز، ورابح بوقرة: ادارة المخاطر المصرفية بالإشارة الى حالة الجزائر بحث مقدم للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، جامعة المسيلة، حاول الباحثان الاجابة عن الاشكالية المتمثلة في (اهم الطرق المستخدمة في التقليل من الخاطر البنكية) وذلك من خلال تقديم شامل لمفهوم وأنواع المخاطر، والمؤشرات المستخدمة في قياسها والنماذج المستخدمة في دراسة الوضع المالي للمؤسسات البنكية.

صعوبات البحث:

واجهتنا عدة صعوبات نذكر منها:

- عدم التمكن من ترجمة المراجع من اللغة الانجليزية إلى اللغة العربية بشكل دقيق رغم توفرها.
- التضارب في المعلومات المقدمة وصعوبة الحصول على بيانات رقمية متعلقة بهذا الموضوع وذلك بسبب السرية المهنية المنتهجة في البنوك.

هيكل البحث:

لدراسة ومعالجة إشكالية البحث واختبار الفرضيات، قمنا بتقسيم البحث إلى مقدمة وفصلين نظريين وفصل تطبيقي تتعقبهم خاتمة متضمنة نتائج البحث وجملة من التوصيات المستمدة من النتائج المتوصل إليها، تليها آفاق البحث وجاءت على النحو الآتي:

- الفصل الأول بعنوان " الرقابة الداخلية في البنوك" والذي تناولنا من خلاله ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول حاولنا أن نقدم لمحة مختصرة عن الرقابة الداخلية في البنوك ،أما المبحث الثاني عرضنا فيه نماذج بازل وكوزو 2013 للرقابة الداخلية، بينما المبحث الثالث فقد خصصناه للرقابة الداخلية للبنوك وفق التشريع الجزائري؛
- الفصل الثاني بعنوان "ماهية المخاطر البنكية" والذي يشتمل على ثلاث مباحث، حيث تناولنا مفهوم المخاطر البنكية ومسبباتها، أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة المخاطر البنكية وفق التشريع الجزائري في ظل النظام رقم11-08، وفي المبحث الأخير أردنا أن نشير إلى المخاطر البنكية في البنوك الإسلامية؛
- أما الفصل الثالث فخصصناه لدراسة حالة دور نظام الرقابة الداخلية في التقليل من مخاطر القروض في وكالة البنك الوطني الجزائري والذي يشتمل على ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول بطاقة فنية للوكالة بتقديمها ونشأتها، ومراحل تطور البنك الوطني الجزائري ثم تطرقنا إلى تقديم الوكالة، أما المبحث الثاني خصصناه لمنهجية الدراسة، وفي المبحث الأخير قمنا بدراسة وتفسير النتائج على مستوى الوكالة.

الفصل الأول

الإطار النظري للرقابة الداخلية في البنوك

تمهيد:

سعت دول العالم إلى الحث على التعاون الدولي في مجال الرقابة الداخلية بسبب الانهيارات المالية التي مست العديد من البنوك في أمريكا وآسيا وأوروبا، والتي تحولت إلى أزمات عالمية امتد أثرها لمختلف دول العالم، كان سببها الأول الإقراض البنكي وما صاحبه من مخاطر، أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، وذلك بوضع أسس ومعايير لضبط السير الحسن للنشاط البنكي وإلزام البنوك بتطبيقه والتعرض لعقوبات في حالة المخالفة، كلجنة بازل والإطار المتكامل للرقابة الداخلية كوزو (COSO)، كما سعت الجزائر على غرار دول العالم لمواكبة التطورات السريعة والمستمرة في هذا المجال عن طريق وضع نظام للرقابة الداخلية.

وللإحاطة بجوانب هذا الفصل تم تقسيمه إلى أربعة مباحث كما يلي:

سنتناول في المبحث الأول ماهية الرقابة الداخلية من حيث مفهومها وأهدافها، أقسامها ومقوماتها

أما المبحث الثاني فنتطرق من خلاله إلى نموذج بازل للرقابة الداخلية نتناول خلال هذا المبحث تعريف لجنة بازل وأهدافها، وتطور الرقابة الداخلية ومتطلباتها وفق بازل، كما سنتطرق الى تعريف الرقابة الداخلية، مكوناتها ،مبادئها و الضوابط الرقابية وفق نموذج coso 2013

وفي المبحث الثالث سنتطرق إلى الرقابة الداخلية وفق التشريع الجزائري، بحيث سنتناول مفهوم الرقابة الداخلية و أهدافها ثم انظمة جهاز الرقابة الداخلية.

المبحث الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية

تعد البنوك عصب الحياة الاقتصادية باعتبارها مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق اكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة وهي غالبا ما تكون مملوكة منا لأفراد والشركات، وهذا النوع من النشاط غالبا ما يكون محفوف بالمخاطر ولذلك وجب خضوع هذه البنوك للإشراف، الرقابة والتوجيه من قبل السلطات العليا وحتى تتمكن هذه الأخيرة من القيام بهذه العملية لابد من وجود رقابة داخلية في هذه البنوك لتسهيل تقييم وفحص دقة، ومصداقية الحسابات وموثوقية المعلومات التي في القوائم المالية ودرجة الاعتماد عليها، ومدى كفاءتها في إدارة المخاطر بشتى أنواعها وكذا التزامها بتطبيق القوانين والمعايير المعمول بها ومن أجل فهم كيف تتم هذه العملية سنتعرف في هذا المبحث على مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها، كما سنتعرف على أقسامها ومقوماتها.

المطلب الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية

الفرع الأول: تعريف الرقابة الداخلية

لقد تعددت تعاريف الرقابة الداخلية مع تطور وتغير اهدافها نذكر منها:

- تعرف لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين الرقابة الداخلية،بأنها الخطة التنظيمية وكافة الطرق والمقاييس التي تتبناها المؤسسة لحماية أصولها وضبط الدقة والثقة في بياناتها المحاسبية، والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية، وتشجع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة.
- وأوضحت مقررات المؤتمر الوطني الثاني والثلاثون لخبراء المحاسبة المجازين في فرنسا أن الرقابة الداخلية تنبع من قرار لقيادة المؤسسة يقضي باستحداث وتطبيق إجراءات وسبل استغلال الإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة في المؤسسة بشكل يتلاءم مع حاجاتها، وذلك من اجل منع حدوث الأخطاء والمخالفات أو على الأقل سرعة اكتشافها فور حدوثها[1].

[1]- سعيد يوسف حسن كلاب، واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي، دراسة ميدانية على وزارات السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين ،2014، ص29.

- كما يعرف معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز، الرقابة الداخلية بأنها: "تشمل إضافة على الضبط الداخلي والتدقيق الداخلي مجموع أنظمة الرقابة إن كانت مالية أو غيرها والتي تضعها الإدارة من اجل تسيير عمل المؤسسة بشكل منتظم، وللحفاظ على سلامة مجهوداتها، والتأكد قدر المستطاع من دقة وصحة المعلومات المدونة في سجلاتها"[1].

- أما معيار التدقيق الدولي رقم 315 فيعرف الرقابة الداخلية بأنها العملية التي يقوم بها الأشخاص المكلفون بالرقابة أو الإدارة أو غيرهم من الموظفين المكلفون بتصميمها وتطبيقها والمحافظة عليها من أجل توفير تأكيد معقول حول تحقيق أهداف مؤسسة ما[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن الرقابة الداخلية هي مجموعة من الوسائل والطرق والمقاييس التي تضعها الإدارة لتحقيق أهداف المؤسسة، وتتمثل في:

- التأكد من أن الخطط المرسومة من طرف الإدارة يتم تنفيذها وفق التعليمات والمبادئ المتعارف عليها؛
- حماية الأصول وضمان استمرارية عمل المؤسسة وديمومتها؛
- التأكد من دقة واكتمال السجلات المحاسبية، وإعداد قوائم مالية ذات ثقة بصورة وقتية؛
- منع الغش والتلاعبات المالية والأخطاء، أو على الأقل سرعة اكتشافها فور حدوثها؛
- رفع مستوى الأداء في أجهزة المؤسسة كافة، وتحقيق الكفاية الإنتاجية القصوى.

الفرع الثاني: عوامل تطور وانتشار الرقابة الداخلية

يرجع التطور السريع والمستمر لمفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها والحاجة الزيادة الاهتمام بها إلى عدة عوامل نذكر منها:

1. التطورات المالية وثورة المعلومات والتكنولوجي؛
2. كبر حجم المؤسسات وتعدد عملياتها واتساع نطاقها؛
3. توزيع السلطات والمسؤوليات؛
4. الانتقال إلى التدقيق الاختياري؛

[1]- سعيد يوسف حسن كلاب، واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2]- إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، طبعة 2010 الاتحاد الدولي للمحاسبين الجزء الأول، ص 224.

5. حاجة الإدارة والجهات الحكومية والخارجية إلى بيانات دورية دقيقة؛

6. الفضائح المالية والانهيارات المالية.

المطلب الثاني: أهداف وأقسام نظام الرقابة الداخلية

الفرع الأول: أهداف الرقابة الداخلية

حدد المعهد الدولي للمدققين الداخليين سنة 1978 أهدافا لنظام الرقابة الداخلية تتمثل في: [1]

1- التحكم في البنك:

وذلك بالحفاظ على إدارة أعمال البنك بطريقة منتظمة ودائمة وضمان تنفيذ الخطط المبرمجة وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف المديرية، ولأجل ذلك فإنه يتعين على الأشخاص القائمين على وضع أنظمة الرقابة الداخلية أن يكونوا على دراية كافية بأهداف البنك وميزانياته ومختلف الهياكل والإجراءات الموضوعة والقوانين المحددة، فإدارة أعمال البنك بصفة منتظمة تؤدي بالضرورة إلى تحقيق أهدافه المسطرة.

2- حماية أصول البنك:

وذلك بحماية أصول البنك من السرقة أو الاختلاس أو الضياع والمحافظة عليها في الأجل الطويل والمساهمة في تنميتها، فالبنك مطالب بتسيير محفظة قروضه تسييرا محكما كونها تعد عنصرا أساسيا من أصوله.

[1]- علي عماد محمد أزهر، نظام الرقابة الداخلية في البنوك المصرفية، دراسة حالة البنك الكويتي المركزي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، العدد 17، 2020، ص204.

3-التأكد من نوعية المعلومات:

تحتاج إدارة البنك لمعلومات أكيدة وكاملة وبصورة مستمرة باعتبارها الأساس الذي تتخذ عليه القرارات، فوجود نظام رقابة داخلية يضمن قدر المستطاع صحة ومصداقية المعلومات المسجلة والحد من حدوث الأخطاء أو الغش والاختلاس.

4-التأكد من التطبيق السليم لتعليمات وتوجيهات الإدارة:

يحدد المسيرون الإستراتيجية والأهداف المراد الوصول إليها، ويوفرون الموارد اللازمة، ويتخذون لذلك القرارات السليمة لضمان بقاء البنك وتطوره، في حين ينفذ المستخدمون الآخرون العمليات وينسقون بين مختلف المصالح، كما يشرف البعض منهم على البعض الأخر، فوجود نظام رقابة داخلية يضمن بأنهم يعملون لصالح البنك وأنهم يحترمون السياسات والإجراءات المحددة والقوانين والنظام الداخلي للبنك، وكذا العلاقات الوظيفية والسليمة الموجودة، ولتحقيق ذلك يجب توفر نوعين من الرقابة[1]:

4-1- **رقابة قبلية:** تسعى إلى التأكد من أن الهدف من وضع السياسات والإجراءات محدد بدقة وأنها واضحة وملائمة ومفهومة وموجهة لموظفين مؤهلين لتنفيذها بشكل صحيح؛

4-2- **رقابة بعدية:** تهدف إلى التأكد من أن الهدف من تطبيق السياسات والإجراءات والقوانين المحددة عبر القيام بدورات رقابية روتينية من طرف المدققين الداخليين لإعطاء ضمانات حول مدى الالتزام المستخدمين بالتنفيذ الفعلي لما هو محدد مسبقا.

5-التأكد من الاستخدام الأمثل والفعال لموارد البنك:

يبرز ذلك من خلال تحسين مستوى الأداء وإدارة أعمال البنك بصفة فعالة وأكثر كفاية ممكنة والعمل على التقليل من المخاطر المرتبطة بنشاطه، فيجب أن يكون نظام الرقابة قادرا على تنبيه المسؤولين في حالات انخفاض فعالية البنك.

[1]- علي عماد محمد أزهر، مرجع سبق رذكره، ص: 204.

الفرع الثاني: أقسام الرقابة الداخلية

لتحقيق الأهداف السابقة الذكر توجب تقسيم الرقابة الداخلية على النحو التالي:

1- الرقابة الإدارية:

وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات، وهي تعتمد في سبيل تحقيق هدفها وسائل متعددة مثل الكشوفات الإحصائية، ودراسة الوقت والحركة، وتقارير الأداء، والرقابة على الجودة، وهي متعلقة بطريقة غير مباشرة بالسجلات المحاسبية منها أو المالية[1].

2- الرقابة المحاسبية:

تشمل كافة الوسائل والإجراءات التي تهتم بالتحقق من دقة البيانات المحاسبية والاعتماد عليها، وسواء كان ذلك في مرحلة تسجيل هذه البيانات أو في مرحلة تبويبها أو عند عرضها وتحليلها ومن هذه الوسائل ما يلي: [2]

أ- **نظام محاسبي سليم**، بما يشمله ذلك من عناصر رئيسية، والتي يقصد بها العناصر التي لابد من توفرها في أي نظام محاسبي وهي المجموعة المستندية والمجموعة الدفترية والفعالية للنظام المحاسبي.

ب-**المطابقات**: أي إجراءات المقارنة بين العناصر المختلفة في تبويبها وإثباتها ولكنها ذات طبيعة واحدة للتحقيق في مدى تطابق قيمتها الموجودة في سجلات متعددة ومن أمثلة ذلك:

- إجراء المطابقة بين الحسابات الإجمالية؛
- المطابقة بين الأرصدة النقدية بالبنوك؛
- المطابقة بين أرصدة العملاء أو الموردين؛
- المطابقة بين نتيجة الجرد الفعلي لعناصر الأصول مع ما هو مثبت بالدفتر والسجلات في نفس التاريخ؛
- موازين المراجعة بالمجاميع والأرصدة؛
- التحليل المالي وتفسير النتائج التي تحتويها القوائم المالية.

1 خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 192 -193.

2 حامد طلبة محمد أبو هيبة، أصول المراجعة، دار زمزم ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص 28.

3-الرقابة الذاتية أو الضبط الداخلي

يعرف نظام الضبط الداخلي بأنه: "مجموعة من الوسائل والمقاييس والأساليب التي تضعها الإدارة بغرض ضبط عملياتها ومراقبتها بطريقة تلقائية ومستمرة لضمان حسن سير العمل، وعدم حدوث الأخطاء والغش أو التلاعب أو حتى الاختلاس في أصول المؤسسة وسجلاتها وحساباتها؛

ويتضح مما سبق أن هدف نظام الضبط الداخلي هو حماية أصول المؤسسة وسجلاتها ودفاترها من احتمالات الضياع أو سوء الاستخدام، كما يتطلب تطبيقه العديد من الموظفين كما يمكن الاستعانة بالوسائل التالية لتحقيق وتعميق في إرساء قواعد الضبط الداخلي[1]:

- الإثبات في الدفاتر من واقع المستندات؛
- استخدام حسابات المراقبة الإجمالية؛
- إتباع أسلوب المصادقات والجرد الفعلي؛
- وضع نظام سليم لمراقبة البريد الوارد والصادر وإنشاء ملفات لها؛
- استخدام الرقابة المزدوجة ونظام التفتيش.

المطلب الثالث: مقومات نظام الرقابة الداخلية،أدواتها وعراقيل تفعيلها.

الفرع الأول: المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية السليمة

يجمع المختصون على وجوب توافر مجموعة من المقومات الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية نذكر منها: [2]

1.الهيكل التنظيمي الإداري الذي يراعي تسلسل الاختصاصات، ويحدد السلطات والمسؤوليات بدقة تامة ووضوح؛

2.النظام المحاسبي السليم حيث يعتمد نجاح نظام الرقابة الداخلية على الرقابة المالية التي يدعمها توفر نظام محاسبي قوي ومتين يقوم بعملية المحاسبة لمختلف أنشطة المشروع وإعداد حساباته الختامية وميزانيته وتحقيق الرقابة على العمليات؛

1ولد عروسي حياة، الرقابة الداخلية وأثرها على جودة الخدمات المصرفية الالكترونية، بالتطبيق على عينة من البنوك بالجزائر العاصمة، شهادة ماستر أكاديمي، في العلوم التجارية تخصص بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2015 ، ص22.
2سعيد يوسف حسن كلاب، مرجع سبق ذكره، ص57.

3.نظام متطور لاختيار أفضل الكفاءات ويتم ذلك باختيار أفضل الأشخاص الذين تتوافر فيهم الصفات والمؤهلات والخبرات العلمية والعملية المحددة أصلا لذلك فإن وجود نظام متطور للعاملين يحدد شروط واليات الاختيار والتعيين والترقية؛

4.استقلالية قسم التدقيق والكفاءات، فالمدقق الداخلي يجب أن يكون مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بتدقيقها وأن يتبع إداريا لا هيكليا للمؤسسة مثل مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق؛

5.معايير الأداء، بحيث تعمل إدارة المؤسسة على وضح خطة محكمة من خلال تحديد أهداف واضحة للتمكن من تحقيقها بفعالية وبما يكفل الالتزام بسياستها[1].

الفرع الثاني: عراقيل تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية خط الدفاع الأول في اكتشاف ومنع حدوث الأخطاء والاختلالات التي يمكن أن تؤدي إلى الانحراف عن أهداف المؤسسة إلا أنه يواجه عدة عراقيل وقيود، نذكر منها:

- التكلفة إذا كانت تكلفة مراقبة المشروع أكبر من أرباحه؛
- سوء التقدير وعدم الإلمام بالتعليمات وسوء فهمها أو احتمال مخالفة إجراء الرقابة عن طريق الشخص المسؤول عن تطبيقه[2]؛
- تجاوز الإدارة العليا لاعتبارات الرقابة الداخلية، يمكن أن تقوم الإدارة العليا ببعض التجاوزات عن طريق إرغام صغار الموظفين لتنفيذ أو قيد بعض العمليات الغير فعلية أو الوهمية [3]؛
- التوقف أو الفشل في النظام الآلية، إن مكونات النظام الآلية باعتبارها أحد مكونات نظام الرقابة الداخلية معرضة للتوقف أو الفشل، وبدون وضع تيبات كافية لمواجهة مثل هذه الطوارئ فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى صعوبات تشغيلية خطيرة و/أو خسائر مالية بالغة[4]؛

1حياة ولد عروسي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

2اسمهان صابري، الرقابة الداخلية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقييم اجراءات الرقابة الداخلية في تعاونية الحبوب والبقول الجافة–ام البواقي–شهادة ماستر اكاديمي، في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي 2016، ص14.

3حياة ولد عروسي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

4علي عماد محمد أزهر، مرجع سبق ذكره، ص 210.

- عدم تبني سياسة امن المعلومات، التي تتضمن المعايير والإجراءات والمسؤوليات لتأكيد كفاية وسلامة الترتيبات المستخدمة، وتطوير الوعي الأمني، واليقظة بأهمية التدابير المتعلقة بالأمن في البنك[1]؛
- عدم تقبل بعض الموظفين للرقابة الداخلية واعتبارها عرقلة وعائق أمام تأدية مهامهم؛
- قلة القيود المفروضة على المسؤولين التنفيذيين.

الفرع الثالث: أدوات نظام الرقابة الداخلية

من أدوات نظام الرقابة الداخلية نذكر ما يلي:

1- الميزانية التقديرية:

تعتبر الميزانية التقديرية من أهم الأدوات والأساليب التي تستخدم على نطاق واسع لتحقيق الرقابة بحيث تعتبر: "ترجمة خطة العمل خلال فترة زمنية مقبلة في شكل أرقام محددة".

وتقوم الميزانية التقديرية بدور تخطيطي باعتبارها خطة تفصيلية تعكس أهداف المؤسسة وكيفية انجازها، كما تقوم بدور رقابي على الأعمال والأنشطة والأفراد من خلال مقارنة النتائج المحققة مع الأرقام المخططة، وتحديد الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة الانحرافات وتعديل الخطط والبرامج وتلافي نواحي القصور والضعف وأيضا تحقيق المساءلة كالميزانية التقديرية للمبيعات والميزانية التقديرية للمخزون السلعي[2].

2- التدقيق الداخلي (المراجعة الداخلية)

تتضمن وظيفة التدقيق الداخلي مجموعة الإجراءات والأساليب التي تهدف إلى فحص العمليات والقيود الواردة بالدفاتر بصفة مستمرة، للتأكد من صحة البيانات المحاسبية، والتحقق من كفاية الإجراءات الموضوعة للمحافظة على أصول وموجودات البنك، ومن قيام العاملين بأداء أعمالهم بدقة وعناية طبقا للنظم المقررة دون انحراف أو تعديل، ثم دراسة صلاحية هذه الإجراءات والأساليب والخطط

1علي عماد محمد أزهر، مرجع سبق ذكره، ص 210.

2سعيد يوسف حسن كلاب، مر جع سبق ذكره، ص64.

وغيرها من نظم التدقيق الداخلي، واقتراح التعديلات اللازمة لتطويرها بهدف تحقيق أقصى درجة ممكنة من الكفاية الإنتاجية للبنك، وبذلك يمكن القول بان التدقيق الداخلي يحقق للبنك هدفين: [1]

أ- **هدف وقائي**: لأنها تعمل على حماية أصول البنك، كما أنها تحافظ على الخطط الموضوعة من الانحراف والتعديل غير المناسب عند التطبيق.

ب- **هدف إنشائي**: لأنها تضمن دقة البيانات التي تقدم للإدارة لوضع الخطط العامة، وإدخال التحسينات على هذه الخطط وعلى وسائل الرقابة المختلفة، فالتدقيق بهذا الشكل تخدم أغراضا متعددة يأتي في مقدمتها توفير الحماية، والتأكد من حسن استخدام الموارد مع الاطمئنان لوجودها، واكتشاف أي حالات أخطاء أو غش.

1حسن صلاح الدين، تحليل وادارة المخاطر المصرفية الالكترونية، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، 2010، ص ص 77-78.

المبحث الثاني: نماذج بازل، وCOSO2013 للرقابة الداخلية

نتناول خلال هذا المبحث تعريف لجنة بازل، وكوزو وتطور الرقابة الداخلية وفقهما، وكذا متطلبات الرقابة الداخلية.

المطلب الأول: ماهية لجنة بازل البنكية

جاءت أولى الخطوات الجادة في مجال الرقابة على البنوك دوليا بعد عام 1974 حين قامت هيئة من سلطات الرقابة تحت رعاية مجموعة من البنوك الدولية شكلت من عشرة دول (بلجيكا-كندا-فرنسا-ألمانيا-ايطاليا-اليابان-هولندا-السويد-المملكة المتحدة-الولايات المتحدة الأمريكية-لكسمبورغ) سميت(لجنة كوك)أخذت تهتم بأنظمة البنوك والرقابة، ولتبحث في مدى انسجام الأنظمة الوطنية البنكية والرقابة عليها، والعمل على إدخال ما أمكن للنظام المنفصلة لتؤكد بان جميع البنوك تراقب على أساس ومبادئ رئيسية عريضة ...وكان من أولى مبادرات هذه اللجنة وضع خطوط عريضة وعامة للمسؤوليات والصلاحيات المنوطة بأقسام الرقابة

حيث تمت الموافقة على الخطوط العريضة من قبل محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر عام 1975، وأصبحت معروفة باسم (اتفاقية بازل) وأصبحت حجر أساس للتعاون الرقابة الدولي.

المطلب الثاني: مراحل تطور الرقابة من خلال اتفاقيات بازلI،II،III .

الفرع الأول: المرحلة الأولى اتفاقية بازلI:

ركزت هذه الاتفاقية على معيار كوك للملاءة البنكية وهو النسبة الدنيا للأموال الخاصة، تطبق على البنوك التي تنشط على مستوى الدولي، وهي نسبة أساسا تتعلق بخطر القرض، ليتم تعديلها سنة 1996 بإدراج خطر السوق؛

وسمحت اتفاقية بازلI المعدل والمتمم بقياس متانة واستقرار النظام البنكي آنذاك وتعزيز مساواة شروط المنافسة الدولية، وهو ما أدى إلى تحسن معتبر في مستوى الأموال الخاصة لغالبية البنوك، إلا أنه سرعان ما تداعى هذا النظام لعدة أسباب أبرزها[1]:

1حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-اطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014، ص ص 95-99.

- أنها أغفلت أهمية مراقبة البنوك فيما إذا كانت تلتزم بمتطلبات كفاية رأس المال؛
- الاتفاقية جاءت لخدمة البنوك الكبيرة التي تتوفر لديها التقنيات والخبرات التي تمكنها من تطبيقها وأغفلت البنوك الصغيرة الحديثة النشأة؛
- التركيز على المخاطر القرض والسوق وإهمال المخاطر الأخرى؛
- عدم القدرة على مواكبة التقدم التكنولوجي وتقدم الفن البنكي وكذا تحليل المخاطر؛
- تقسيم دول العالم إلى كتلتين وإعطاء الأولوية للدول الصناعية من حيث القدرة على تحمل المخاطر الائتمانية؛
- المبالغة في الأوزان الترجيحية لبعض الأصول.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية اتفاقية بازلII:

في سنة 2001، ظهر الاتفاق الجديد لبازلII الذي يرتكز على ثلاث دعائم، المتطلبات الدنيا لرأس المال، والرقابة الاحترازية وانضباط السوق، تضمنت الدعامة الثانية الرقابة الاحترازية والإشرافية على البنوك وتهدف إلى خلق نوع من التناسق والانسجام بين المخاطر التي يواجها بنك معين وحجم أموالها الخاصة، والتأكيد على أن الإشراف البنك ليس مجرد مسالة الالتزام بعدة معدلات كمية بسيطة ولكنه يتضمن أيضا القيام بتقديرات نوعية حول كفاءة إدارة البنك وقوة أنظمته ورقابته وسلامة إستراتيجية العملية وعائداته المحتملة[1] وترتكز هذه الدعامة على أربعة مبادئ هي: [2]

- يجب على البنوك امتلاك أساليب لتقييم الكفاية الكلية لرأس المال وفقا لحجم المخاطر، وان تمتلك أيضا إستراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة؛
- يجب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى البنوك الخاضعة لها، واتخاذ الإجراءات المناسبة عند عدم قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود؛
- إلزام البنوك بالاحتفاظ بزيادة في رأس المال عن الحد المطلوب وان تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزامهم بذلك؛

1Antoine Sadri, BaleII, AFGES Editions, Paris, 2004, p.16.

2حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص ص 102-105.

- يتعين على الجهة الرقابية التدخل في وقت مبكر لمنع انخفاض أو تراجع رأس المال عن المستوى المطلوب واتخاذ إجراءات سريعة في حال عدم المحافظة على المستوى والشكل الموالي يوضح ما جاء في الدعامة الثانية لبازل II

الشكل رقم (1-1) : الرقابة الاحترازية.

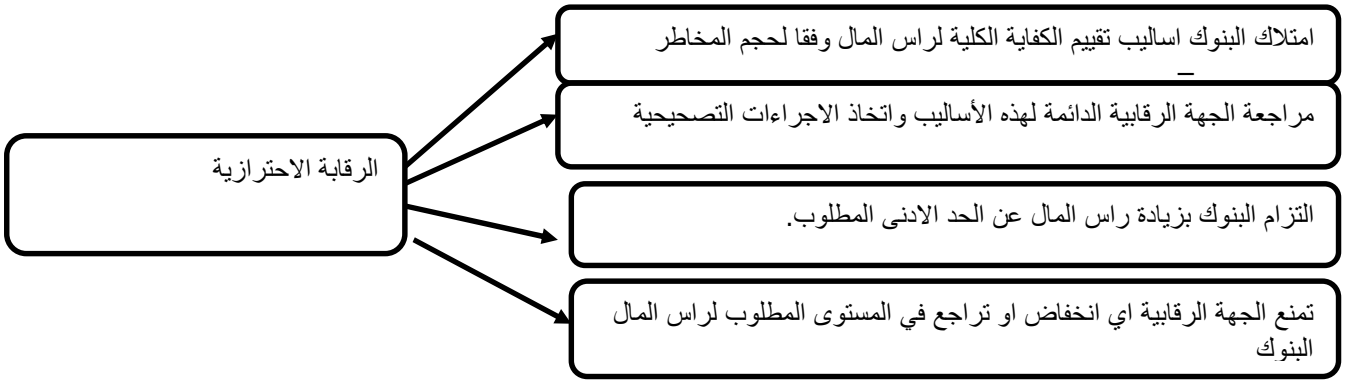

المصدر: د. نجار حياة مرجع سبق ذكره ص: 107.

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة اتفاقية بازلIII:

في سنة 2010 تولدت اتفاقية جديدة تحت عنوان مقررات بازل3، تميزت بإضافة العديد من المعايير، والقيام بإجراءات تصحيحية للاتفاقية التي سبقتها بعدما تبين أنها كانت سببا في حدوث الأزمة المالية لسنة 2008 وقد شملت مراجعة الكثير من النظام والتشريعات كالاستثمارات عالية المخاطر ممارسات التوريق وإعادة التوريق المعقد، وممارسات إدارة المخاطر، واختبارات الضغط، تقييم الأصول والشفافية وإدارة السيولة.

وارتكزت هي الأخرى على ثلاث دعائم[1]:

1- الدعامة الأولى تم التركيز على تحسين نوعية رأس المال وزيادة احتياطات رأس المال، كما أضافت العديد من الأدوات سعيا منها لتدعيم الإشراف على البنوك لملاءمة متطلبات رأس المال حسب مخاطر كل بنك؛

2- الدعامة الثانية فقد شملت العديد من الإصلاحات، حيث أدرجت كل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك، مثل مخاطر الأطراف المقابلة في عقود المشتقات، وبينت كيفية حسابها، وخصصت

1حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص ص 114-117.

جزءا من رأس المال لتغطيتها، وربطت ذلك بتعديل تقييم الائتمانية عند حدوث انخفاض في الملاءة الائتمانية للطرف المقابل كما خصصت جزءا من رأس المال لتغطية العمليات الناجمة عن عمليات التوريق والتوريق المعقد، كما أدخلت ما يسمى بالرافعة المالية لكبح جماح التوسع في القروض البنكية، وألزمت البنوك اعتماد اختبارات الضغط (test de stress) كأداة جديدة وأساسية حيث يعطي اختبار الضغط تحذير للبنوك من سلبية النتائج الغير متوقعة لمخاطرها، وتحديد مقدار رأس المال اللازمة لامتصاص الخسائر؛

3- الدعامة الثالثة فقد شددت على ضرورة الإفصاح من اجل تحكم أفضل في المخاطر.

المطلب الثالث: متطلبات نظام الرقابة الداخلية وفق لجنة بازل

يتكون نظام الرقابة الداخلية حسب لجنة بازل من مجموعة من المكونات والمتمثلة فيما يلي: [1]

الفرع الأول: بيئة المراقبة: وتتضمن ما يلي:

1- الهيكل التنظيمي: يقصد بها تحديد المهمات والمسؤوليات، بما فيها التفويض الواضح للسلطة مثل حدود واضحة للموافقة على القروض وسياسات وعمليات صنع القرار، وفصل العمليات ذات الحساسية مثل استحداث المشروعات، والمدفوعات، والمطابقة، وإدارة المخاطر، والمحاسبة، التدقيق والالتزام.

2- سياسات وعمليات المحاسبة: تعني مطابقة الحسابات، وقوائم الضبط ومعلومات للإدارة، تقرر الإدارة أو الإدارة العليا أن الممارسات التي تستخدم تقييم متوافقة مع معايير المحاسبة المقبولة دوليا على نطاق واسع كما تقرر اطار عمل وهيكل وعمليات تقدير القيمة العادلة، تخضع لتحقق ومصادقة مستقلين.

3- الفحص والتدقيق أو مبدأ العيون الأربع: ويشمل:

- فصل المهام، المراجعة المقابلة، المراقبة الثنائية للأصول، التوقيع المزدوج؛
- حماية الأصول والاستثمارات وتشمل المراقبة المادية والوصول إلى الحاسب الآلي.

1 أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية "الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، سبتمبر 2012، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، 2014، ص 111.

الفرع الثاني: التوازن الملائم في المهارات والموارد وأقسام المراقبة: ليتحقق التوازن بين المهارات والموارد وأقسام المراقبة يجب[1]:

- على جميع الموظفين في البنك أن يفهموا دورهم في عملية الرقابة الداخلية وأن يشاركوا مشاركة كاملة في هذه العملية؛
- أن يكون لدى موظفي مكتب المساندة وأقسام المراقبة خبرة كافية وسلطة في المنشاة أي القدرة على الوصول إلى مجلس إدارة البنك في حال مهام المراقبة، عندما يكون ذلك مناسبا لتحقيق الفحص والتدقيق الفعّال لوحدات استحداث الأعمال؛
- تقرر الإدارة والإدارة العليا أن لدى البنك إدارة امتثال مجهزة بما يكفي من الموظفين ودائمة ومستقلة؛
- تقرر الإدارة والإدارة العليا أن موظفي إدارة الامتثال مدربون بشكل مناسب، ولديهم خبرة ذات صلة ولديهم سلطة كفاية ضمن البنك لأداء دورهم بفعالية.

الفرع الثالث: قسم تدقيق داخلي:ويجب أن يكون دائم، مستقلا ومكلفاً بالآتي: 2

- تقييم ما إذا كانت السياسات والعمليات والضوابط الداخلية الحالية (إدارة المخاطر، والالتزام، وعمليات حوكمة الشركات) فعّالة وملائمة وتظل كافية لأعمال البنك؛
- ضمان الالتزام بالسياسات والعمليات؛

لابد أن يتوفر قسم التدقيق الداخلي على:

- الموارد الكافية، والموظفون المدربون بشكل مناسب ولديهم الخبرة ذات العلاقة لفهم وتقييم الأعمال التي يدققونها؛
- الاستقلالية الملائمة مع خطوط الارتباط الإداري مع مجلس إدارة البنك أو مع لجنة تدقيق مجلس إدارة البنك؛
- له مكانة ضمن البنك لضمان استجابة وتحرك الإدارة العليا وفقاً لتوصياته؛
- يبلغ في الوقت المناسب بأي تغييرات هامة لاستراتيجية وسياسات وعمليات إدارة مخاطر البنك؛

1امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، مرجع سبق ذكره، ص 112.

2 المرجع نفسه، ص 113.

- إمكانية الوصول والاتصال الكامل مع أي من الموظفين، والوصول لسجلات وملفات وبيانات البنك ومؤسساته التابعة، إذا كان لذلك صلة بأداء مهمات؛
- يطبق منهجاً يحدد المخاطر الكبيرة التي يديرها البنك؛
- يعد خطة تدقيق، تراجع بانتظام، ومبنية على تقييمه لمخاطره، ويوزع مواردها وفقاً لها؛
- لديه السلطة لتقييم أي مهمة مسندة.

الفرع الرابع: تحديد المخاطر وتقييمها: يتطلب نظام الرقابة الداخلية الفعال: [1]

- تحديد المخاطر المادية التي تؤثر سلبا على تحقيق أهداف البنك، بحيث يجب الاعتراف بها وتقييمها بصورة مستمرة؛
- يجب أن يشمل التقييم جميع المخاطر التي يواجهها البنك (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل، المخاطر القانونية ومخاطر السمعة)؛
- يحتاج نظام الرقابة الداخلية إلى التعديل بشكل مناسب لمعالجة أي مخاطر.

الفرع الخامس: الاتصالات والمعلومات:

- يتطلب نظام الرقابة الداخلية الفعال وجود ما يكفي من البيانات الداخلية المتعلقة بالجانب المالي والتشغيلي والامتثال للوائح والقوانين، وكذلك معلومات السوق الخارجية حول الأحداث والشروط ذات الصلة باتخاذ القرار؛
- عرض البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية من طرف البنوك وفقا للسياسات والممارسات المقبولة، على أن يتم نشر المعلومات الخاصة بوضعها المالي بصفة دورية لإعطاء فكرة عن صحتها المالية؛[2]
- أن تكون المعلومات موثوقة وفي الوقت المناسب، وأن تقدم بشكل متسق؛
- أن نظام الرقابة الداخلية الفعال يتطلب وجود أنظمة معلومات موثوقة تغطي جميع الأنشطة الهامة للبنك؛

[1] حاج قويدر، قورين، واخرون، دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر البنكية-دراسة حالة البنوك المعتمدة في الجزائر (مع الاشارة للنماذج)، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 12، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2020، ص38.

[2] المرجع نفسه، ص 38.

- نظام الرقابة الداخلية الفعال يتطلب وجود قنوات تصل فعالة للتأكد من أن جميع الموظفين لديهم الفهم الكافي حول السياسات والإجراءات والالتزام بها، وأن المعلومات الأخرى ذات الصلة تصل إلى الموظفين المناسبين.

الفرع السادس: متابعة الأنشطة وتصحيح الانحرافات:

تتم هذه العملية من خلال[1]:

- متابعة فعالية الرقابة الداخلية للبنك بشكل مستمر، يجب أن تكون عملية متابعة المخاطر الرئيسية جزءا من الأنشطة اليومية التي يقوم بها البنك، فضلا عن عمليات التقييم الدورية التي تجريها دوائر الأعمال والتدقيق الداخلي؛
- تدقيق داخلي فعال وشامل لنظام الرقابة الداخلية الذي يقوم به موظفون مستقلون من الناحية التشغيلية ومدربون تدريبا مناسبا؛
- التدقيق الداخلي يعتبر جزء من عملية متابعة نظام الرقابة الداخلية، ويجب أن يقدم تقاريره مباشرة إلى مجلس الإدارة أو إلى لجنة التدقيق التابعة له، بالإضافة إلى تقديم التقارير للإدارة العليا؛
- يتم تحديد نقاط الضعف من طرف دوائر الأعمال، التدقيق الداخلي أو موظفي الرقابة الآخرين بحيث يجب الإبلاغ عنها في الوقت المناسب إلى المستويات الإدارية المناسبة ومعالجتها فورا.

الفرع السابع: الإشراف والرقابة: يتم ذلك بـ:[2]

- موافقة مجلس الإدارة على الهيكل التنظيمي؛
- يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن ضمان وضع نظام كاف وفعال للرقابة الداخلية والحفاظ عليه وضمان متابعة فعاليته من قبل الإدارة العليا؛
- أن يكون مجلس الإدارة مسؤولا عن الموافقة والمتابعة بصورة دورية لإستراتيجيات الأعمال والسياسات الهامة للبنك، وعن تنفيذها بعد الموافقة عليها؛
- تطوير الإدارة لعليا للعمليات التي تحدد، تقيس، تتابع وتراقب المخاطر التي يتعرض لها البنك؛

[1] حاج قويدر، قورين، واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 39.

2 المرجع نفسه، ص 39.

- يكون مجلس الإدارة مسؤولا عن فهم المخاطر الأساسية التي يديرها البنك، وتحديدا لمستويات مقبولة لهذه المخاطر؛
- أن تحافظ الإدارة العليا على الهيكل التنظيمي الذي يحدد بوضوح السلطات والمسؤوليات وعلاقات الإبلاغ؛
- يجب أن تكون الإدارة العليا مسؤولة عن ضمان تنفيذ المسؤوليات تنفيذا فعالا؛
- تقوم الإدارة العليا بوضع سياسات الرقابة الداخلية المناسبة؛
- متابعة الإدارة العليا لمدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية؛
- على مجلس الإدارة والإدارة العليا تعزيز معايير الأخلاق والنزاهة، وإرساء ثقافة داخل البنك تؤكد وتبرهن لجميع مستويات الموظفين على أهمية نظام الرقابة الداخلية؛
- يتعين على السلطات الإشرافية أن يطلبوا من جميع البنوك بغض النظر عن حجمها، أن يكون لديها نظام فعال للرقابة الداخلية يتناسب مع طبيعة تعقيد المخاطر الملازمة في أنشطته داخل وخارج الميزانية والتي تستجيب للتغييرات في بيئة البنك وظروفه؛

في حال ملاحظة السلطات الإشرافية بأن نظام الرقابة الداخلية غير كاف أو غير فعال بالنسبة للمخاطر التي تواجه البنك (لا يغطي جميع المبادئ المذكورة سابق)، يجب على السلطات الإشرافية أن تتخذ الإجراءات المناسبة.

المطلب الرابع: نموذج COSO2013 للرقابة الداخلية البنكية

سنتطرق في هذا المبحث الى دراسة نموذجCOSO للرقابة الداخلية بالتعرف على مفهوم الرقابة الداخلية من وجهة COSO وأهدافها، ومكوناتها ومقوماتها.

الفرع الأول: تعريف ومكونات الرقابة الداخلية

1- تعريف COSO للرقابة الداخلية

تعرف الرقابة الداخلية من منظور الإطار المتكامل لـ**COSO** ، بأنها سلسلة من الإجراءات والعمليات، تتم بواسطة مجلس إدارة المؤسسة، وإدارتها وموظفها الآخرون، وتعمل نظم الرقابة الداخلية بمستويات مختلفة

من الفاعلية، ويمكن الحكم على مدى فاعلية الرقابة الداخلية في كل واحدة من الأهداف، إذا كان لدى مجلس الإدارة والإدارة تأكيد معقول بأن:

- أهداف المؤسسة قد تحققت بدرجة معينة؛
- وأن القوائم المالية المنشورة هي محل ثقة ويمكن الاعتماد عليها؛
- والمؤسسة قد التزمت وطبقت القوانين واللوائح ذات العلاقة؛

والرقابة الداخلية هي سلسلة من الإجراءات، أو العمليات وأن كفاءتها هي حالة، أو وضعية تخص نقطة، أو أكثر في لحظة معينة، وتصمم لتوفر تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التالية:[1]

- كفاءة وفعالية العمليات؛
- مصداقية التقارير المالية؛
- الالتزام بالقوانين والتعليمات.

الفرع الثاني: مكونات الإطار المتكامل لـ COSO 2013

يتألف الإطار المتكامل الجديد لـ COSO 2013 من خمسة عناصر رئيسية للرقابة الداخلية وتعرض على أوجه نموذجها المكعب الشكل، والشكل الموالي يوضح مكعب COSO 2013

1 الرقابة الداخلية–إطار متكامل،(coso 1) لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، يناير2009 ص4.

الشكل رقم (1-2): مكعب الإطار المتكامل الجديد لكوزو

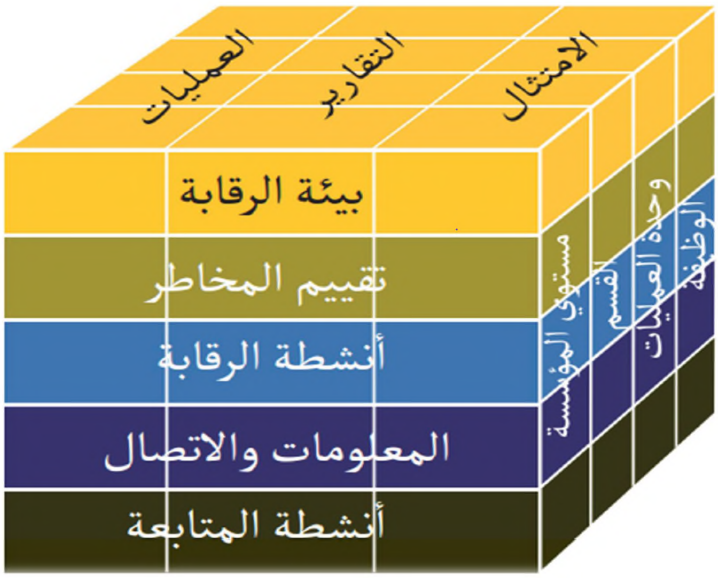

المصدر: مجلة المدقق الداخلي-الشرق الاوسط، العدد: مارس 2015، ص17.

اولا: بيئة الرقابة

تعتبر بيئة الرقابة أساس كل مكونات نظام الرقابة الداخلية وتتضمن العديد من المبادئ مثل الاستقامة والالتزام بالنزاهة والأخلاق، حيث تمكن مجلس الإدارة والإدارة من القيام بالمهام الرقابية الإشراف وتحديد السلطة والمسؤولية، واستقطاب وتطوير وتدريب العاملين ذوي الكفاءة ومساءلة الأفراد عن الأداء في السعي لتحقيق الأهداف[1]،وهي مجمل الإجراءات والسياسات والمعايير التي توضح المنهج الذي يتبعه مجلس الإدارة والإدارة العليا، وتشمل[2]:

- الهيكل التنظيمي؛
- النزاهة والالتزام بالأخلاقيات؛
- تحديد الصلاحيات والمسؤوليات؛
- فلسفة الإدارة والنمط التشغيلي؛
- دور أعضاء مجلس الإدارة ولجنة التدقيق؛

1 Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission(COSO), Internal Control- Integrated Framework, May, 2013, p11, htt://hrdiscussion.com/hr105352.html

2 عيسى عبد الله الغنودي، إمكانية تبني إطار coso للرقابة الداخلية لتفعيل نظم الرقابة الداخلية بمصرف الجمهورية دراسة تطبيقية على فروع مصرف الجمهورية بالمنطقة الغربية، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، العدد 05، 2020، ص 09.

- السياسات المتعلقة بالموارد البشرية؛
- الالتزام بالكفاءة ووجوب التعريف بمستويات الوظائف وربطها بالكفاءات المناسبة التي لها خبرات علمية ومهارات عملية.

ثانيا: تقييم المخاطر

تتعرض المؤسسات للكثير من المخاطر، قد تكون صادرة من داخلها ترجع لطبيعة أنشطة المؤسسة، أو نوعيتها وجودتها، أو بسبب خصائص نظام معالجة المعلومات، أومن خارج المؤسسة يكون سببها تغيرات اقتصادية، المنافسة، أو التطور التكنولوجي يتوجب تقديرها، عن طريق وضع آليات مناسبة لكل نوع منها. وتشمل عملية تقدير المخاطر الخطوات التالية: [1]

1- **تحديد الأهداف:** يعتبر تحديد أهداف المؤسسة الخطوة الأولى لتقدير المخاطر والتي يمكن اعتمادها كمعايير لتقييم أداء المؤسسة.

2- **تحديد الخطر واحتمال حدوثه:** تواجه المؤسسة عدة مخاطر قد تؤثر على تحقيق أهدافها، لذلك يجب أن تقوم الإدارة بالإجراءات اللازمة لتحديد مصادر وأنواع هذه المخاطر وتحليل احتمال حدوثها[2].

3-إدارة المخاطر: يجب على الإدارة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة تلك المخاطر ومنع حدوثها أو التقليل منها إما عن طريق نقل الخطر، تحمل الخطر، معالجته أو إنهائه، وتعتبر معالجة المخاطر من الأهداف الرئيسية لنظام الرقابة الفعال.[3]

1 عبد السلام خميس بدوي، أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقا إطار coso على تحقيق أهداف الرقابة، دراسة حالة المنظمات الأهلية في قطاع غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية-غزة، 2011، ص36.

2 عيسى عبد الله الغنودي، مرجع سبق ذكره، ص12.

3 المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (INTOSAI)، ص:16. اطلع عليه بتاريخ: 2022/06/26 على الساعة: 19:40 على الموقع الإلكتروني: https://www.issai.org

ثالثا: أنشطة الرقابة

تتألف أنشطة الرقابة من السياسات والإجراءات التي تضمن قيام الموظفين بتنفيذ توجيهات الإدارة من اجل تحقيق اهداف المؤسسة واتخاذ الإجراءات الازمة لمواجهة ومعالجة المخاطر التي تتعرض لها[1] ويمكن تصنيف الأنشطة الرقابة كالتالي:[2]

- الفصل الملائم بين المهام؛
- التصريح الملائم للعمليات المالية والأنشطة؛
- المستندات والسجلات الملاءمة؛
- إجراءات الرقابة الفعلية على الأصول؛
- مراجعة وتقييم الأداء.

رابعا: الاتصالات والمعلومات

ليكون نظام الرقابة الداخلية فعالا لابد له أن يتوفر على أنظمة معلومات تغطي جميع عمليات المؤسسة، وتعمل على وضع آليات للحصول على معلومات من خارج المؤسسة وأخرى متعلقة بالمعلومات الداخلية للمؤسسة، ورفع التقارير الخاصة بها والعمل على توفير المعلومات الملائمة وإيصالها إلى المعنيين في الوقت لمناسب ووجود قنوات اتصال فعالة للتأكد من أن كافة الموظفين يفهمون ويلتزمون بالسياسات والإجراءات الرقابية ذات الصلة بعملهم ومسؤولياتهم وان يكون الاتصال الفعال مفتوحا بكافة الاتجاهات.

خامسا: أنشطة المتابعة

تتعلق انشطة المتابعة بالتقييم المستمر او التقييم المنفصل او مزيج من الاثنين معا لجودة اداء الرقابة الداخلية، وتقوم به الادارة لتحديد مدى تنفيذ الرقابة في ضوء التصميم الموضوع لها، وتحديد امكانية تعديلها بما يتلاءم مع التغيير في الظروف المحيطة[3].

1 خرواط، عصام الدين، إطار مقترح لتقييم خطر المراجعة، مجلة الساتل، جامعة السابع من أكتوبر، ليبيا، العدد السابع، ديسمبر،2009، ص249.
2 عبد السلام خميس بدوي، مرجع سبق ذكره، ص37.
3اارينز، الفين ولوبك، جيمس، لمراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد الديسطي، دار المريخ للنشر، السعودية،2002، ص389.

الفرع الثالث:مبادئ مكونات الاطار المتكامل لـ 2013coso

تدعم الإطار المتكامل لـ coso 2013 بمجموعة من المبادئ مستمدة من مكوناته لمقابلة التغييرات الرئيسية في بيئات الأعمال والتشغيل، والاستجابة للرقابة ولتوقعات أصحاب المصلحة.

الجدول (1–1) :مبادئ مكونات الاطار المتكامل لـ 2013coso

رقم	المكونات	المبادئ
01	**البيئة الرقابية:** هذا هو الأساس لجميع المكونات الأخرى للرقابة الداخلية. جوهر أي عمل هو شعبها سماتها الفردية، بما في ذلك النزاهة والانضباط والقيم الأخلاقية ن والكفاءة والبيئة التي تعمل فيها. فهي المحرك الذي يدفع المؤسسة والاستنتاج الذي يقع الذي يقع عليه كل شيء	1- الالتزام بالنزاهة والأخلاق. 2- الإشراف على الرقابة الداخلية من قبل مجلس الادارة، مستقلة عن الادارة. 3- الهياكل، خطوط التقارير، والمسؤوليات المناسبة في السعي لتحقيق الاهداف التي وضعتها الادارة ويشرف عليها المجلس. 4- الالتزام بجذب الافراد ذوي الكفاءة وتطويرهم والاحتفاظ بهم بما يتفق مع الاهداف. 5- محاسبة الافراد عن مسؤولياتهم في الرقابة الداخلية سعيا لتحقيق الاهداف.
02	**تقدير المخاطر**: يجب على المؤسسة تحديد وتحليل وإدارة مخاطرها. إدارة المخاطر هي عملية ديناميكية. ويجب على الإدارة النظر في التغيرات في البيئة الخارجية وداخل الأعمال التي قد تشكل عقبات امام أهدافها.	6- تحديد الأهداف بشكل واضح لتحديد المخاطر وتقييمها. 7- تحديد وتحليل المخاطر لتحديد كيفية ادارتها. 8- النظر في امكانية الاحتيال. 9- تحديد وتقييم التغييرات التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على نظام الرقابة الداخلية.

03	**أنشطة الرقابة:** وتساعد السياسات والإجراءات الرقابية على ضمان تنفيذ الإجراءات التي حددتها الإدارة لمعالجة المخاطر وتحقيق أهداف المؤسسة بفعالية. يتم تنفيذ أنشطة التحكم على جميع المستويات وفي مراحل مختلفة ضمن عملية الأعمال وعلى التكنولوجيا.	10-اختيار وتطوير الضوابط التي قد تساعد على تخفيف المخاطر إلى مستوى مقبول. 11-اختيار وتطوير أنشطة الرقابة العامة على التقنية. 12-نشر أنشطة الرقابة على النحو المحدد في السياسات والاجراءات ذات الصلة.
04	**المعلومات والاتصالات:** التقاط وتبادل المعلومات اللازمة لإجراء وإدارة والسيطرة على عمليات المؤسسة. يجب ان يتم التواصل داخليا وخارجيا لتوفير المعلومات اللازمة لتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية اليومية. ويجب على جميع الموظفين فهم مسؤولياتهم.	13-الحصول على معلومات ذات الصلة وذات جودة عالية او دعمها لدعم الرقابة الداخلية. 14-إبلاغ المعلومات داخليا بما في ذلك الاهداف والمسؤوليات اللازمة لدعم العناصر الاخرى للرقابة الداخلية 15- نقل مسائل الرقابة الداخلية ذات الصلة إلى الاطراف الخارجية.
05	**المتابعة او المراقبة:** ويجب رصد العملية برمتها، واجراء تعديلات حسب الضرورة بحيث يمكن للنظام ان يتغير حسب ما تقتضيه الظروف. وتؤكد التقييمات ما إذا كان كل عنصر من عناصر الرقابة الداخلية حاضرا ويعمل. ويتم الإبلاغ عن أوجه القصور في الوقت المناسب، مع الإبلاغ عن مسائل خطيرة إلى الدارة العليا و مجلس الإدارة، والإدارة العليا.	16- اختيار وتطوير واجراء تقييمات مستمرة او منفصلة لعناصر الرقابة الداخلية. 17- تقييم اوجه القصور وابلاغها إلى المسؤولين عن الاجراءات التصحيحية، بما في ذلك الادارة العليا ومجلس الادارة، حسب الاقتضاء.

La source : Romney، Marshall B., and Paul John Steinbart, "**Accounting information Systems**"، Prentice-Hall، Inc.، (14th ed.), 2017 p203.

الفرع الرابع: الضوابط الرقابية

الضوابط الرقابية وفق مفهوم كوزو هي كل الإجراءات والسياسات التي يتم وضعها عند تصميم نظام الرقابة الداخلية، وهي تدخل ضمن جميع مستويات المؤسسة وتتكون من الضوابط الوقائية والضوابط الكاشفة والضوابط التصحيحية، بهدف التأكد من تحقيق أهداف المؤسسات في منع الأخطاء قبل حدوثها او كشفها عند حدوثها.

1- الضوابط الوقائية

وهي الإجراءات التي تصمم لمنع حدوث الخطر، أو لمنع حدوث الأخطاء والاحتيال، ويتم وضعها وتصميمها ضمن النظام ككل وتعتبر كمهام اعتيادية بالنسبة للمؤسسة، كفصل المهام المتعارضة، تفويض الصلاحيات بشكل ملائم، الرقابة الثنائية للمهام التي تتم من قبل شخصين معا، توثيق المستندات والسجلات، وجود أنظمة ولوائح تفصيلية، وجود أجهزة إنذار للسرقة والحرائق، واستخدام كلمة السر للوصول للمهام المسموح للموظف القيام بها[1].

2- الضوابط الكاشفة

اكتشاف الانحرافات في الاداء حال حدوثها وفي وقت مبكر يسمح بمعالجتها وتعديل الضوابط لمنع تكرارها[2]؛

كطلب مذكرة تسوية البنك، الجرد الفعلي للنقديات والمخزون والاستثمارات المالية، فحص المستندات المفقودة من خلال تتبع الترقيم التسلسل، المصادقات لتعزيز الأرصدة، تقارير الحاسوب التي تبين حدود العمليات، ومحاولات الدخول للأنظمة المعلوماتية بطرق غير مشروعة، والتعديل على البيانات ووجود كاميرات مراقبة[3].

1 لخضر لعروس، دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة مظاهر الغش المالي والمحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص:120.

2 جميل، علي توفيق، تحسين فاعلية الرقابة الداخلية في ظل اعتماد إطار ادارة مخاطر المشروع رسالة ماجيستر، جامعة الكوفة، النجف،2014، ص29.

3 لخضر لعروس، مرجع سبق ذكره، ص121.

3- الضوابط التصحيحية.

هي الضوابط التي يتم تصميمها في النظام للتأكد من أن الاجراءات التصحيحية للانحرافات قد تم اتخاذها، أو أن هذه الانحرافات لن تحدث ثانية، ويتم وضعها للتعامل مع الانحرافات بعد اكتشافها الضوابط التي يتم تصميمها في النظام للتأكد من ان الإجراءات التصحيحية للانحرافات قد تم اتخاذها، أو أن هذه الانحرافات لن تحدث ثانية، وهذه الضوابط تتعامل مع الانحرافات بعد اكتشافها مثل وجود نظام لمعالجة الأخطاء والانحرافات المكتشفة، نظام متابعة للتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة وقيام الإدارة بمراجعة إجراءات التصحيح للتأكد من سلامته ، يمكن إضافة إجراءات رادعة تتمثل في وجود تدقيق داخلي مستقل وكفء، وتدقيق خارجي فعال[1].

من خلال ما سبق يتضح ان نظام الرقابة الداخلية وفق هذا النموذج يساهم في توفير إجراءات رقابة فعالة على الجوانب المحاسبية والإدارية في المؤسسة، ويحقق إجراءات الضبط الداخلي بما يحقق اهداف المؤسسة، فتكامل مكوناته يحقق الكفاية التشغيلية ويزيد من فعاليتها من خلال تحسين أداء الموظفين وتحقيق مستوى الأداء المطلوب والاستخدام الأمثل للموارد بالإضافة الى التأكد وضمان التزام بالقوانيين واللوائح المعمول بها.

الفرع الرابع: اهداف ومبادئ الرقابة الداخلية حسب الإطار المتكامل لـ: COSO

حدد الإطار المتكامل لكوزو ثلاث أهداف هي:

أ- المجموعة الاولى: تهدف إلى التأكد من كفاءة فعالية العمليات ويمكن اعتبارها الهدف الرئيسي للمؤسسة وتتضمن هدف الربحية، هدف فاعلية وكفاءة أداء العمليات وهدف حماية الاصول؛

ب-المجموعة الثانية: تبحث عن مدى الثقة في القوائم والحسابات المالية سواء كانت قوائم ملخصة او تقارير عامة

ت- المجموعة الثالثة: تتناول مدى التطابق، والامتثال للقواعد والقوانيين المطبقة.

1 ربيع عبد القادر، مدى توافق نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية مع إطار COSO للرقابة الداخلية في بيئة الاعمال الجزائرية خلال 2019، حالة الوحدة العملياتية لاتصالات الجزائر بغرداية، شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم التجارية، محاسبة وتدقيق. جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، 2019،ص:24.

المبحث الثالث: الرقابة الداخلية وفق التشريع الجزائري(النظام رقم11-08)

إن النظام رقم08/11 مؤرخ في 03 محرم عام 1433 الموافق لـ 28 نوفمبر 2011 هو نتاج العديد من التعديلات التي قام بها مجلس النقد والقرض في الجزائر من أجل وضع نظام شامل يستوفي كل الشروط اللازمة ويمس كل الجوانب المتعلقة بمراقبة النشاط البنكي ومواكبة التطورات الحاصلة فيه حيث يوضح مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها وتحديد المخاطر التي تهدد النشاط البنكي وكما بين الأنظمة التي يجب أن تكون ضمن محتوى جهاز الرقابة الداخلية.

المطلب الأول: تعريف الرقابة الداخلية وفق نص القانون

يهدف هذا النظام إلى تحديد مضمون المراقبة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية بحيث يتعين على البنوك والمؤسسات المالية وفق الشروط المحددة بموجب نظام يتخذه المجلس، احترام مقاييس التسيير الموجهة لضمان سيولتها وقدرتها على الوفاء تجاه المودعين والغير وكذا توازن بيئتها المالية[1].

المطلب الثاني: مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها:

تتشكل الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية من مجموع العمليات والمناهج والإجراءات التي تهدف، على الخصوص، إلى ضمان ما يأتي بشكل مستمر:[2]

- التحكم في النشاطات؛
- السير الجيد للعمليات الداخلية؛
- الأخذ بعين الاعتبار بشكل ملائم جميع المخاطر، بما فيها المخاطر العملياتية؛
- احترام الإجراءات الداخلية؛
- المطابقة مع الأنظمة والقوانين؛
- الشفافية ومتابعة العمليات البنكية؛
- موثوقية المعلومات المالية؛

1المادتين 97 مكرر و97 مكرر 2 من الأمر 11/03 المؤرخ في جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003، المعدل والمتمم
2المادة 03 ، من النظام 11-08، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47 سنة 2012، ص: 23.

- الحفاظ على الأصول؛
- الاستعمال الفعال للموارد؛

المطلب الثالث: أنظمة جهاز الرقابة الداخلية

يجب أن يحتوي جهاز الرقابة الداخلية الذي ينبغي على البنوك والمؤسسات المالية أن تضعه، خصوصا، على ما يلي: [1]

- نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية؛
- هيئة المحاسبة ومعاجلة المعلومات؛
- أنظمة قياس المخاطر والنتائج؛
- أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر؛
- نظام حفظ الوثائق والأرشيف؛

الفرع الأول: نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية

تضمن الباب الأول نظام الرقابة الداخلية والإجراءات الداخلية وقد اشتمل على:

- الأحكام العامة: وقد حددت في المواد من 06-18؛
- الأحكام الخاصة برقابة المطابقة: وهي في المواد من 19-28؛
- الأحكام الخاصة بجهاز الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهم وحددت في المادتين 29 و 30؛

أ- الأحكام العامة

يهدف نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية في أحسن ظروف الأمن والموثوقية والتقصي، وعلى الخصوص، على ما يأتي[2]:

1المادة 04 من النظام 11-08، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 23.
2المادة 06 المرجع نفسه، ص: 24.

التأكد من مطابقة العمليات المنجزة والإجراءات الداخلية المستعملة، للأحكام التشريعية والتنظيمية وللمعايير والأعراف المهنية والأخلاقية وكذا لتوجيهات هيئة المداولة ولتعليمات الجهاز التنفيذي؛

- التأكد من الاحترام الصارم للإجراءات الداخلية المتبعة في اتخاذ القرار والمتبعة في اتخاذ المخاطر مهما كانت طبيعتها وكذا تطبيق معايير التسيير المحددة من الجهاز التنفيذي؛
- التأكد من نوعية المعلومات المحاسبية والمالية، سواء كانت موجهة للجهاز التنفيذي، أو لهيئة المداولة، أو مرسلة لبنك الجزائر أو للجنة البنكية أو موجهة للنشر؛
- رقابة ظروف تقييم المعلومات المحاسبية والمالية وتسجيلها وحفظها وتوفرها، التأكد من نوعية أنظمة الإعلام والاتصال، التأكد من تنفيذ الإجراءات التصحيحية المقررة، في آجال معقولة؛

ويجب وجود[1]:

- رقابة دائمة للمطابقة والأمن والمصادقة على العمليات المحققة؛
- رقابة دورية لانتظام وامن العمليات، واحترام الإجراءات الداخلية وفعالية الرقابة الدائمة ومستوى الخطر الممكن التعرض له فعلا؛
- ضمان رقابة دائمة للعمليات باستعمال مجموعة من الوسائل؛
- ممارسة رقابة دورية من أعوان مخصصين غير المكلفين بالرقابة الدائمة؛

ب-الأحكام الخاصة برقابة المطابقة

وضع جهاز لرقابة خطر المطابقة وتعيين مسؤول مكلف بها وتحديد صلاحياته والخصائص التي يجب أن يتميز بها، التأكد من أن الوسائل الموضوعة في خدمة الأعوان المكلفين برقابة المطابقة كافية وملائمة لنشاطاتهم، ووضع اجراءات الوقاية من تضارب المصالح والتي تضمن أخلاقيات المهنة للمستخدمين وأعضاء الجهاز التنفيذي، وهيئة المداولة،

1المادة 07، النظام 11-08، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

ت–الأحكام الخاصة بجهاز الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهم

تضع البنوك والمؤسسات المالية تنظيما وإجراءات ووسائل تسمح لهما باحترام الأحكام القانونية والتنظيمية المطبقة في إطار الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، وذلك من خلال [1].

ضمان معرفة زبائنها والعمليات التي يقومون بها، بشكل صارم، ولتحقيق ذلك تقوم البنوك والمؤسسات المالية بإعداد معايير داخلية، تكون متناسقة على الدوام مع الأنشطة الممارسة والمخاطر الخاصة التي تنجم في مجال تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

الفرع الثاني: هيئات المحاسبة ومعالجة المعلومات

على البنوك والمؤسسات المالية احترام الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي، لاسيما ما تعلق بأنظمة مجلس النقد والقرض وتعليمات بنك الجزائر: [2]

1– بالنسبة للمعلومة الواردة في الحسابات والبيانات المالية: ضمان وجود مسار التدقيق الذي يسمح بـ:

إعادة تشكيل العمليات حسب التسلسل الزمني، وإثبات كل معلومة بواسطة وثيقة أصلية.

إثبات أرصدة الحسابات عند تواريخ إقفالها عن طريق البيانات المناسبة (الجرد المادي، تجزئة الأرصدة، بيانات المقاربة، التأكيد أمام الجهات الأخرى...)؛

أ– أن تكون الأرصدة التي تظهر في البيانات المالية موصولة، بطريقة مباشرة او من خلال التجميع، ببنود وفروع بنود حسابات الميزانية وحسابات خارج الميزانية حسابات النتائج والى المعلومات الناجمة عن المحاسبة المتضمنة في الملحق.

ب– توجيه المعلومات المحاسبية الظاهرة في الوثائق والتقارير الدورية إلى بنك الجزائر والى اللجنة البنكية، بما في فيها تلك المستندات الضرورية لحساب معايير التسيير، مستخلصة من المحاسبة وقادرة على الإثبات بوثائق أصلية، أن تكون كل مبلغ ظاهر في البيانات المالية والتقارير الدورية المقدمة إلى بنك الجزائر أو إلى اللجنة البنكية قابلا للرقابة، لاسيما من خلال العناصر المكونة له؛

1المادة29، النظام 11–08، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

2 المادة31، المرجع نفسه، ص: 27.

على البنوك الاحتفاظ بجموع الملفات الضرورية لإثبات البيانات المالية والتقارير الدورية لأخر إقفال تم تسليمه للجهات المعنية إلى غاية الإقفال المالي[1]؛

التأكد من شمولية ونوعية وموثوقية المعلومات وكذا مناهج التقييم والتسجيل المحاسبي[2]، الحفاظ على السرية ونزاهة المعلومات، وتمتد رقابة المعلومات إلى الحفاظ على المعلومات والوثائق الخاصة بالتحاليل والبرمجة وبتنفيذ المعالجات.

الفرع الثالث: أنظمة قياس المخاطر والنتائج

يجب أن تقوم البنوك والمؤسسات المالية بوضع أنظمة قياس وتحليل المخاطر، وتكييف هذه الأخيرة مع طبيعة وحجم عملياتها بغرض تفادي مختلف أنواع المخاطر التي تتعرض لها من جراء هذه العمليات على الخصوص منها مخاطر القرض والتركيز والسوق ومعدل الفائدة الإجمالي والسيولة والتسوية وعدم المطابقة وكذا الخطر العملياتي، كما يجب عليها تقييم نتائج عملياتها بانتظام[3].

الفرع الرابع: أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر

على البنوك والمؤسسات المالية وضع أنظمة مراقبة وتحكم في مخاطر القرض ومخاطر التركيز والمخاطر الناجمة عن عمليات ما بين البنوك ومخاطر معدلات الفائدة ومخاطر معدلات الصرف ومخاطر السيولة والدفع، مع إظهار الحدود الداخلية والظروف التي من خلالها يتم احترام هذه الحدود[4].

الفرع الخامس: نظام حفظ الوثائق والأرشيف

إعداد البنوك والمؤسسات المالية دلائل الإجراءات المتعلقة بنشاطاتها المختلفة، ويجب أن تحدد هذه الدلائل على الأقل، كيفيات التسجيل، والمعالجة واسترداد المعلومات، والخطط المحاسبية، وإجراءات مباشرة العمليات[5] ،كما تقوم أيضا بإعداد مجموع وثائق تحدد بدقة الوسائل الموجهة لضمان السير الحسن لجهاز الرقابة الداخلية، لاسيما ما يلي: [6]

1المادة 32، ن النظام 11-08، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

2المادة 33، المرجع نفسه، ص: 27.

3المادة 37، المرجع نفسه، ص: 28.

4المادة 54، المرجع نفسه، ص: 30.

5المادة61 المرجع نفسه، ص: 31.

6المادة 62، المرجع نفسه، ص: 31.

- مختلف مستويات المسؤولية والتفويضات الممنوحة؛
- المهام المخولة والو سائل المخصصة لسير أنظمة الرقابة؛
- القواعد التي تضمن استقلالية هذه الأجهزة؛
- الإجراءات المتعلقة بأمن أنظمة المعلومات والاتصال،
- وصف أنظمة قياس المخاطر؛
- وصف أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر؛
- وصف الأجهزة المتعلقة باحترام المطابقة؛
- كيفيات تكوين وحفظ الأرشيف المادي والالكتروني؛
- يجب وضع مجموع هذه الوثائق تحت تصرف هيئة المداولة، ومحافظي الحسابات واللجنة البنكية ومفتشي بنك الجزائر بناءً على طلبهم، وعند الاقتضاء تحت تصرف لجنة التدقيق.

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى نظام الرقابة الداخلية من وجهة نظر الاطار المتكامل COSO 2013 الذي يتميز بتكامل مكوناته ومرونته في الاستجابة للمخاطر التي تواجه البنك في ظل التغيرات القانونية والصناعية والتشغيلية والتطور التكنولوجي، ومدى مساهمته في الارتقاء بمستوى الاداء من خلال زيادة تطوير مهارات الموظفين وإدخال الاساليب والآليات الحديثة المناسبة والاستخدام الامثل للموارد وتحقيق الامتثال لقوانيين الادارة العليا وتعليمات الادارة بما يحقق اهداف البنك، وبذلك يعتبر النموذج المفضل والأكثر استعمالا في المؤسسات على اختلاف أنواعها، أما فيما يخص نموذج بازل للرقابة الداخلية فقد ظهرت عدة نقائص وثغرات كانت سببا في فشل الاتفاقيتين السابقتين بازل I و II والذي ادى بها إلى اجراء تعديلات تولدت عنها اتفاقية بازل III لتدارك الاسباب التي كانت سببا في الانهيارات والأزمات المالية، وتدعيم دعائمها الثلاثة حتى تحقق الغاية التي وجدت من اجلها هذه اللجنة وهي الزام البنوك والمؤسسات في كل انحاء العالم بنظام رقابي موحد وقد ركزت على نظام الرقابة الداخلية وأولت له اهمية خاصة حيث ابرزت متطلبات هذا النظام والمبادئ التي تحكم وتوجه التطبيق الصحيح والامثل لنظام الرقابة الداخلية لمنع الاخطاء واكتشافها قبل حدوثها ومعالجتها والتقليل من المخاطر التي تصاحب النشاط البنكي الذي يرتبط بتحقيق اهداف البنك، وفي المبحث الاخير حاولنا تسليط الضوء على النظام 08/11 المتعلق بنظام الرقابة الداخلية الذي اصدره بنك الجزائري والذي يعمل على تطبيق اتفاقية بازل والتماشي مع التعديلات الجديدة لاتفاقية بازل III، حيث يتضح من خلال اجهزته الشمولية ورغبة بنك الجزائر في مواجهة المخاطر من خلال جهازي أنظمة قياس المخاطر والنتائج و أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر وللتعرف اكثر على المخاطر وكيف يتم قياسها سنتطرق في الفصل الثاني إلى ماهية المخاطر و انواعها وكل ما يتعلق بها بالتفصيل.

الفصل الثاني:

ماهية المخاطر البنكية

تمهيد:

يتكون الجهاز المصرفي من جملة البنوك تختلف حسب الدور الذي تؤديه والذي أنشأت من أجله فهناك بنوك تجارية ومؤسسات مالية وهناك بنك مركزي. وفي العموم هناك تقسيمات أخرى للبنوك باختلاف الأدوار التي تلعبها ،فنجد بنوك المتخصصة والبنوك غير متخصصة ،كل منها تلعب دورا أساسيا في الإنعاش والتنمية الاقتصادية، وقد طرأت تطورات كثيرة في النظام المصرفي وأصبحت تواكب التطورات التي حدثت في جميع المجالات، وتنوعت الخدمات والأنشطة التي تقدمها ،وهي تحمل جانباً كبيراً من المخاطرة. فما مفهوم المخاطر البنكية ؟وللإجابة عن هذه الإشكالية الفرعية قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث.

حيث تطرقنا في المبحث الأول لمفهوم المخاطر البنكية ومسبباتها وعلى أي أساس يتم تصنيفها؛ أما المبحث الثاني فتناولنا من خلاله أنواع المخاطر البنكية وفق نظام 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر2011، وكيفية قياسها وتحليلها، وأنظمة المراقبة والتحكم فيها؛ ونتناول في المبحث الثالث أنواع المخاطر في البنوك الإسلامية ومراحل وأساليب إدارتها.

المبحث الأول: مفهوم المخاطر البنكية ومسبباتها.

تختلف المخاطر ودرجة خطورتها باختلاف البنوك ونوعية نشاطها الرئيسي ونشاطاتها الثانوية ولذا سنتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم المخاطر البنكية وتعريف العوامل التي تتسبب في ظهورها وتعدد أنواعها لكي يتسنى للبنوك إعداد استراتيجيات لتحديد هذه المخاطر ومعرفتها للتمكن من معالجتها والتحكم فيها وتحقيق أكبر عائد ممكن.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية.

تعدد تعريف المخاطر البنكية واختلف باختلاف مصادرها وفيما يلي بعض التعارف التي تتماشى مع الواقع العملي.

الفرع الأول: تعريف المخاطر البنكية.

1. تعرف المخاطر البنكية بأنها التأثير السلبي على الربحية لعدة مصادر مميزة لعدم التأكد ويقصد بالربحية في السياق التالي كل من المقاييس المحاسبية ومقاييس مراقبة تحركات السوق[1].

2. يعرف(Betty)المخاطر على أنها مقياس نسبي لمدى تقلب عائدات التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليها مستقبلا، أو هي عبارة عن أداة يمكن من خلالها قياس درجة عدم التأكد[2].

3. تعرف المخاطر حسب المفهوم ووفقا لنظرية الاحتمالات على أنها عبارة عن فرصة حدوث عائد خلافا للعائد المتوقع[3].

4. إن مصطلح المخاطر البنكية يدل على احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها فضلا عن تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، وتنشأ المخاطر البنكية أساسا من مصادر معينة هي:

- نقص التنوع؛
- نقص السيولة؛
- إرادة المصرف في التعرض للمخاطر.

---

[1] طارق عبد العال حماده،"إدارة المخاطر المصرفية "، دار الجامعة ، 2003 ، ص 196.

[2] منير ابراهيم الهندي،"الادارة المالية مدخل تحليل معاصر "، المكتب العربي الحديث، الطبعة الرابعة، القاهرة 1999، ص 440.

[3] للوشي محمد،"الأخطار المصرفية القروض البنكية تقييم خطورتها والتحكم فيها"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001- 2002، ص 19.

إن هذه المصادر الثلاثة متصلة وتؤثر على بعضها البعض، حيث يمكن اعتبار إرادة المصارف في التعرض للمخاطر المبرر الأساسي للفوائد التي تجنيها، نخلص إلى القول انه إذا كان مفهوم المخاطرة ملازما للنشاط المصرفي، فإن الاهتمام الأساسي للبنوك هو كيفية تحقيق التفوق وتعظيم العوائد من خلال تقبل فكرة المخاطرة[1].

1- عرفت لجنة التنظيم البنكي وإدارة المخاطر بأنها احتمال حصول خسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل البنكي من جهة أخرى[2].

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن مفهوم المخاطرة ملازما للنشاط المصرفي، والمبدأ الأساسي للبنوك هو كيفية تحقيق التفوق وتعظيم العوائد من خلال تقبُّل فكرة المخاطرة والاجتهاد في التعامل معها وحسن إدارتها وتسييرها، إلا أن ذلك يتوقف بدوره على قوة إدراك البنك لمختلف العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية.

الفرع الثاني: تطور المخاطر البنكية.

عرفت البيئة العالمية في سنوات السبعينات استقرارا، وقد ساعدت عدة عوامل على تحقيق ذلك حيث كانت الصناعة المصرفية تخضع لتنظيم قانوني شديد وكانت العمليات المصرفية التجارية تقوم أساسا بتجميع الموارد كما تميزت المنافسة بالمحدودية وكانت الهيئات التنظيمية مشغولة بسلامة الصناعة والسيطرة على قوة خلق النقود، أما سنوات الثمانينات فقد عرفت موجات من التغيرات في الخدمات المطروحة بواسطة البنوك ،حيث تم ابتكار منتجات جديدة وتطورت خدمات القيمة المضافة مثل تملك الأصول ،وتمويل المشروعات والتسويق وبطاقات الائتمان والمشتقات والبنود خارج الميزانية العمومية بمعدل سريع ودخلت البنوك مجالات أعمال جديدة فأسفر ذلك عن مواجهتها للمخاطر.

1 سليم بن رحمون، سميحة بوحفص. التأصيل النظري للحوكمة المصرفية ودورها كآلية لإدارة المخاطر المصرفية. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، 2018، ص101.

2 محمد سيد درويش, ع. ا., عبد الناصر. إطار مقترح لفحص التقارير المالية المرحلية في شركات المساهمة العامة: دراسة تطبيقية على البنوك و شركات التأمين الأردنية. المجلة المصرية للدراسات التجارية، 2012، ص 6.

ودخل منافسون جدد كالمؤسسات التجارية في مجال الأعمال المصرفية، وظهرت منتجات جديدة مثل المشتقات المالية وعقود المستقبليات.

وتناقصت الحصة السوقية لأنشطة الوساطة مع أسواق رأس المال واشتدت المنافسة داخل الحصص السوقية القائمة وولدت موجات التغيير هذه " المخاطرة".

وازدادت المخاطر بسبب المنافسة وابتكار المنتجات والتحول من الصيرفة التجارية إلى أسواق رأس المال وازدياد تقلب الأسواق واختفاء الحواجز القديمة التي حدت من نطاق عمليات المؤسسات المالية[1].

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في المخاطر البنكية.

إن طبيعة وظيفة البنوك حساسة جداً تجعلها تتعرض للعديد من المخاطر وهناك عوامل تؤثر فيها وعليها في نفس الوقت نذكر منها خمسة عوامل تمارس تأثيرها على المخاطر البنكية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- التغييرات القانونية والإشرافية الداعمة لمعايير إدارة الائتمان السليمة،كما أن وضع رقابة رسمية على مركز المخاطرة يعكس نوع المعايير التي تلتزم بتطبيقها الإدارة البنكية؛
2- تذبذب العوامل الخارجية فالتغيرات والتقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف تؤثر على خزينة البنك، وذلك لأن البنك حساس للتغيرات في أسعار الفائدة؛
3- النشاطات المالية للبنك التي لا تظهر في الميزانية على شكل أصول أو التزامات رغم أن لها أثر واضح على عوائد ومخاطر البنوك، وتتمثل في النشاطات التي تدر أرباح أو مصاريف دون امتلاك أصول أو خلق التزامات ،مثال على ذلك عمل البنك كسمسار حيث يتقاضى أجراً على توفير الأموال لطالبيها دون منح قروض أو زيادة الودائع لديه ،أو أن يحصل على أجر مقابل قيامه بإدارة النقد دون الحاجة إلى أصول أو ترتيب التزامات؛
4- التعهدات أو الإلتزامات الطارئة ويقصد بها تعهد البنك بالقيام بعمل معين مستقبلاً مقابل أجر يتقاضاه؛

1 طارق عبد العال حماده، "إدارة المخاطر"، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،مصر،2003، ص ص 194-195.

5- الضغوط التنافسية التي تعمل بها البنوك تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المخاطرة، وعليه فإن البنوك تعد نفسها لمواجهة المنافسة؛

6- التطورات التكنولوجية التي تحصل في تكنولوجيا المعلومات تؤثر على العملية الكلية التي تشمل تحديد وقياس، وإدارة المخاطر، وتعتبر هذه الأخيرة من بين العوامل الرئيسية التي تساهم في تحديد مزايا المنافسة بين المؤسسات المختلفة.

المطلب الثاني: مسببات المخاطر البنكية.

إن المخاطر مرتبطة باحتمال النتائج الفعلية أو الحقيقية عن النتائج المسطرة أو المتوقعة، وهناك أسباب تؤدي إلى حدوث مخاطر بدرجات متفاوتة نتناولها فيما يلي:

أولاً: أسباب متعلقة بعمل البنك (البيئة الداخلية):

هناك عدة أسباب تعود إلى البنك نفسه وسياسته المنتهجة نذكر منها[1]:

- عدم الاهتمام بتحديد وتحليل المخاطر بشكل موضوعي ومنهجي عند دراسة المعاملات؛
- عدم التقدير الصحيح للضمانات، وعدم المتابعة والمراجعة الدورية للضمانات القائمة ففي بعض الأحيان يقوم العملاء بتقديم قوائم مالية مزيفة لا تمثل المركز المالي الحقيقي؛
- السماح للمقترض باستخدام حصيلة القرض دفعة واحدة وبشكل خاص إذا لم تقتضي طبيعة عمله أو نشاطه ذلك مثل المقاول؛
- عدم قيام إدارة القرض في البنك بتحديد وفهم الغرض من القرض المطلوب وتركيز القروض في قطاع واحد؛
- عدم توافر انظمه رقابة ومراجعة داخلية فعالة على عمل البنك؛
- الاختلاسات النقدية التي تتعرض لها البنوك، وتكون نتيجة لقيام بعض الموظفين بسحب أو تحويل لأموال مودعة بالبنك دون علم المودعين، وعملية استعادة هذه الأموال تعتبر أمرا معقدا وصعبا وفي بعض الأحيان يعد مستحيلا.

[1] محمد داود عثمان، إدارة و تحليل الائتمان و مخاطره ، دار الفكر ناشرون و موزعون، عمان ، الأردن، 2013 ، ص405.

ثانيا: أسباب متعلقة بالبيئة الخارجية:

تعتبر من الأسباب التي تخرج عن إرادة البنك، إذ أنهم لا يستطيعون التحكم أو السيطرة عليها، وتشمل الجوانب التالية:

- انفتاح الأسواق المالية والتحرر المالي والمصرفي؛
- حالات الكساد والانكماش الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة؛
- القوة القاهرة أو الأحداث المفاجئة مثل الأوبئة والحوادث الطبيعية؛
- عدم الاستقرار الأمني والسياسي مثل الحروب المفاجئة؛
- ضعف أنظمة الرقابة الخارجية على البنوك؛
- التزوير في الشيكات المصرفية أو الأوراق المالية القابلة للتداول، وتزييف العملات وانتشار الجرائم الالكترونية؛
- التغيير الغير متوقع في التشريعات والأنظمة التي تؤثر في قدرة العميل على توليد الأرباح والتدفقات النقدية[1]؛
- التضخم وما ينتج عنه من ارتفاع في المستوى العام للأسعار ومن ثم انخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية؛
- انخفاض نسبة الأرباح التي يحققها الاستثمار نتيجة للمنافسة؛
- الارتفاع المتزايد في أسعار الفائدة وأسعار الصرف[2]؛
- الزيادة في معدلات الضرائب على الأرباح؛
- عدم استخدام العميل للقرض للأغراض الممنوحة من أجل.

الشكل التالي يوضح أهم المخاطر الرئيسية ومسبباتها :

1 دريد كامل آل شبيب، "إدارة العمليات المصرفية"، دار الميسرة للنشر و التوزيع، الطبعة1، عمان، 2015، ص 178.
2 نجار حياة، مرجع سبق ذكره، ص 50.

الشكل رقم (2-1): مسببات المخاطر البنكية:

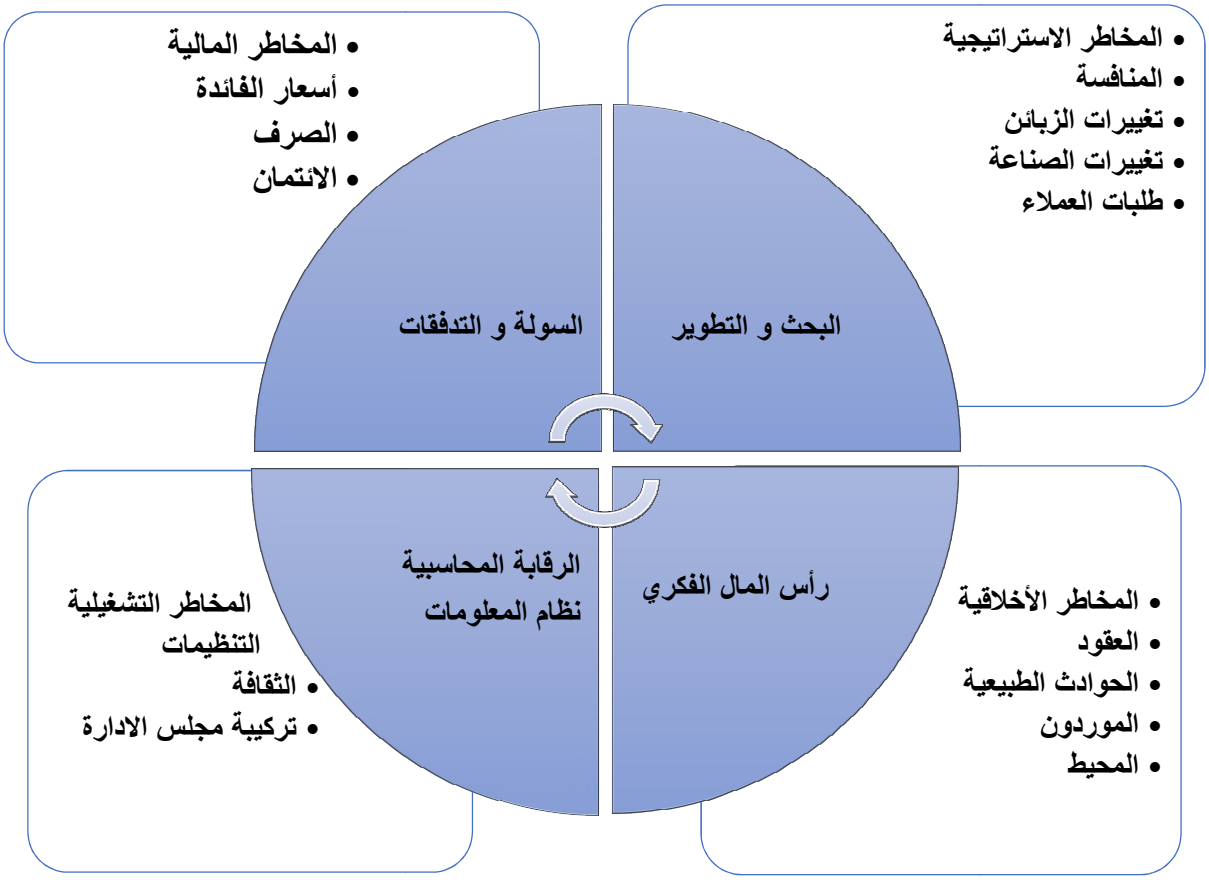

Source : A Risk Management Standard"، Published by AIRMIC، ALARM، and IRM : 2002، British Standards Institution

المطلب الثالث: تصنيف المخاطر البنكية

هناك مقاييس عديدة تصنف على أساسها المخاطر التي تواجهها البنوك، لأن المخاطر في أصلها متعددة ومتشعبة، لذا فمن الصعب وضع تقسيمات محددة لها ومع ذلك هناك طرق عديدة لتقسيم المخاطر من نذكر منها:

أ- التصنيف الأول:

يتضمن هذا الصنف نوعين من المخاطر هما كالتالي:

1. **المخاطر النظامية(العامة):**

هي المخاطر العامة التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة المؤسسات مثل تأثير وباء كوفيد19 على اقتصاد العالم ككل.

2. **المخاطر غير النظامية:**

هي عبارة عن مخاطر خاصة تنفرد بها مؤسسة بنكية أو هي جزء من المخاطر الكلية التي تنفرد بها ورقة مالية معينة مثل الأخطاء الإدارية وتحدث هذه المخاطر نتيجة لعوامل مؤثرة على مؤسسة ما أو عدد قليل من المؤسسات لذلك يجب التنبؤ بها على نحو مستقل لكل مؤسسة على حدى[1].

ويمكن كتابتها على شكل المعادلة التالية:

المخاطرة الكلية = المخاطرة النظامية + المخاطرة غيرنظامية

ب-التصنيف الثاني:

يتم التصنيف وفقا لمعيار مصدر الأخطار التي تتعرض لها البنوك وتنقسم إلى نوعين رئيسيين هما:

1. المخاطر المالية؛
2. المخاطر التشغيلية (العمليات).

ت-التصنيف الثالث:

يمكن تقسيم المخاطر على أساس طبيعتها كالتالي:

1 حسين بلعجوز، رابح بوقرة، "إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر "،بحث مقدم للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية ، جامعة المسيلة ص4.

1. **المخاطر الائتمانية:**

ينشأ خطر الائتمان بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرتها على استرجاع حقوقها، بسبب عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو عدم نيته في السداد رغم أن لديه القدرة المالية على ذلك،وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن للبنك أن يتحملها. لا تنطبق المخاطر الائتمانية على القروض فحسب بل تنسحب على سائر الأصول الأخرى التي تدخل ضمن الميزانية العمومية أو خارجها كالضمانات والقبولات المصرفية، والمشتقات المالية، وتنتج عنها مشاكل كبيرة بسبب التقصير في تصنيف وتحديد بعض الأصول غير الفعالة التي تستوجب إنشاء إحتياطي لمواجهتها وتتضمن مخاطر الائتمان مخاطر أخرى هي[1]:

- المخاطر السيادية؛
- مخاطر التركيز؛
- مخاطر التسوية؛
- مخاطر الطرف المقابل.

2. **مخاطر السيولة:**

تتعرض البنوك لسحوبات مفاجئة من قبل المودعين لأسباب خاصة بهم ولا بد للبنك أن يحتاط لمثل هذه السحوبات إما عن طريق الاحتفاظ باحتياطي بشكل نقدي في خزائنها أو ودائع لدى بنوك ومؤسسات أخرى، أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد وتنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته في الموعد المحدد[2].

1 عبد الكريم أحمد قندوز ،"المخاطر المصرفية و أساليب قياسها "، صندوق النقد العربي ،العدد 5،سنة 2020، ص21.

اطلع عليه بتاريخ 2022/05/14.www.amf.org.ae

2 عبد المنعم السيد على ، نزار سعد الدين العيسى ،" النقود و المصارف و الأسواق المالية "،دار الحامد ، الأردن ،2004 ، ص194 .

3. **المخاطر التشغيلية:**

هي المخاطر المباشرة أغير المباشرة المتولدة عن الخسائر التي تنشأ عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم، أو تنشأ لأحداث خارجية[1].

بمعنى أن خطر التشغيل هو كل ما يتعلق بأداء الخدمات والمنتجات،وقد تحدث نتيجة لوجود تغييرات في نظام الرقابة الداخلية أو نتيجة أعطال في أنظمة التشغيل، أو كما تعرفها لجنة بازل للرقابة المصرفية ضمن اتفاق بازل 2 على أنها"مخاطر تحمل خسائر تنتج عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية، والعنصر البشري والأنظمة والأحداث الخارجية"، ومن أهم مخاطر التشغيل نذكر:

- الخطر التشغيلي الإستراتيجي؛
- خطر العجز التشغلي.

4. **مخاطر السوق:**

تعرف على أنها مخاطر التعرض إلى الخسائر الناتجة عن عوامل السوق كالتذبذب في معدلات الفائدة، الأسعار ومعدلات الصرف[2] وتشمل المخاطر التالية:

- مخاطر أسعار الفائدة وتكون نتيجة لتغيرات أسعار الفوائد حسب وضع كل بنك على حدى.
- مخاطر أسعار الصرف تنتج عن تقلبات أسعار بيع وشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية.
- مخاطر التسعير التي تنشأ عن التغيرات في أسعار الأصول والمحفظة المالية.

5. **المخاطر القانونية:**

تكون نتيجة لوقوع التزامات غير متوقعة، أو جانب من قيمة أصل من الأصول نتيجة لعدم توافر الرأي القانوني السليم، أو كفاية المستندات التي تؤكد ملكية البنك لذلك الأصل ويأتي في مقدمة المخاطر القانونية القوانين التي تفرضها البنوك المركزية المتعلقة بنسبة السيولة الاحتياطي القانوني ونسب الائتمان المسوح به، والضوابط التي تحد من التوسع والانتشار الجغرافي.

[1] Antoine Sardi et Henri Jacob, Management des Risques Bancaires, parution le 15/12/2001, p.21.

[2] Michel Crouhy , Dan Galai , Robert Mark , The Essentials Of Risk Management,1st edition, Mc Graw Hill, United States , America,2006, p:27.

كما أن المخاطر القانونية ترتبط بعدم وضع العقود المالية موضع التنفيذ أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات، والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات[1].

6. **المخاطر الإستراتيجية:**

إن العمليات المصرفية الإلكترونية تعتمد على الإنترنت من أجل توفير المعلومات لعملائها وأيضا تنفيذ العمليات التي يطلبونهما ولا شك في أن التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وازدياد حدة التنافس بين البنوك وبين المؤسسات غير المصرفية، وقد تعرض البنوك إلى مخاطر كبيرة في حال عدم سلامة عمليات التخطيط والتنفيذ لإستراتيجية العمليات المصرفية الإلكترونية[2].

الشكل رقم (2-2): أنواع المخاطر البنكية

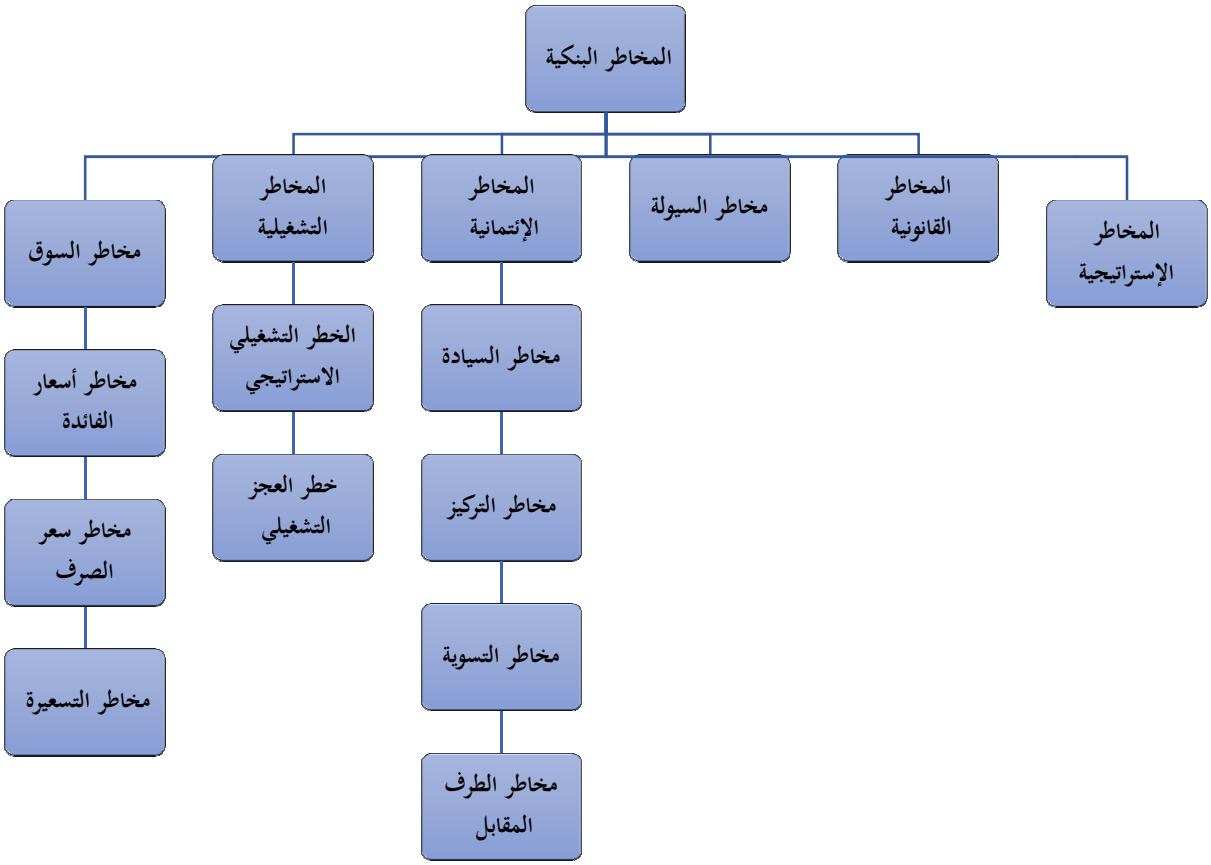

المصدر: من إعداد الطالبتين

1 بالبالي عبد الرحيم ، "إدارة المخاطر البنكية و أثرها على كفاءة و فعالية القطاع المصرفي " رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أبو بكر بلقايد ،تلمسان ،2009 ، ص 63.

2 منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي ،" البنوك الإلكترونية "، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية ،2005 ،ص19.

المبحث الثاني: المخاطر البنكية وفق التشريع الجزائري في ظل النظام رقم 11-08

تواجه البنوك والمؤسسات المالية العديد من المخاطر والعراقيل التي تعيق نشاطاتها وتهدد استمراريتها واستقرارها المالي، مما يستدعي اعتمادها لإجراءات تتماشى مع المعايير الدولية لأنظمة المحاسبة والمعلوماتية وأخرى لتقييم المخاطر ومتابعتها وتقوية أنظمتها الاحترازية، ومنها اتفاقية بازل(1،2،3)، مما استوجب من المشرع الجزائري وضخ قوانين وأنظمة رقابة داخلية حديثة تتلائم مع المعايير الدولية لإدارة المخاطر البنكية والوقاية منها، ومن أهم التشريعات الجديدة صدور النظام رقم(11-08)المؤرخ في 28 نوفمبر سنة 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية.

المطلب الأول: أنواع المخاطر البنكية وفق نظام 11-08

يحاول نظام المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية توسيع قاعدة المخاطر مقارنة بالنظام رقم 02-03 الذي ألغاه، حيث أدمج مخاطر إضافية جديدة كما يلي:

1- خطر القرض:

يمكن التعرض له في حالة عجز طرف مقابل أو أطراف مقابلة تعتبر كنفس المستفيد بمفهوم المادة02 من النظام رقم 91 -09 المؤرخ في 14 غشت سنة 1991، المعدل والمتمم، الذي يحدد قواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية[1].

2- خطر التركيز:

ينجم عن القروض أو الإلتزامات الممنوحة لنفس الطرف المقابل أو لأطراف مقابلة تعتبر كنفس المستفيد بمفهوم المادة 2 من النظام رقم 91 -09 المعدل والمتمم المذكور أعلاه، ولأطراف مقابلة ناشطة في نفس القطاع الاقتصادي أو نفس المنطقة الجغرافية، أو الناتج عن منح قروض متعلقة بنفس النشاط أو الناجم عن تطبيق تقنيات تقليص خطر القرض ،خاصة تلك المتعلقة بالضمانات المصدرة من طرف نفس المرسل[2].

1 المادة 02، الفقرة "أ" من النظام 11-08، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47 سنة 2012، ص 22.

2 المادة 02، الفقرة "ب" مرجع سبق ذكره، ص 22.

3- **خطر معدل الفائدة الإجمالي:**

الخطر الذي يمكن التعرض له في حالة حدوث تغير في معدلات الميزانية، باستثناء العمليات الخاضعة لمخاطر السوق المذكورة في الفقرة "هـ" أدناه عند الاقتضاء[1].

4- **خطر التسوية:**

يمكن التعرض لهذا الخطر، لاسيما في عمليات الصرف، خلال الفترة التي تفصل بين لحظة التعليمة بالدفع لعملية أو أداة مالية تم بيعها، والتي لا يمكن إلغاؤها من طرف واحد والاستلام النهائي للعملة الصعبة أو الأداة التي تم شراؤها أو الأموال المتعلقة بها. ويتضمن هذا الخطر على الخصوص، خطر تسوية طرف مقابل (خطر عجز الطرف المقابل) وخطر التسوية-التسليم (خطر عدم تسليم الأداة)[2].

5- **خطر السوق:**

ينتج عن الأحوال المتغيرة في وضعيات أسعار السوق ، ويسبب خسائر على مستوى وضعيات الميزانية وخارج الميزانية، ويشمل: [3]

- المخاطر المتعلقة بالأدوات المرتبطة بمعدلات الفائدة و سندات الملكية لمحفظة التفاوض؛
- خطر الصرف.

6- **خطر السيولة:**

ينتج عن خطر عدم القدرة على الوفاء بالإلتزامات أو عدم القدرة على تسوية أو تعويض وضعية نظرا لوضعية السوق، وذلك في أجل محدد وبتكلفة معقولة[4].

7- **خطر قانوني:**

يرتبط بالوضعية القانونية للبنك، ويعرف بأنه خطر وقوع أي نزاع مع طرف مقابل ناجم عن أي غموض، أو خلل أو نقص أيا كانت طبيعته من المرجح أن يعزي إلى البنك أو المؤسسة المالية بموجب عملياتها[5].

1 المادة 02، الفقرة "ج" من النظام 11-08، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، ص 22.

2 المادة 02، الفقرة "د" المرجع نفسه، ص 22.

3 المادة 02، الفقرة "هـ" المرجع نفسه، ص 23.

4 المادة 02، الفقرة "و" المرجع نفسه، ص 23.

5المادة 02، الفقرة "ز" المرجع نفسه، ص 23.

8- خطر عدم المطابقة:

خطر العقوبة القضائية ،أو الإدارية أو التأديبية ،وخطر الخسائر المالية المعتبرة أو المساس بالسمعة، الذي نشأ عن عدم احترام القواعد الخاصة بنشاط المصارف والمؤسسات المالية ،سواء كانت تشريعية أو تنظيمية أو تعلق الأمر بالمعايير المهنية والأخلاقية أو بتعليمات الجهاز التنفيذي المتخذة تنفيذا لتوجيهات هيئة المداولة ،على الخصوص[1].

9- خطر عملياتي:

ينجم عن عدم التأقلم أو خلل قد ينسب إلى الإجراءات والمستخدمين وإلى أنظمة داخلية أو إلى عوامل خارجية. ويدرج في هذا الإطار مخاطر الغش الداخلي والخارجي[2].

المطلب الثاني: أنظمة قياس المخاطر والنتائج.

ضمن هذا الإطار حدد بنك الجزائر أنظمة لقياس وتحليل المخاطر وتكييفها مع طبيعة وحجم عملياتها بغرض تفادي مختلف أنواع المخاطر المحتملة وضرورة تقييم نتائج عملياتها، وضع أنظمة وإجراءات تسمح بحيازة خريطة المخاطر التي تقيم مجموع المخاطر الممكنة والتي يجب أن تكون معدة طبقا لصنف النشاط والمهنة وتحدد العمليات التي يجب اتخاذها من أجل الحد من المخاطر التي يمكن التعرض لها[3]، ويشمل هذا النظام أنظمة فرعية كالآتي:

1- نظام انتقاء وقياس مخاطر القرض:

يجب أن تحوز البنوك على نظام لقياس وانتقاء مخاطر القرض، يسمح لها بتحديد كيفية مركزية مخاطر ميزانيتها وخارج ميزانيتها اتجاه طرف مقابل أو أطراف مقابلة تعتبر كمستفيد وحيد، اضافة إلى ضمان ملائمة المخاطر التي يمكن التعرض لها مع سياسة القروض المتخذة من هيئة المداولة والجهاز التنفيذي وينقسم نظام انتقاء وقياس مخاطر القرض إلى نظامين فرعيين:

1 المادة 02، الفقرة "ح" ، مرجع سبق ذكره، ص 23

2 المادة 02، الفقرة "ط" المرجع نفسه، ص23

3 المادة 37 - 38، المرجع نفسه، ص 28

1-1- نظام انتقاء مخاطر القرض:

لتقييم مخاطر القرض يجب مراقبة الوضعية المالية للمستفيد بصفة دورية و قدرته على السداد مع الأخذ بعين الاعتبار الضمانات المحصل عليها، كما يجب أن يتضمن التقييم المالي محيط المؤسسات ومميزات الشركاء والمساهمين، والعائدات المستقبلية للمشروع، وإمكانية تأثير الرهن العقاري على الحق العيني، يجب تحليل مردودية عمليات القرض كل ستة أشهر على الأقل، يجب صياغة إجراءات واضحة لمنح القروض وتكيفها مع مميزات البنك أو المؤسسة المالية وحجمها وتنظيمها وطبيعة نشاطاتها،كما يجب دراسة ملفات القروض من طرف وحدة مختصة مستقلة عن الكيانات العملياتية[1]

ويشترط لنجاح هذا النظام ما يلي:

- يجب على البنوك و المؤسسات المالية أن تكون ملفات القروض بغرض الحصول على جميع المعلومات ذات الطابع النوعي أو الكمي الخاصة بالطرف المقابل، وتقوم بتحيين الملفات كل ثلاثي على الأقل بالنسبة للأطراف المقابلة ذات المستحقات غير المدفوعة المشكوك في تحصيلها؛

- يجب أن يأخذ انتقاء عمليات القروض مردوديتها، ولهذا الغرض يجب أن يتميز التحليل التقديري للأعباء والنواتج بأكبر قدر من الشمولية بالنسبة لكل قرض؛

- يجب أن يأخذ تقييم و انتقاء مخاطر القروض، العائدات المستقبلية الناتجة عن المشروع، وعند الإقتضاء الضمانات بما في ذلك الرهن العقاري والحيازي ؛

- يجب أن تصاغ اجراءات منح القروض بوضوح خاصة عندما تنظم من خلال تحديد التفويضات، وأن تتكيف مع مميزات البنك من حيث حجمها و تنظيمها و نشاطاتها؛

- يجب أن يجري الجهاز التنفيذي تحليلا لاحقا لمردودية عمليات القرض كل ستة أشهر .

- يجب أن تكون ملفات القروض محل تحليل من قبل وحدة مختصة مستقلة عن الكيانات العملياتية، وتتخذ قرارات القروض بالتوقيع من شخصين على الأقل.

1 المادة 40 - 46، من النظام 11-08، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية، ص 28 - 29.

1-2- نظام قياس مخاطر القرض:

يجب أن تضع البنوك نظام لقياس مخاطر القرض يسمح بتحديد المخاطر وقياسها وجمعها، تبرز من خلال مجموع عمليات الميزانية وخارج الميزانية. والتي يجب ان تقوم بتحليل تطور نوعية التزاماتها على الاقل كل ثلاثي، كما يجب ان يسمح هذا التحليل بإعادة ترتيب عمليات القرض والقيد المحاسبي للديون المصنفة و تقدير بتكوين المؤونات المتعلقة بها مع اخذ الضمانات المناسبة و أن تقييمها قد تم حديثاً [1].

2- نظام قياس المخاطر ما بين البنوك:

يجب وضع جهاز لتحديد وقياس توزيع قائم قروضها والافتراضات ما بين البنوك ويجب أن يتضمن هذا الأخير مجموعة من الحدود ونظام تسجيل ومعالجة المعلومات ومتابعتها[2].

3- نظام قياس السيولة:

بغرض تحديد سياسة عامة لتسيير السيولة ودرجة تحملها، ووضع تقديرات لإحصاء مصادر التمويل ووضع سيناريوهات أزمة وتحيينها بانتظام لتحديد إمكانية مواجهتها[3].

4- نظام قياس خطر معدل الفائدة الإجمالي:

يجب وضع نظام معلوماتي داخلي يتمكن من تقدير ومتابعة مخاطر سعر الفائدة الإجمالي وتوقع التصحيحات المحتملة[4].

5- نظام قياس مخاطر الدفع:

يجب اعتماد نظام لقياس تعرضها لمخاطر الدفع وبالأخص ما تعلق بعمليات الصرف[5].

6- نظام قياس مخاطر السوق:

يجب أن تقوم البنوك بعملية التسجيل اليومية لعمليات الصرف طبقا للأحكام المعمول بها في سوق الصرف بهدف القياس، المتابعة والرقابة[6].

---

1 فضيلة بوطورة، "الحماية القانونية للعمليات المصرفية من خلال بنك الجزائر"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 05، العدد 03 نوفمبر 2018، ص 120

2 المادة 49، مرجع سبق ذكره، ص 29.

3المادة 50، المرجع نفسه، ص 29.

4المادة 51، المرجع نفسه، ص 30.

5 المادة 52، المرجع نفسه، ص 30.

6 المادة 53، المرجع نفسه، ص 30.

المطلب الثالث: أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر العملياتية.

يجب أن تضع البنوك أنظمة للمراقبة والتحكم في مخاطر القرض، مخاطر التركيز، مخاطر معدلات الفائدة، مخاطر معدلات الصرف، ومخاطر السيولة والدفع، مع إظهار الحدود الداخلية والظروف التي من خلالها يتم احترام هذه الحدود. ويجب أن تحتوي أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر على نظام حدود شاملة داخلية وعند الاقتضاء على الحدود العملياتية على مستوى مختلف الكيانات(المديريات، الوكالات،...)، ويجب أن تكون مختلف الحدود متناسقة فيما بينها ومع أنظمة قياس المخاطر[1].

تتزود البنوك والمؤسسات المالية بالوسائل الملائمة للتحكم في المخاطر العملياتية والقانونية وخصوصا تلك التي تؤدي إلى توقف الأنشطة الأساسية،أو المساس بسمعتها،و لذلك يتم وضع مخططات استمرار النشاط وتختبرها بصفة دورية[2].

كما تسجل البنوك والمؤسسات المالية الحوادث المعتبرة الناتجة عن تقصير في احترام وصياغة الإجراءات الداخلية، وعن اختلال الأنظمة لاسيما المعلوماتية منها ،وكذا الغش أو محاولات الغش الداخلية والخارجية.

ولهذا تقوم البنوك والمؤسسات المالية بتحديد العتبات ومعايير التسجيل الملائمة لطبيعة نشاطاتها ومخاطرها، ويجب أن تغطى الحوادث المعتبرة وفقاً لمعايير مناسبة، ويتم وضع ملفات الحوادث تحت تصرف المسؤولين عن الرقابة الدائمة والدورية[3].

[1] المادة 54-55، مرجع سبق ذكره ، ص 30.

[2] المادة 59، مرجع سبق ذكره، ص30-31.

[3] فضيلة بوطورة، مرجع سابق، ص 124.

المبحث الثالث: المخاطر البنكية في البنوك الإسلامية.

للبنوك الإسلامية مكانه هامة في بيئتنا الاجتماعية، وتنفرد بمميزات تجعلها تختلف عن باقي البنوك ولذا فإنها تواجه العديد من المخاطر التي يمكن تصنيفها حسب طبيعتها إلى نوعين:

المطلب الأول: المخاطر العامة

وتشمل المخاطر المشتركة بين جميع البنوك باختلاف أنشطتها ووظائفها وهي:

1- مخاطر الائتمان:

هي المخاطر الناجمة عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك مما يؤدي إلى حدوث خسائر، وتكون مخاطر الائتمان في صورة مخاطر تسوية أو مدفوعات تنشأ عندما يكون على أحد أطراف الصفقة أن يدفع نقدا، أو يسلم أصولا قبل أن يستلم ما يقابلها من أصول أو نقود، مما يعرضه لخسارة محتملة وفي حالة صيغ المشاركة في الأرباح تأتي مخاطر الائتمان في صورة عدم قيام الشريك بسداد نصيب البنك عند حلول أجله[1].

2- مخاطر السيولة:

هي عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته مما يعرضه لخسائر محتملة فالبنوك الإسلامية لا تقدم الأموال و القروض لآجال محددة ولكن تقوم بتمويل مشاريع حقيقية يصعب في معظم الأحيان انضباط مواعيد تصنيفها وتحصيل نتاجها مهما كانت تنبؤات دراسات الجدوى وبرامج التنفيذ ويترتب على ذلك صعوبة في ايجاد السيولة في الوقت المناسب لرد الودائع.

3- مخاطر السوق:

تعتبر الصيغ أو الأصول التي يتم تداولها بين المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية مصدرا رئيسيا لهذا النوع من المخاطر، وتنشا هذه الأنواع من المخاطر نتيجة للتغيرات التي قد تطرأ في المتغيرات الاقتصادية الكلية أو الجزئية، وتضم مخاطر السوق مجالا واسعا فيما يتعلق بتغير في مستويات أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار السلع في أسواق معينة.

1 حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، "إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث "دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص 311.

غير أن مخاطر التغير في مستويات أسعار الفائدة والتي تقود إلى تغير مستويات التضخم تعتبر من أهم المخاطر السوقية التي تهدد الوضعية المالية التقليدية للبنوك الإسلامية خاصة في الأصول التي تنشا على عمليات المتاجرة كالمرابحة والإجارة والسلم[1].

4- مخاطر التشغيل:

هي الأخطار التي يكون مصدرها الأخطاء البشرية، أو المهنية أو فشل في الأنظمة المستخدمة أو القصور في أي منها ويمكن أن تنتج هذه المخاطر عن عوامل داخلية وخارجية تسبب خسارة للبنك، وتشمل المخاطر القانونية ومخاطر عدم الالتزام بالمعايير الشرعية[2].

5- المخاطر القانونية:

بما أن هناك اختلاف في طبيعة العقود المالية الإسلامية عن غيرها من البنوك التجارية، فان هناك مخاطر تواجه البنوك الإسلامية في جانب توثيق هذه العقود وتنفيذها، ونظرا لعدم توفر صور نمطية موحدة لعقود الأدوات المالية الإسلامية، فقد طورت البنوك الإسلامية هذه العقود بما يتوافق مع التعاليم الشرعية والقوانين المحلية، ووفق احتياجاتها الراهنة ثم إن عدم وجود العقود الموحدة إضافة إلى عدم توفر الجانب القانوني الذي يغطي مختلف جوانب العمل المصرفي الإسلامي فإن المخاطر القانونية ذات الصلة بالعقود المالية الإسلامية ستكون أكثر حدة وتأثيرا في حالات النزاع المحتمل مع العملاء.

6- مخاطر السمعة:

هي المخاطر الناجمة عن وجود انطباع سلبي عن البنك والذي قد يؤدي إلى حدوث خسائر في مصادر التمويل أو تحول العملاء إلى بنوك منافسة بسبب سوء المعاملة والتقصير في الخدمات،أو بسبب ضعف في الأنظمة السرية لدى البنك، أو ممارسة البنك لأنشطة غير قانونية مثل تبييض الأموال[3].

1- عقبة سحنون ، "إدارة مخاطر السوق في البنوك الإسلامية – دراسة مقارنة "، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 8 ، العدد 03، ديسمبر 2021 ص 1478.

2 طارق الله خان، حبيب أحمد، "إدارة المخاطر (تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية)"، ترجمة عثمان بابكر احمد، مراجعة رضا سعد الله، جدة، 2003، ص 65.

3 حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص 319.

المطلب الثاني: مخاطر صيغ التمويل الإسلامية.

تنفرد صيغ التمويل الإسلامي بمخاطر تتعلق بشروطها الشرعية وطبيعتها نذكر منها:

1- مخاطر التمويل بالمشاركة والمضاربة:

هي تلك المخاطر التي تتمثل في احتمال حدوث تلف أو ضياع للمال لا يد للشريك فيه،مما يضطر بالبنك إلى تحمل هذه الخسارة وحده طبقا لأحكام الشريعة (هذا في حالة ما إذا كان البنك رب المال المشروع) لعدم إمكانية إثبات مسؤولية الشريك بالتعدي أو التقصير، أو مخالفة شروط العقد في استخدام الأموال، بالإضافة إلى خطر عدم تسليم الشريك أو المضارب لما في يده من أموال البنك عند انتهاء المضاربة أو المشاركة وإظهار نتيجة الاستثمارات بما يخالف حقيقتها.

2- مخاطر التمويل بالمرابحة:

وتتمثل هذه المخاطر في احتمال تراجع العميل عن إتمام الصفقة، حتى بعد صدور الوعد منه ودفع العربون، وهناك أيضا خطر البيع بأقل من سعر السوق في حالة تأخر العميل عن السداد.

3- مخاطر التمويل بالسلم:

هناك على الأقل نوعين من المخاطر في عقد السلم مصدرها الطرف الأخر، فالخطر الأول هو عدم الالتزام بمواصفات العقد عند تسليم المسلم فيه، أما الخطر الثاني فيتمثل في تكاليف التخزين ومخاطر تذبذبات الأسعار[1].

4- مخاطر التمويل إستصناعا:

وهذه الأخيرة تشبه مثيلتها في عقد السلم والمرابحة من حيث احتمال عدم الالتزام بالمواصفات المذكورة في العقد[2].

1 محمد سهيل الدروبي،"ادارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، ملخص محاضرات، موقع http:stst.yoo7.com/t1636-topic، اطلع عليه بتاريخ 2022/05/26

2 الأخضر لقليطي، حمزة غربي، "إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية" أسس وقواعد النظرية المالية الإسلامية، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول للمالية والمصرفية الإسلامية جامعة سطيف، ص13.

5- مخاطر التمويل بالإجارة:

اكبر المخاطر الناشئة عن هذه الصيغة التمويلية تتمثل في المخاطر التسويقية فالبنك الإسلامي عند شرائه للأجهزة الموجهة للتأجير يجب أن يأخذ بعين الاعتبار احتياجات السوق والطلب على هذه المعدات، لأن عدم طلب هذه السلعة من طرف العملاء يعرض البنك لمخاطر تجميد رأس المال.

كما قد يتعرض البنك جراء التمويل بهذه الصيغة إلى خطر عدم انتظام دفع الأجرة من طرف العميل المستأجر مما قد يخفض من إرادات البنك وقد يعرضه إلى أزمة سيولة، وتؤثر التغيرات التكنولوجية على الطلب على المعدات المعروضة للإجارة، لذا يجب على البنك اقتنائها بعناية فائقة[1].

6- مخاطر صكوك المقارضة:

هي البديل الإسلامي للسندات ذات الفوائد الربوية ،وهي أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال القراض بإصدار ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات مساوية القيمة، ومسجلة بأسماء أصحابها، باعتبارهم يملكون حصص شائعة في المشروع الذي أصدرت لتمويله، والصكوك قابلة للتداول.

المطلب الثالث: مراحل وأساليب إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.

إدارة المخاطر هي تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر وتحديدها وقياسها، ومراقبتها والرقابة عليها، بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة.

الفرع الأول: مراحل إدارة المخاطر وتتمثل في:

1- تحديد المخاطر:

من أجل إدارة المخاطر لابد ابتداء من تحديدها، حيث كل منتج أو خدمة يقدمها البنك ينطوي عليها عدة مخاطر، لهذا يجب أن تكون هناك استمرارية في تحديد المخاطر.

1مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، بحث مقدم إلى الملتقى العالمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 20-21أكتوبر 2009، ص 06.

2- قياس المخاطر:

حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة (حجمه، مدته، واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر)، إن القياس الصحيح الذي يتم في الوقت المناسب له درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر.

3- ضبط المخاطر:

بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط هذه المخاطر حيث هناك ثلاثة طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة وذلك على الأقل لتجلي نتائجهم العكسية، وهي تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات، وتقليل المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر[1].

الفرع الثاني: أساليب إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.

تؤثر الطبيعة الخاصة بالبنوك الإسلامية على أساليب إدارتها للمخاطر، فهي تتنوع تختلف حسب وضعية البنك اتجاه الخطر.

أ- الطرق الوقائية لإدارة المخاطر (الوظيفة الوقائية):

تحتاط البنوك الإسلامية من المخاطر قبل وقوعها كما يلي[2]:

- استخدام أنظمة فعالة للمعلومات تقيم وترصد وتقيس درجة الخطر، وذلك بتجميع المعلومات عن جميع المعاملات وعن وضعية السوق والحالة الاقتصادية، كما تقوم بتقييم شامل للعملاء للتمكن من أخذ القرار المناسب بتمويلهم أو عدم تمويلهم؛

- القيام بدراسة جدوى تفصيلية من كل الجوانب للمشاريع الإستثمارية المراد تمويلها، ومعرفة إن كانت هذه المشاريع مربحة وتعود بعوائد مالية جيدة أولا وهذا من أجل التحوط من المخاطر المالية في المشاريع الممولة؛

- فرض بعض الشروط والبنود في العقود المبرمة بين البنك والعملاء لتفادي الإخلال بها وللوقاية من مخاطر مختلف التمويلات؛

- تخصيص احتياطات من السيولة بنسب كافية لإعادة التمويل في حالة وجود خسائر؛

1 طهراوي أسماء، حبيب عبد الرزاق، "إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية –دراسة قياسية– "، أطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد، جامعة تلمسان 2013- 2014، ص 76.

2 ابراهيم الغالي ، "أبعاد القرار التمويلي و الاستثماري" دار النفائس للنشر و التوزيع ، الأردن ،2012 ، ص 122.

- تنمية الموارد البشرية وذلك بالتكوين العلمي والعملي لموظفي البنك بما يتناسب مع التطورات العلمية والتكنولوجية والتشريعية في هذا المجال.

ب- الطرق العلاجية لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية:

استحدثت البنوك الإسلامية عدة أساليب للتعامل مع المخاطر المختلفة وذلك بـ[1]:

- تنويع و توزيع استثماراتها الائتمانية عن طريق الاستثمار في قطاعات ومناطق جغرافية مختلفة بالإضافة إلى التعامل مع عملاء جدد؛
- الحصول على ضمانات تغطي أو تفوق قيمة القروض والاعتمادات الممنوحة؛
- استخدام التأمين التكافلي لتحويل المخاطر إلى طرف أخر قادر على تحمل الخسارة؛
- اللجوء إلى العقود الموازية للتقليل من مخاطر الائتمان؛
- قيام البنك بتحويل موجوداته غير السائلة إلى أوراق مالية يمكن تداولها؛
- الاستفادة من إيرادات صناديق الاستثمار كحل لمعالجة تناقص مردودية الودائع؛
- وضع مخططات احترازية في الحالات الطارئة؛
- وضع أجهزة رقابة شرعية داخلية بالبنك للتأكد من أن جميع العمليات تتم وفق الشريعة الإسلامية.

1 طهراوي أسماء، حبيب عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 123.

خلاصة:

تناولنا خلال هذا الفصل ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم وأنواع المخاطر البنكية، ولمعرفة كيفية تسيير وحماية البنوك الجزائرية والاقتصاد الوطني من هذه الأخطار تطرقنا في المبحث الثاني إلى النظام 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، ونظراً لأهمية المنتجات الإسلامية وما ينتج عنها تطرقنا إلى المخاطر الخاصة بها من بينها مخاطر صيغ التمويل وكيفية تجنبها والوقاية منها لضمان ديمومتها.

الفصل الثالث:

دور نظام الرقابة الداخلية في التقليل من مخاطر القرض

–دراسة تطبيقية –

تمهيد:

تلعب القروض دورا كبيرا في تمويل المشاريع بأنواعها والعمل من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية، ونظرا للأهمية البالغة لهذه القروض، فقد اهتمت الجزائر بتنمية نظامها البنكي الذي يعتبر الوسيط بين الأعوان الاقتصاديين، باعتبار البنك هو المسؤول الأول عن نظم وآليات منح القروض، والمتأثر الأول بالمخاطر الناجمة عنها، ولذا كان من الضروري القيام بدراسة تطبيقية ،حيث وقع اختيارنا على وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540، ومن اجل الالمام بأهم جوانب هذا الفصل سنتناول ما يلي:

أولا التعريف بميدان الدراسة والتطرق إلى نشأة البنك، النشاط والهيكل التنظيمي للبنك، بالإضافة الى منهجية الدراسة وتقييم متغيرات الدراسة وتفسير النتائج المتحل عليها.

المبحث الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري وخدماته

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالبنك الوطني الجزائري، الذي يعتبر احد أقدم البنوك الجزائرية التي عرفت تطورا مستمرا وذلك من خلال التطرق إلى نشأة هذا البنك وتنظيمه إضافة إلى أهم الخدمات التي يقدمها من خلال وكالة تيارت540.

المطلب الأول: نشأة وتقديم البنك الوطني الجزائري.

1) نشأة البنك الوطني الجزائري.

تأسس البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966، وهو أول بنك أنشئ في الجزائر، حيث يمارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص الى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي.

في سنة 1982 تمت اعادة هيكلته، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة و التنمية الريفية" مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي، وبعد صدور القانون رقم01-88 بتاريخ 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، الذي كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم و مهام البنك الوطني الجزائري منها خروج الخزينة من التداولات المالية و عدم تمركز توزيع الموارد من قبلها حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك وحرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات.

وبصدور القانون رقم 10-90 بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الذي سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد، حيث وضع أحكاما أساسية من بينها، انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى تسيير الذاتي. وعلى غرار البنوك الأخرى يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي يؤدي كمهنة اعتيادية كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس عمليات القروض و أيضا وضع وسائل الدفع و تسييرها تحت تصرف الزبائن.

والبنك الوطني الجزائري هو أول بنك حاز على اعتماده بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995. في شهر جوان 2009 تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 600 14 مليار دينار جزائري الى 600 41 مليار دينار جزائري، وفي شهر جوان 2018 تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 600 41 مليار دينار جزائري الى 000 150 مليار دينار جزائري[1].

2) الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري

يتكون البنك المركزي الوطني الجزائري من عدة أقسام وفروع يمكن عرضها من خلال الهيكل التنظيمي التالي:

1الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائرى www.bna.dz.

الشكل رقم (3–1): الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري.

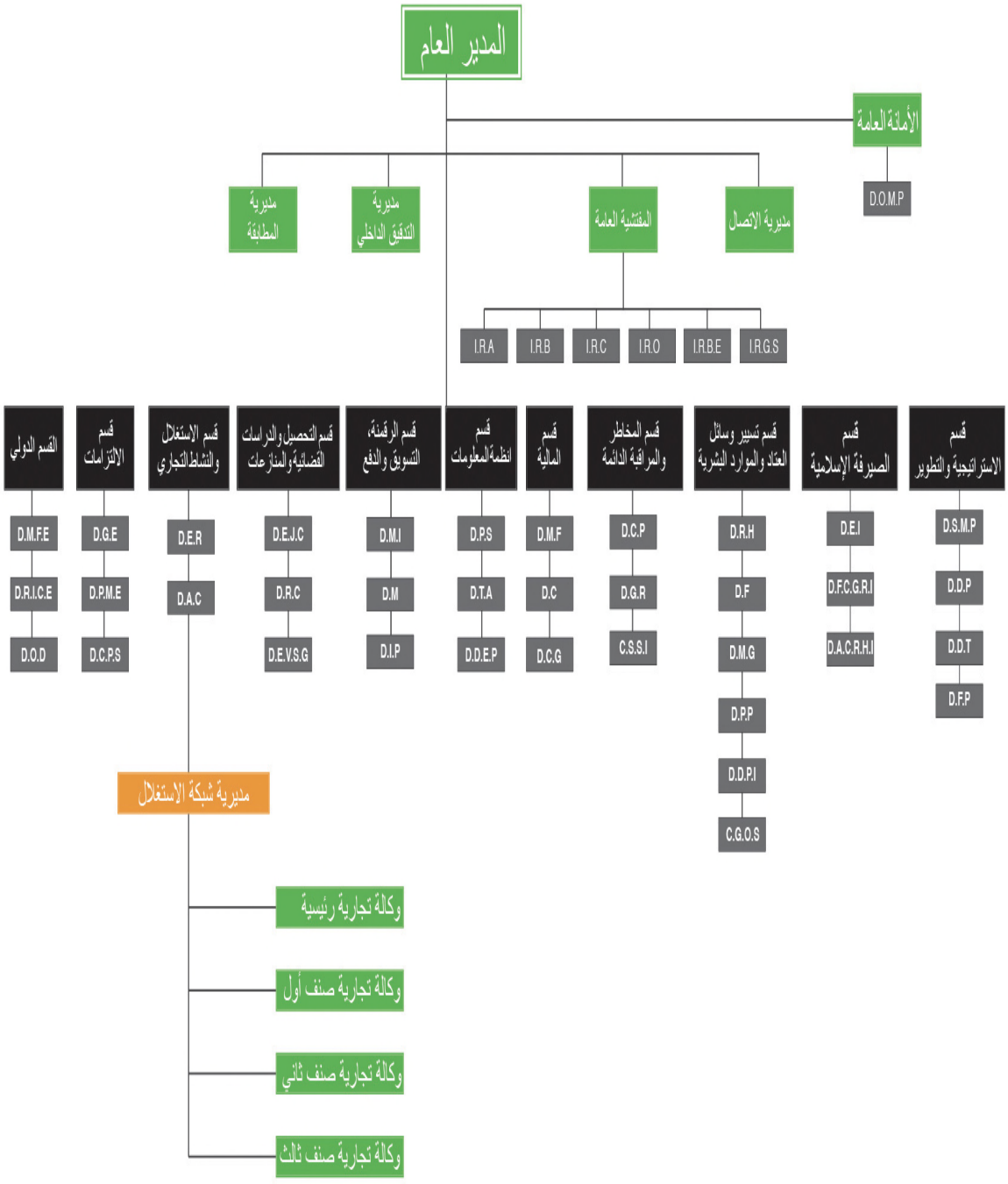

المصدر: موقع البنك الوطني الجزائري على الانترنيت www.bna.dz

3) إحصائيات عن البنك الوطني الجزائري إلى غاية 31 ديسمبر 2020.

سنتعرف على إحصائيات رسمية حول البنك الوطني الجزائري إلى غاية 2020/12/31 كالتالي[1]:

- 218 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني؛
- 20 مديرية جهورية للاستغلال؛
- 151 موزع آلي للأوراق النقدي(DAB) ؛
- 100 شباك آلي للبنك(GAB) ؛
- أكثر من 5000 موظف؛
- المئات من المؤسسات لديها اشتراك في خدمة تبادل المعطيات الإلكترونية(EDI) ؛
- 315 278 بطاقة بنكية؛
- 174 944 2 حساب للزبائن؛
- 428 45 زبون مشترك في خدمة البنك عن بعد؛
- 5221 جهاز الدفع الالكتروني قيد الخدمة؛
- 13 متعامل منخرط في منصة الدفع الالكتروني.

1- النتائج المالية

- المنتج البنكي الصافي: 87.782 مليون دج؛
- الناتج الإجمالي للاستغلال: 049 66 مليون دج؛
- ناتج الاستغلال: 148 28 مليون دج؛
- الناتج الصافي: 23.048 مليون دج.

2- النتائج التجارية

- الميزانية الإجمالية: 271 440 3 مليون دج؛
- إجمالي موارد الزبائن (دون احتساب العملة الصعبة): 443 741 1مليون دج؛
- وظائف الزبائن: 885 117 2مليون دج؛
- جاري القروض العقارية: أكثر من 393 79 مليون دج؛

1 الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz

- جاري قروض المؤسسات: 831 153 مليون دج؛
- جاري قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/الصناعات الصغيرة والمتوسطة:831 159مليون دج.

المطلب الثاني: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري.

سنستهل الآن موضوع دراسة الحالة في البداية بتناول تقديم الوكالة بالإضافة إلى دراسة الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

1- التعريف بوكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري540:

تعتبر وكالة تيارت وكالة رئيسية صنف A نظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها، تحمل وكالة تيارت الرقم 540 تم إنشاؤها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري، وتتفرع وكالة تيارت عن مديرية الاستغلال لولاية مستغانم التي بدورها تحمل رقم 198 حيث تشرف على أعمال الوكالة وترعاها، يقع مقرها بشارع الانتصار لمدينة تيارت تضم حوالي 26 موظف موزعين على مختلف المكاتب ومصالح البنك حسب الإحصائيات هم يتوزعون كما يلي[1]:

1 رئيس مصلحة القروض، البنك الوطني الجزائري ، وكالة تيارت 540.

الجدول (1-3): توزيع موظفي وكالة تيارت.

Directeur d'agence	01	المدير
Directeur adjoint	02	المدير المساعد
Chef service	02	رؤساء المصلحة
Chef de section	03	رؤساء الأقسام
Charge d'étude	07	مكلفون بالدراسة
Chargé de clientèle	03	مكلفون بالزبائن
Caissier	02	أمناء الصندوق
Guichier	04	موظفي الشباك
Femme de ménage	02	عاملة النظافة
Total	26	المجموع

المصدر: نائب المدير، وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540.

يذكر أن وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري عرفت في السنوات الأخيرة تنظيما إداريا جديدا، كان القصد منه تحسين أداء الوكالة نحو عملائها من خلال الفصل بين الخدمات المقدمة أمام الشبابيك وتلك الخاصة بمنح القروض وعمليات التجارة الخارجية ، في ضل رغبة البنك عصرنة خدماته و تحديد دقيق للمسؤوليات داخل الوكالة وأيضا تسهيل حصول العملاء على خدمات مختلفة ومتنوعة وذات جودة في أفضل الظروف.

2- الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري

نلخصه في الشكل التالي:

الشكل رقم (3–2): الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت540 للبنك الوطني

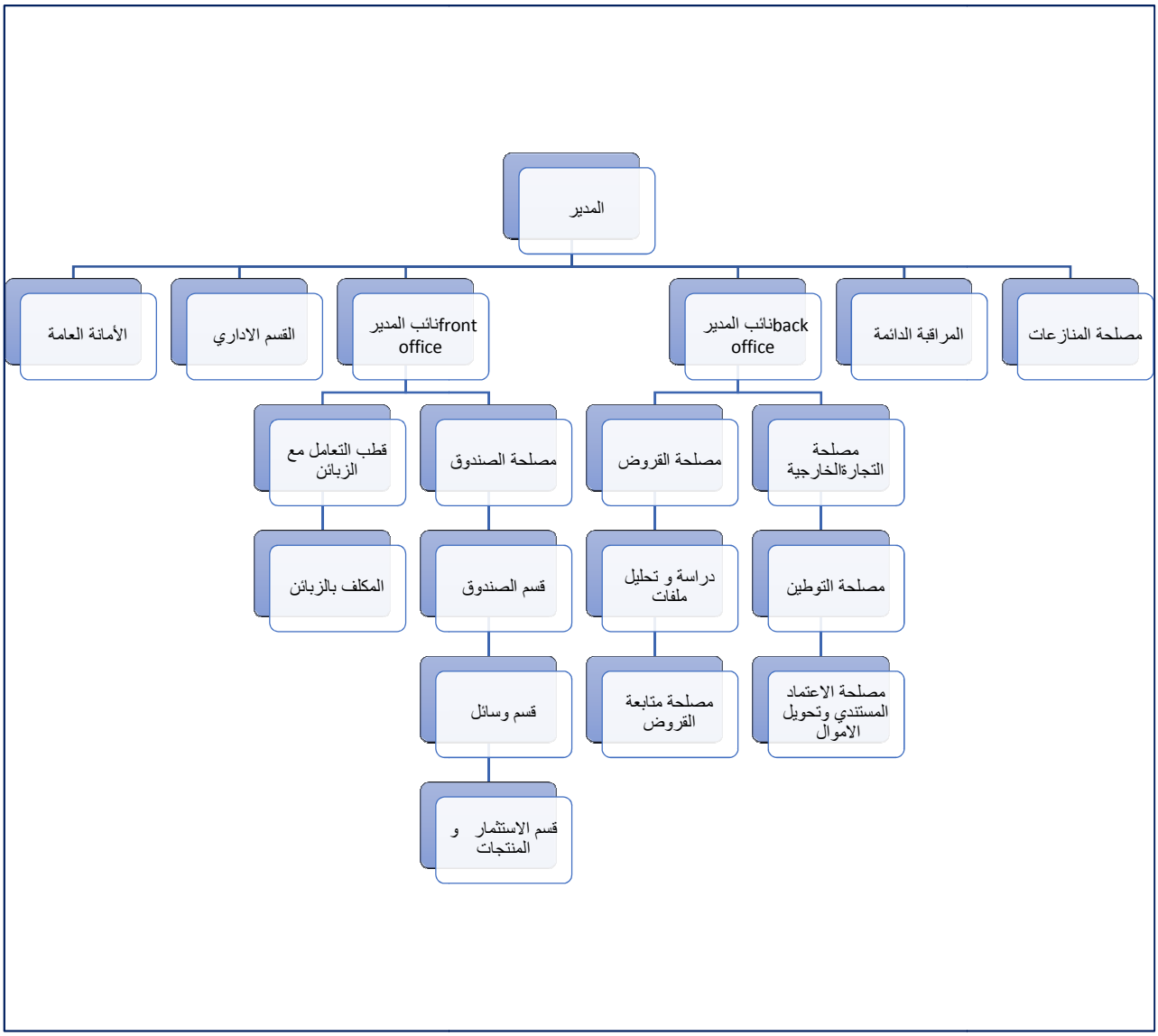

المصدر: نائب مدير وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540

المطلب الثالث: الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري لزبائنه

يقدم البنك الوطني الجزائري لزبائنه من أفراد، مهنيين وحرفيين ومؤسسات تشكيلة واسعة من الخدمات نلخصها فيما يلي[1] :

1- الخدمات المقدمة للأفراد: وتضم ما يلي:

- خدمات الودائع، خدمات فتح حساب شيكي، حساب بالعملة الصعبة، وإصدار الشيكات؛
- خدمات الإيداع، السحب، الدفع والتحويل بالدينار أو بالعملة الصعب؛
- خدمات النقدية وضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف زبائنه، الذين يملكون حساب شيكي بطاقة السحبCIB والتي تسمح لهم بالقيام بسحب النقود في أي وقت وذلك على مستوى كل موزعات الصرف الآلي المختلفة؛
- خدمات المساعدة: يقوم البنك الوطني الجزائري بإسداء النصح والاستشارة لزبائنه، عن طريق أشخاص مكلفين بذلك على مستوى كل فرع من فروعه، وذلك بتقديم حلول مكيفة حسب حاجة كل زبون؛
- خدمات الادخار والتوظيف: يضع البنك الوطني الجزائري أيضا تحت تصرف زبائنه دفترا للادخار وذلك لتسهيل عمليات سحب وإيداع النقود، بالفائدة أو بدون فائدة حسب رغبة الزبون؛
- تمويل العقارات: يخص هذا المنتج تمويل العقارات كالسكنات جديدة، سكنات قديمة، توسيع، بناء ذاتي؛
- تمويل السيارات: يقوم البنك الوطني الجزائري بتمويل السيارات السياحية الموجهة للأفراد خدمة كراء– صناديق؛

2-الخدمات المقدمة للمؤسسات:

وتتمثل في خدمات الودائع، فتح حساب جاري، حساب بالعملة الصعبة، وإصدار الشيكات.

- خدمات المساعدة: وتشمل إسداء النصح والاستشارة فيما يخص إنشاء، تطوير وتوسيع المؤسسات؛

1 تم تلخيص خدمات البنك الوطني الجزائري بناءا على المعلومات المستقاة من: الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري http:www.bna.dz

- خدمات الادخار والتوظيف؛

3-التمويلات: وتضم ما يلي:

- تمويل الاستغلال عن طريق الصندوق (تمويل المواد الأولية، المنتجات النصف مصنعة السلع الموجهة لإعادة البيع، تمويل المستحقات، تمويل مسبق للتصدير)؛
- تمويل الاستثمارات؛
- التمويل من خلال الإمضاء (رهن المناقصة، كفالات ضمان الأداء، ضمان الدفعة المقدم ؛
- تمويل السيارات: وتشمل تمويل السيارات النفعية؛
- خدمات على مستوى دولي وتشمل تنظيم تدفقات التجارة الخارجية (الاعتماد المستندي للاستيراد، الاعتماد المستندي للتصدير، التسليم المستندي للاستيراد التسليم المستندي للتصدير)؛
- ضمانات دولية للاستيراد والتصدير؛

ويواصل البنك الوطني الجزائري تطوير خدماته المقدمة للأفراد من خلال تقديم منتجات جديدة مبتكرة بما في ذلك التامين على الحياة والممتلكات.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة

المطلب الأول: حدود الدراسة

المجال الزمني: قمنا بالدراسة بالبنك الوطني الجزائي BNA بتيارت خلال شهر ماي 2022.

مجتمع و عينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين في البنك الوطني الجزائري، أما بالنسبة لعملية إختيار عينة البحث من أهم خطوات البحث حيث يجب ربطها بالهدف الرئيسي له باعتبارها مجموعة جزئية من الأفراد أو المشاهدات أو الظواهر التي تشكل مجتمع البحث فبدلا من إجراء البحث على أفراد المجتمع بكامله تم إختيار جزء من مفرداته بشرط تكون هذه العينة تمثل جميع المفردات تمثيلا صادقا وعليه فقد اعتمدنا في دراستنا الميدانية على إختيار عينة مستهدفة تمس فقط إطارات البنك (إداري، إطار، تقني)، وقمنا بتوزيع إستبيان فتمت الإجابة على 40 إستبيان من العدد الإجمالي.

المطلب الثاني: مصادر و أساليب جمع المعلومات

أولا: المصادر:

تم الإعتماد في عملية جمع المعلومات على بيانات أولية و ثانوية تتمثل في ما يلي:

- ✓ البيانات الأولية التي تم لحصول عليها من خلال المقابلات مع المختصين في البنك الوطني الجزائري بولاية تيارت، بالإضافة إلى تصميم إستبانة وتوزيعها على عينة من مجتمع الدراسة ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS V20(science statistical package for social) وذلك بالإعتماد على الإختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى مؤشرات تدعم موضوع البحث؛
- ✓ البيانات الثانوية و التي تتمثل في بعض الأبحاث السابقة المتعلقة بأثر الرقابة الداخلية في التحكم في المخاطر البنكية ؛

ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

للإجابة على أسئلة البحث وإختبار صحة الفرضيات، تم إستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS من خلال الإعتماد على الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية ؛
- المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية؛
- معامل الإرتباط ألفا كرومباخ؛
- معامل الصدق؛
- إختبار t لصحة الفرضيات؛
- معامل الإرتباط r بيرسون؛
- المتوسط الفرضي: بما أن المتوسط الحسابي من تدرج خماسي، فان قيمة المتوسط الحسابي الفرضي للإجابات المقترحة هو:

(1+2+3+4+5)/5=3 ،وبالتالي فالمتوسط الحسابي الفرضي هو 3.

المطلب الثالث: أدوات الدراسة

دعما للدراسة النظرية ومن أجل التحقق من الدراسة الميدانية ولإثبات صحة الفرضيات قمنا بالإعتماد على مجموعة أدوات البحث العلمي لجمع المعلومات والتي تتمثل في ما يلي:

1. المقابلة :

إستعمال المقابلة التي تعتبر من أهم أدوات البحث العلمي للحصول على المعلومات التي نحتاجها في دراستنا باتباع المراحل التالية:

- مرحلة توزيع الإستبيان؛
- مرحلة تجميع المعلومات عن البنك الوطني الجزائري لمعرفة مبادئ تصميم الرقابة الداخلية له؛
- مرحلة تقييم نظام الرقابة الداخلية للتحكم في المخاطر في البنك.

2. الإستبيان:

تعتبر الإستمارة من أهم وسائل جمع البيانات، وقد تم إستعمالها لإختبار صحة الفرضيات وتتكون من 3 محاور:

المحور الأول: المعلومات الشخصية (الجنس، السن، المؤهل العلمي، المهنة الحالية ، الأقدمية في العمل)؛

المحور الثاني: معلومات حول أهمية و فعالية نظام الرقابة الداخلية البنكية في الجزائر ويتضمن 10 عبارات؛

المحور الثالث : معلومات حول فعالية نظام الرقابة الداخلية في مواجهة مخاطر القروض في البنوك الجزائرية ويتضمن 10 عبارات؛

وعليه فالإستبيان يحتوى على 20 عبارة تقيس دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المالية حسب تقدير عمال البنك الوطني الجزائري –تيارت– موزعة على3 أبعاد، حيث تشمل كل عبارة من عبارات هذا الإستبيان على 5 بدائل التي تم الإعتماد فيها على مقياس ليكارت الخماسي وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول (3–2): مقياس ليكرت الخماسي

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.20

صدق و ثبات الأداة:

أ– معامل ألفا كرونباخ:

ثبات أداة القياس(reliability) هي الحصول على نفس الدرجة أو نتائج متقاربة عند إعادة تطبيق الاختبار على نفس المجموعة من الأفراد وفي ظروف متشابهة، وهذا يعنى قلة تأثير عوامل الصدفة أو العشوائية على نتائج الاختبار، حيث يوجد عدة طرق إحصائية لقياس الثبات الأكثر شيوعا هي طريقة ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) حيث يعتمد هذا الأخير على ثبات الإتساق الداخلي ويعطي فكرة عن اتساق الأسئلة مع بعضها البعض، والذي يحدد مستوى قبول أداة القياس بمستوى 0.60 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (3–3): قيمة معامل ألفا كرونباخ

	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
المحور الأول	**10**	**0.618**	**0.786**
المحور الثاني	**10**	**0.727**	**0.852**
الإستبيان	**20**	**0.792**	**0.889**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.20

يوضح الجدول أعلاه معامل ألفا كرونباخ (alpha cronbach) لاستبيان دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المالية حيث بلغت قيمته 0.792 وهي نسبة مقبولة وذلك نسبة لتجاوزها للنسبة المعيارية بالإضافة أيضا إلى قيمة الثبات لكل من محاور الإستبيان التي تجاوزت بدورها 60 %و هذا ما يدل على ثبات أداة الدراسة و صلاحيتها.

ب– حساب الثبات بطريقة التجزئة النصفية:

جدول (3–4): قيم معامل ثبات التجزئة النصفية

فقرات المقياس	معامل ثبات نصف الإستبيان	تصحيح المعامل بمعادلة سبيرمان– براون	N
دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المالية	**0.600**	**0.735**	**20**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.20

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن معامل ثبات نصف إستبيان دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المالية (التجزئة النصفية) قدره (0.600) في حين كانت قيمة معامل سبيرمان– براون تقدر بـ: (0.735) وكلها قيم كبيرة تتجاوز القيمة المعيارية، وهذا يدل على ثبات أداة الدراسة وصلاحيتها بنسبة كبيرة.

المبحث الثالث: تقييم متغيرات الدراسة وتفسير النتائج.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

أولا : البيانات الشخصية

1. **الجنس:** يوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

جدول (3-5): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

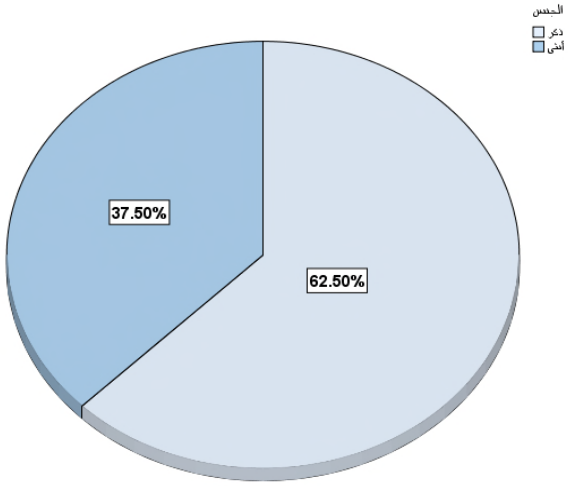

المتغير	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	25	% 62.5
	أنثى	15	% 37.5
المجموع		40	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على SPSS.20.

إنطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن 62.5 % من أفراد العينة هم ذكور في حين أن نسبة 37.5 % من أفراد العينة هم إناث و هذا ما يدل على أن أغلبية أفراد العينة هم ذكور.

2. السن: يوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب متغير السن:

جدول (3-6): توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

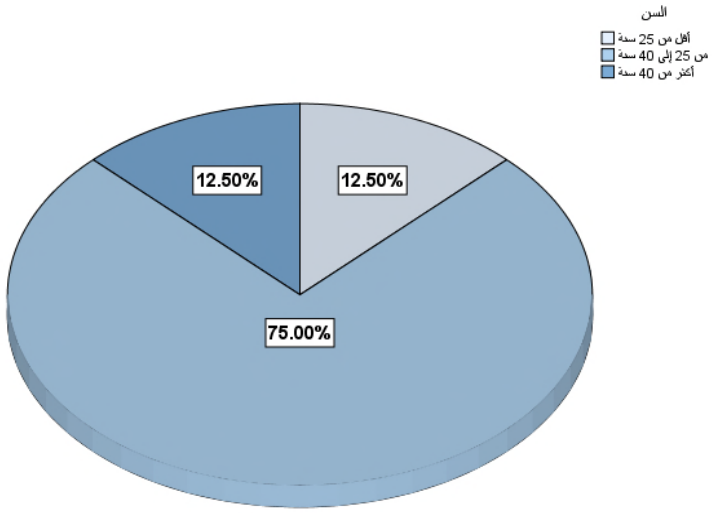

المتغير	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
السن	أقل من 25 سنة	05	% 12.5
	من25 إلى 40 سنة	30	% 75.0
	أكثر من 40 سنة	05	% 12.5
المجموع		40	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على SPSS.20.

يتضح من خلال الجدول تباين في أعمار أفراد عينة الدراسة حيث أن الفئة الغالبة هي الفئة التي تتراوح أعمارهم بين 25-40 سنة حيث بلغت نسبتها 75 % من أفراد العينة أي ما يقابل 30 فردا، في حين أن الفئة أقل من 25 سنة فقد بلغت نسبتها 12.5 % أي ما يقابل 05 أفراد ، و يمثل الأفراد الذين فاقت أعمارهم 40 سنة نسبة 12.5 % أي ما يقابل 05 أفراد

و هذا ما يدل على أن البنك يهتم بعملية استقطاب و توظيف الفئة العمرية المتوسطة بشكل كبير.

3. المؤهل العلمي: يوضح الجدول التالي المؤهل التعليمي لأفراد عينة الدراسة:

جدول (3–7): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل التعليمي

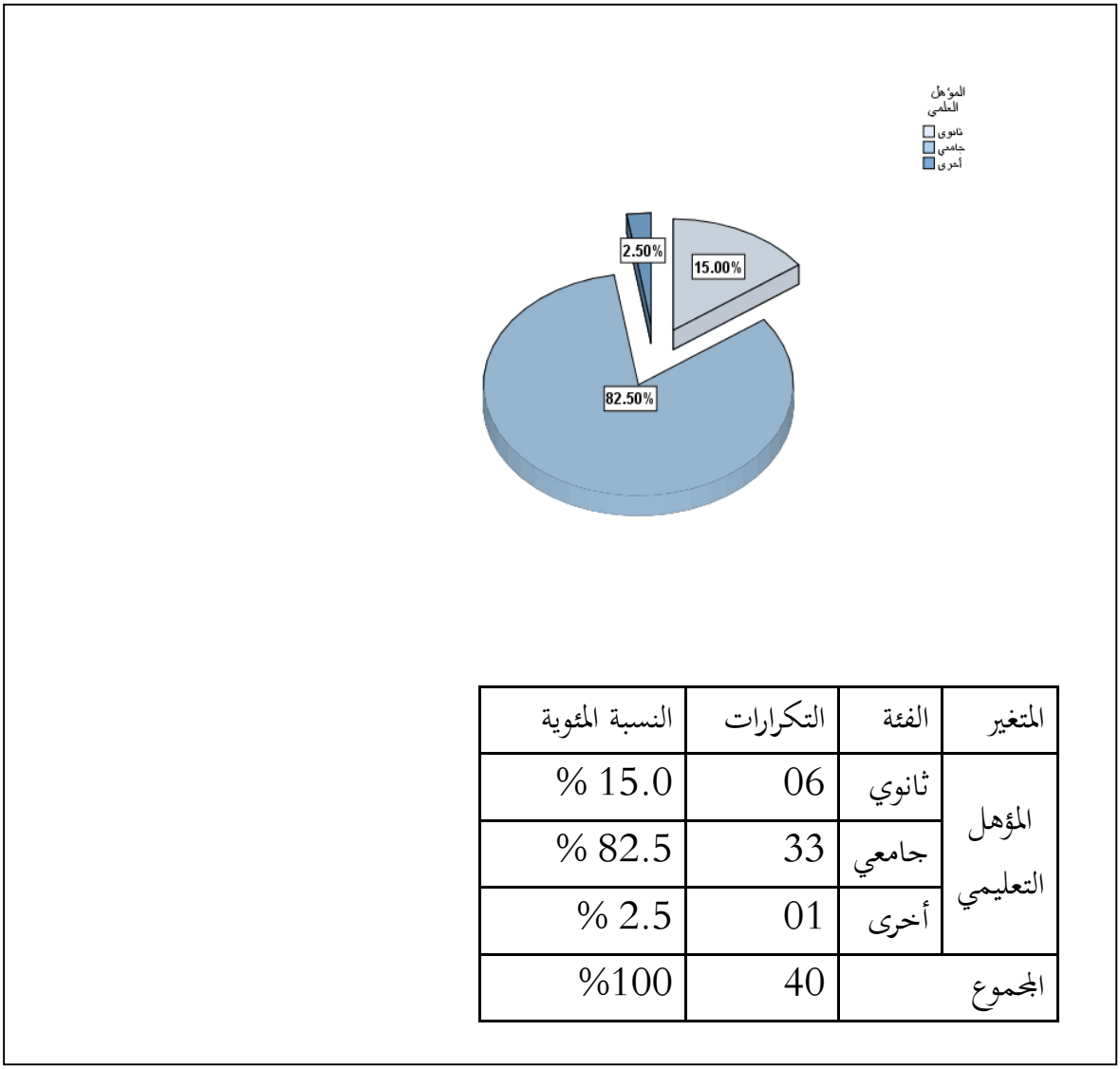

المتغير	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
المؤهل التعليمي	ثانوي	06	% 15.0
	جامعي	33	% 82.5
	أخرى	01	% 2.5
المجموع		40	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.20

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معظم أفراد العينة مستواهم التعليمي متمثل في المستوى الجامعي حيث بلغ عددهم 33 فردا بنسبة تقدر بـ 82.5 % في حين يليه المستوى الثانوي بنسبة 15 % بعدد يقدر بـ 6 أفراد من عينة الدراسة، أما بالنسبة للفئات الأخرى فتحصلت على أصغر نسبة قدرت بـ 2.5 % من إجمالي العينة وهذا ما يؤكد أن البنك يهتم بشكل كبير بأصحاب الكفاءات والشهادات وهذا ما يزيد من أهمية البحث والنتائج المتحصل عليها.

4. المهنة الحالية: يوضح الجدول التالي توزيع أفراد عينة الدراسة:

جدول (3–8): توزيع أفراد العينة حسب متغير المهنة الحالية

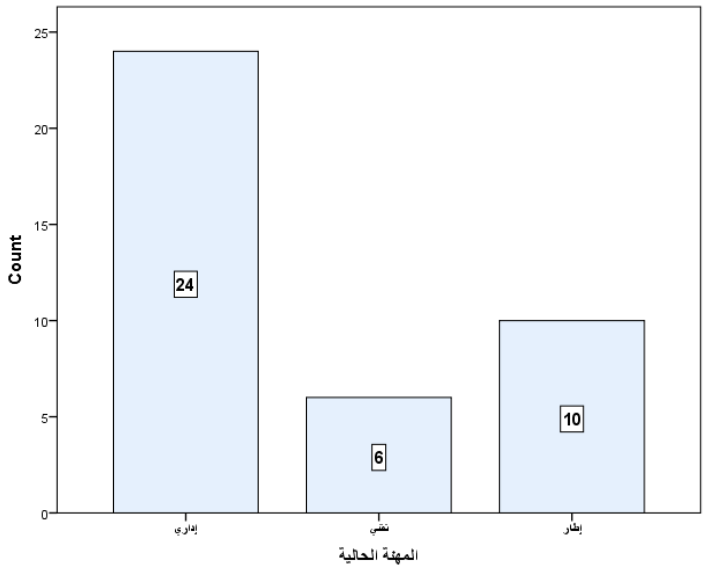

المتغير	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
المهنة	سكرتارية	08	% 26.7
	أعمال إدارة إشرافية	02	% 6.7
	أعمال إدارة غير إشرافية	20	% 66.7
المجموع		30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.20

يتضح من خلال الجدول والشكل أعلاه أن أغلب أفراد العينة عمال إدارة غير إشرافية بنسبة 66.7 % (20 فرد) يليها فئة السكرتارية بنسبة 26,7 % (08 أفراد) في حين يوجد عاملين إدارة إشرافية فقط في المؤسسة، وهذا ما يوضح أن نشاط المؤسسة الذي يرتكز معظمه على الجانب الإداري وتسيير المؤسسة.

5. الأقدمية : يوضح الجدول التالي سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة:

جدول(3–9): توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية

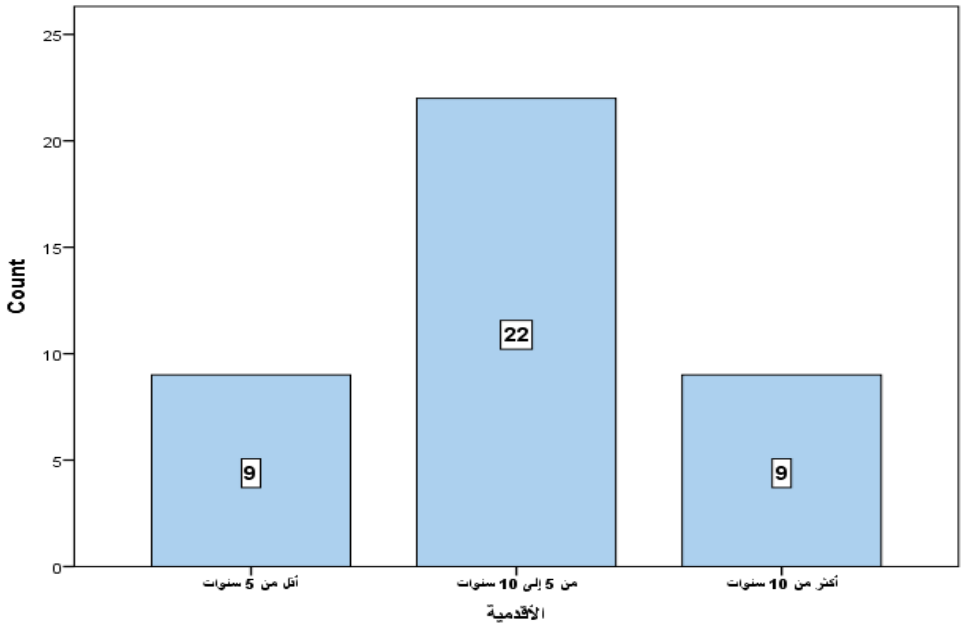

المتغير	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
الأقدمية	أقل من 5 سنوات	09	% 22.5
	من5 إلى 10 سنوات	22	% 55.0
	أكثر من 10 سنوات	09	% 22.5
المجموع		40	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.20

يتضح من خلال الجدول أن الفئة الغالبة في عينة البحث هي الفئة التي تتراوح خبرتهم من 5 إلى 10 سنوات حيث بلغت نسبتها 55 % من أفراد العينة أي ما يقابل 22 فردا ، في حين أن الفئة ما أكثر من 10 سنوات فقد بلغت نسبتها 22.5 % أي ما يقابل 09 أفراد و فئة الخبرة أقل من 5

سنوات تحصلت على نفس النسبة السابقة و هذا ما يدل على أن المؤسسة تحتفظ بالموارد البشرية ذات الخبرة العالية.

ثانيا: تحليل بيانات الإستبيان:

1. المحور الأول :

في هذا الجزء من البحث سوف نقوم بتحليل مستوى الإجابة عن الأسئلة وذلك باستخدام أدوات الإحصاء الوصفي بحساب المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري (مقياس ليكرت الخماسي) لإجابات أفراد عينة البحث عن عبارات الإستبانة ، حيث يعتبر المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن كل عبارة دال على عدم الموافقة من 1 إلى 2.60 و أما بالنسبة للمتوسط الحسابي الذي ينحصر بين 2.60 و 3.40 فيعتبر ذو قبول متوسط و أخيرا من 3.40 إلى 5 يدل على المستوى المرتفع من القبول ، وذلك من أجل الإجابة على السؤال المطروح في البحث عن مدى أهمية وفعالية نظام الرقابة الداخلية البنكية في الجزائر، كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول (3–10): النسب المئوية و المتوسطات الحسابية و الإنحراف المعياري لعبارات المحور الأول

الرقم	عبارات المحور الأول		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة
1	الرقابة الداخلية هي نظام يقوم على المتابعة و الإشراف	التكرار	00	00	05	20	15	4.25	0.570	قبول مرتفع
		%	% 00	% 00	% 12.5	% 50	% 37.5			
2	الرقابة الإدارية أحد مكونات الرقابة الداخلية	التكرار	00	04	05	24	07	3.85	0.834	قبول مرتفع
		%	% 00	% 10	% 12.5	% 60	% 17.5			
3	وجود دلائل و تعليمات واضحة تزيد من فعالية الرقابة الداخلية	التكرار	00	03	07	17	13	4.00	0.906	قبول مرتفع
		%	%00	07.5 %	% 17.5	% 42.5	% 32.5			
4	الفصل في المهام الداخية يعزز نظام الرقابة الداخلية	التكرار	00	02	11	15	12	3.93	0.888	قبول مرتفع
		%	% 00	%05	% 27.5	%37.5	% 30			
5	العمل التشاركي بين رؤساء المصالح في البنك يساهم في فعالية الرقابة الداخلية البنكية	التكرار	02	01	08	16	13	3.93	1.047	قبول مرتفع
		%	% 05	% 2.5	% 20	%40	% 32.5			
6	أهداف الرقابة الداخلية من أهداف البنك	التكرار	01	06	08	14	11	3.70	1.114	قبول مرتفع
		%	% 2.5	% 15	% 20	% 35	%27.5			
7	من مهام الرقابة الداخية إدارة المخاطر البنكية	التكرار	00	01	11	15	13	4.00	0.847	قبول مرتفع
		%	% 00	% 2.5	% 27.5	%37.5	% 32.5			
8	نظام الرقابة الداخلية الفعال يساهم في الحد من الأخطاء و التحايل	التكرار	00	03	06	17	14	4.05	0.904	قبول مرتفع
		%	% 00	% 7.5	% 15	% 42.5	% 35			
9	تقييم الرقابة الداخلية يتم من طرف مجلس الإدارة	التكرار	01	06	04	19	10	3.78	1.074	قبول مرتفع
		%	% 00	% 15	% 10	% 47.5	% 25			
10	وجود هيكل تنظيمي واضح يساهم في تحديد المسؤوليات و المهام	التكرار	03	06	05	18	08	3.55	1.197	قبول مرتفع
		%	% 7.5	% 15	% 12.5	% 45	% 20			
	المتوسط الموزون								3.902	
	الإنحراف المعياري								0.455	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS .20

يتبين لنا من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على مدى أهمية وفعالية نظام الرقابة الداخلية البنكية في الجزائر (المحور الأول) بلغ 3.902 والانحراف المعياري قدر بـ: 0.455 وهو أقل من الواحد مما يشير إلى تقارب أراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط

الحسابي العام للمحور والذي يعتبر ضمن مجال الموافقة من 3.40 إلى 5؛ أي أن اتجاهات أفراد العينة موافقون على مدى أهمية وفعالية نظام الرقابة الداخلية البنكية في الجزائر

وسنحاول معرفة الآراء و تحليلها بالترتيب التنازلي حسب المتوسط الحسابي:

- الفقرة رقم (1) إحتلت المرتبة الأولى حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 4.25 و بلغت أيضا قيمة الإنحراف المعياري 0.570 1 مما يدل على أن أفراد مجتمع الدراسة يوافقون على أهمية نظام الرقابة الداخلية البنكية في الجزائر من حيث المتابعة و الإشراف؛
- و احتلت الفقرة رقم (8) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.05 وإنحراف معياري 0.904 مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون على مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية الذي بدوه يساهم في الحد من الأخطاء و التحايل ؛
- أما الفقرتين رقم (3 و 7) فاحتلتا المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدر بـ 4.00 و إنحراف معياري 0.906 و 0.847 على التوالي مما يدل على أن أفراد مجتمع البحث يوافقون على محتوى الفقرتين الذي جاء فيه : "وجود دلائل وتعليمات واضحة تزيد من فعالية الرقابة الداخلية" " من مهام الرقابة الداخية إدارة المخاطر البنكية"؛
- وقد جاءت الفقرتين رقم (4 و 5) بالمرتبة الرابعة حيث بلغ فيها المتوسط الحسابي 3.93 والإنحراف المعياري 0.88 و1.047 على التوالي مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون على محتوى كل من الفقرتين اللذان تنصان على " الفصل في المهام الداخية يعزز نظام الرقابة الداخلية" و"العمل التشاركي بين رؤساء المصالح في البنك يساهم في فعالية الرقابة الداخلية البنكية"
- الفقرة رقم (2) إحتلت المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 3.85 والانحراف المعياري 0.834 مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون بدرجة كبيرة على أن الرقابة الإدارية أحد مكونات الرقابة الداخلية.
- كما إحتلت الفقرة رقم (9) المرتبة السادسة بمتوسط حسابي 3.78 والانحراف المعياري و ذلك يدل على أن أفراد عينة البحث يوافقون في آرائهم على أن تقييم الرقابة الداخلية يتم من طرف مجلس الإدارة للمؤسسة

- واحتلت الفقرة رقم (6) المرتبة السابعة حيث قدر متوسطها الحسابي 3.70 وإنحرافها المعياري 1.114مما يدل على أن أفراد مجتمع البحث يوافقون على مفاد هذه الفقرة التي تنص على أن أهداف الرقابة الداخلية من أهداف البنك
- أما بالنسبة للفقرة رقم (10) فاحتلت بدورها المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي 3.55 و انحراف معياري 1.197 مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون على وجود هيكل تنظيمي واضح يساهم في تحديد المسؤوليات و المهام.

2. المحور الثاني :

للإجابة على السؤال الثاني للدراسة و التعرف على مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في مواجهة مخاطر القروض في البنوك الجزائرية ، فقد تم حساب قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع فقرات المحور كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول (3–11): النسب المئوية و المتوسطات الحسابية و الإنحراف المعياري لعبارات المحور الثاني

$	عبارات المحور الثاني		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة
1	تعتبر مخاطر القرض الأكثر شيوعا في البنك	التكرار	00	02	07	18	13	4.05	0.846	قبول مرتفع
		%	% 00	% 05	% 17.5	% 45	%32.5			
2	تكمن أهمية تقييم مخاطر القرض في تحديد نقاط القوة و نقاط الضعف	التكرار	02	04	05	23	06	3.68	1.023	قبول مرتفع
		%	% 05	% 10	% 12.5	% 57.5	% 15			
3	يوجد في البنك مصلحة مكلفة بإدارة المخاطر البنكية	التكرار	01	00	09	22	08	3.90	0.810	قبول مرتفع
		%	%2.5	% 00	% 22.5	% 55	% 20			
4	تؤدي الرقابة الداخلية إلى القضاء على مخاطر القرض نهائيا	التكرار	01	03	09	22	05	3.68	0.888	قبول مرتفع
		%	% 2.5	% 7.5	%22.5	%55	% 12.5			
5	نظام الرقابة الداخلية الفعال يحد من شدة المخاطر البنكية	التكرار	02	02	11	18	07	3.65	1.001	قبول مرتفع
		%	% 5	% 5	%27.5	%45	% 17.5			
6	يتبع نظام الرقابة الداخلية في البنك خطوات واضحة المعالم في تقييم و قياس مخاطر القروض	التكرار	00	06	12	16	06	3.55	0.932	قبول مرتفع
		%	% 00	% 15	% 30	% 40	% 15			
7	يعتبر نظام الرقابة الداخلية خط المواجهة الأول إتجاه جميع المخاطر	التكرار	01	01	10	14	14	3.98	0.974	قبول مرتفع
		%	% 2.5	% 2.5	% 25	%35	% 35			
8	مخاطر القرض هي الأكثر إنتشارا من المخاطر البنكية الأخرى	التكرار	00	06	10	15	09	3.68	1.997	4 قبول مرتفع
		%	% 00	% 15	% 25	% 37.5	% 22.5			
9	يساهم نظام الرقابة الداخلية في التقليل من مخاطر القرض في البنك الوطني الجزائري	التكرار	03	03	09	17	08	3.60	1.128	قبول مرتفع
		%	% 7.5	% 7.5	% 22.5	% 42.5	% 20			
10	إن تطبيق القانون 11–08 الخاص بنظام الرقابة الداخلية قد ساهم بشكل فعال في القضاء على مخاطر البنوك	التكرار	03	00	10	19	08	3.72	1.037	قبول مرتفع
		%	%7.5	% 00	% 25	% 47.5	% 20			
	المتوسط الموزون							3.747		
	الإنحراف المعياري							0.520		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.20

يتبين لنا من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في مواجهة مخاطر القروض في البنوك الجزائرية (المحور الثاني) بلغ 3,747

و انحراف معياري قدر بـ: 0.520 وهو أقل من الواحد مما يشير إلى تقارب أراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور والذي يعتبر ضمن مجال الموافقة من 3.40إلى 5؛ أي أن اتجاهات أفراد العينة موافقون بدرجة كبيرة على فعالية هذا النظام في الحد من مخاطر القروض في البنوك الجزائرية وسنحاول معرفة الأراء وتحليلها بالترتيب التنازلي حسب المتوسط الحسابي:

- الفقرة رقم (1) إحتلت المرتبة الأولى حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 4.05 وبلغت أيضا قيمة الإنحراف المعياري 0.846 مما يدل على أن أفراد مجتمع الدراسة يوافقون على إعتبار مخاطر القرض من الأكثر شيوعا داخل المؤسسة؛

- واحتلت الفقرة رقم (7) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 3.98 وإنحراف معياري 0.974 مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أن نظام الرقابة الداخلية خط المواجهة الأول إتجاه جميع المخاطر؛

- أما الفقرتين رقم (3) فاحتلت المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدر بـ 3.90 وإنحراف معياري 0.810 على التوالي مما يدل على أن أفراد مجتمع البحث يوافقون على محتوى الفقرة الذي جاء فيها : " يوجد في البنك مصلحة مكلفة بإدارة المخاطر البنكية "؛

- و قد جاءت الفقرة رقم (10) بالمرتبة الرابعة حيث بلغ فيها المتوسط الحسابي 3.72 والإنحراف المعياري 1.037 مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون على محتوى الفقرة التي تنص على " إن تطبيق القانون 11-08 الخاص بنظام الرقابة الداخلية قد ساهم بشكل فعال في القضاء على مخاطر البنوك "؛

- الفقرات رقم (2 ، 4 و 8) إحتلوا المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 3.68 و انحراف معياري 1.023 ،0.888، 1.997 مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون بدرجة كبيرة على محتوى الفقرات الثلاث الذي جاء فيهم ما يلي:

- تكمن أهمية تقييم مخاطر القرض في تحديد نقاط القوة و نقاط الضعف، تؤدي الرقابة الداخلية إلى القضاء على مخاطر القرض نهائيا ، مخاطر القرض هي الأكثر إنتشارا من المخاطر البنكية الأخرى

– أما الفقرة رقم (5) إحتلت المرتبة السادسة بمتوسط حسابي 3.65 وإنحراف معياري يقدر بـ1.001 مما يدل على أن أفراد مجتمع البحث يوافقون على أن نظام الرقابة الداخلية الفعال يحد من شدة المخاطر البنكية؛

– الفقرة رقم (9) إحتلت المرتبة السابعة بمتوسط حسابي 3.60 وإنحراف معياري1.128 مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون على محتوى هذه الفقرة التي تنص على يساهم نظام الرقابة الداخلية في التقليل من مخاطر القرض في البنك الوطني الجزائري؛

– في حين جاءت الفقرة رقم (6) في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي3.55 وإنحراف معياري0.932 مما يدل على أن أفراد عينة البحث يوافقون على أن نظام الرقابة الداخلية في البنك يتبع خطوات واضحة المعالم في تقييم و قياس مخاطر القروض.

المطلب الثاني: إختبار الفرضيات الفرعية

الفرضية الأولى: نظام الرقابة الداخلية البنكية في الجزائر جد فعال.

الفرضية الثانية: تولي البنوك الجزائرية أهمية كبيرة لنظام الرقابة الداخلية.

تم تحليل محور مدى أهمية و فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنك الجزائري الوطني BNA بولاية تيارت والذي حصل على متوسط حسابي عام (3.902) وهو أكبر من المتوسط الفرضي الذي قيمته (3) وهذا يعني أن البنوك تؤكد فعالية نظام الرقابة الداخلية بدرجة كبيرة لما له من أهمية داخل المؤسسة وللتأكد من ذلك تم تطبيق إختبار t للعينة (One sample T test) وكانت صياغة الفرضيات إحصائيا كما يلي:

H0: لنظام الرقابة الداخلية فعالية وأهمية داخل البنك الجزائري؛

H1: غياب فعالية وأهمية نظام الرقابة الداخلية داخل البنك الجزائري؛

و يظهر الجدول التالي نتائج الفرضيتين :

جدول (3–12): نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

الرقم	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	مستوى المعنوية	نتيجة الإختبار	
						H0	H1
الكلي	3.902	0.455	12.533	39	0.000	قبول	رفض

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.20

يتضح من خلال الجدول أن مستوى المعنوية أقل من مستو الدلالة 0.01 (10 %) لذلك يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة التي تنص على أن لنظام الرقابة الداخلية فعالية وأهمية داخل البنك الجزائري

من خلال قيم t الخاصة بكل عبارة من هذا المحور تم التوصل إلى النتائج التالية:

- الرقابة الداخلية هي نظام يقوم على المتابعة والإشراف؛
- الرقابة الإدارية أحد مكونات الرقابة الداخلية؛
- وجود دلائل و تعليمات واضحة تزيد من فعالية الرقابة الداخلية؛
- الفصل في المهام الداخية يعزز نظام الرقابة الداخلية؛
- العمل التشاركي بين رؤساء المصالح في البنك يساهم في فعالية الرقابة الداخلية البنكية؛
- أهداف الرقابة الداخلية من أهداف البنك؛
- من مهام الرقابة الداخية إدارة المخاطر البنكية؛
- نظام الرقابة الداخلية الفعال يساهم في الحد من الأخطاء والتحايل؛
- تقييم الرقابة الداخلية يتم من طرف مجلس الإدارة؛
- وجود هيكل تنظيمي واضح يساهم في تحديد المسؤوليات والمهام.

الفرضية الثالثة: فعالية نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى الإنقاص من مخاطر القروض في الجزائر

تم تحليل محور مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في مواجهة مخاطر القروض في البنك الجزائري الوطني BNA بولاية تيارت والذي حصل على متوسط حسابي عام (3.747) وهو أكبر من المتوسط الفرضي الذي قيمته (3) وهذا يعني أن البنوك تؤكد فعالية نظام الرقابة الداخلية بدرجة كبيرة لمواجهة مخاطر القروض الجزائرية، وللتأكد من ذلك تم تطبيق إختبار t للعينة (One sample T test)و كانت صياغة الفرضيات إحصائيا كما يلي:

H0: لنظام الرقابة الداخلية فعالية في مواجهة مخاطر القروض الجزائرية؛

H1: عدم تمكن نظام الرقابة الداخلية من مواجهة مخاطر القروض الجزائرية؛

و يظهر الجدول التالي نتائج الفرضيتين:

جدول (3–13) نتائج الفرضيات

الرقم	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	مستوى المعنوية	نتيجة الإختبار	
						H0	H1
الكلي	3.747	0.520	9.085	39	0.000	قبول	رفض

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.20

يتضح من خلال الجدول أن مستوى المعنوية أقل من مستوى الدلالة 0.01 (10 %) لذلك يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة التي تنص على فعالية نظام الرقابة الداخلية في مواجهة مخاطر القروض الجزائرية .

من خلال قيم t الخاصة بكل عبارة من هذا المحور تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تعتبر مخاطر القرض الأكثر شيوعا في البنك؛
- تكمن أهمية تقييم مخاطر القرض في تحديد نقاط القوة و نقاط الضعف؛
- يوجد في البنك مصلحة مكلفة بإدارة المخاطر البنكية؛
- تؤدي الرقابة الداخلية إلى القضاء على مخاطر القرض نهائيا؛

- نظام الرقابة الداخلية الفعال يحد من شدة المخاطر البنكية؛
- يتبع نظام الرقابة الداخلية في البنك خطوات واضحة المعالم في تقييم و قياس مخاطر القروض؛
- يعتبر نظام الرقابة الداخلية خط المواجهة الأول إتجاه جميع المخاطر؛
- مخاطر القرض هي الأكثر إنتشارا من المخاطر البنكية الأخرى؛
- يساهم نظام الرقابة الداخلية في التقليل من مخاطر القرض في البنك الوطني الجزائري؛
- إن تطبيق القانون 11-08 الخاص بنظام الرقابة الداخلية قد ساهم بشكل فعال في القضاء على مخاطر البنوك.

المطلب الثالث: دراسة الإرتباط لمتغيرات الدراسة:

فيما يلي سنحاول تقدير العلاقة مابين المتغيرات وهذا من خلال معامل الارتباط لبيرسون r ، إذ يسمع لنا معرفة مدى تناسق المتغيرات تتراوح قيمته بين -1 و 1 حيث تبين إشارته السالبة أو الموجبة طبيعة العلاقة العكسية أو الطردية ما بين المتغيرات وقيمته المطلقة تبين قوة الإرتباط الخطي بينها والجدول التالي يوضح نتائج إختبار معامل الارتباط

جدول (3-14) يوضح معامل الإرتباط بين المتغيرات للبحث

	المحور الأول		المحور الثاني	
	قيمة الدلالة	معامل الإرتباط	قيمة الدلالة	معامل الإرتباط
المحور الأول	1	/	0.000	0.577
المحور الثاني	0.000	0.577	1	/

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS.20

من خلال الجدول تبين وجود علاقة إرتباط طردية بين محور فعالية وأهمية نظام الرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية ومحور فعالية نظام الرقابة الداخلية في مواجهة مخاطر القروض الجزائرية بمعامل إرتباط قدر بـ 0.577 ومستوى معنوية أقل من 0.01.

خلاصة :

تعرفنا في هذا الفصل على البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 بصفة عامة حيث كان الهدف من الدراسة بصفة خاصة هو تحليل دور وكيفية مساهمة نظام الرقابة الداخلية للبنوك في مواجهة المخاطر البنكية بكل أنواعها، إذ يتضمن كل نوع طرق وإجراءات خاصة للحد منها ، وقد اعتمدنا في تحليلنا هذا على المعلومات التي تلقيناها من المقابلات مع الاطارت ذات العلاقة بتصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية للبنك بالإضافة إلى نتائج الاستبيان.

ومن خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها وبعد المرور على الخطوات اللازمة تم التوصل إلى تحليل نتائج الدراسة وخلاصتها التي كانت نتيجتها ايجابية في مواجهة نظام الرقابة الداخلية للمخاطر التي ترصد بالبنك.

خـاتـــمـــة

تعتبر البنوك أكثر المؤسسات تعرضا للمخاطر، وحتى تتمكن من تحقيق أهم أهدافها والمتمثل في ضمان بقائها واستمراريتها، الأمر الذي يستدعي ضرورة وجود نظام رقابة داخلية فعال وكفيل بحماية حقوق المؤسسة وموجوداتها من مختلف أعمال التلاعب والاهمال، ويضمن سير عملياتها وسلامة الوثائق المالية.

وتعتبر عملية الرقابة الداخلية من أهم العمليات في المؤسسات البنكية، حيث تعمل على تقييم نظام الرقابة الداخلية، وذلك بهدف جعل المسؤولين يتحكمون في أنشطتهم وهذا على كافة المستويات،كما تقوم على ادارة مخاطر القرض بالبنك باعتباره عملية تصمم وتنفذ من قبل مجلس الادارة، وتتم ادارته من خلال تنفيذ استراتيجية البنك بأكملها من قبل موظفين عن طريق تصميم برنامج ادارة مخاطر القرض؛

وتعد ادارة مخاطر القرض عملية تفصيلية ومنظمة لبرنامج ادارة المخاطر لتقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج ملائمة لاحتياجات المؤسسة، وما اذا كانت التدابير المصممة لتحقيق تلك الأهداف مناسبة، وما اذا تم تنفيذ هذه التدابير بشكل سليم، ويتمثل دور الرقابة الداخلية في دعم الادارة مباشرة عبر التقارير الأولية للجهات ذات العلاقة وأخذ عوامل المخاطر في الاعتبار عند وضع الخطط وتركيز تكييف الاجراءات في المناطق التي تتميز بارتفاع المخاطر.

نتائج الدراسة:

اختبار الفرضيات والنتائج:

تم القيام بهذه الدراسة من خلال وضع مجموعة من الفرضيات، ومن خلال ما سبق تم التوصل إلى ما يلي:

– قبول الفرضية الأولى التي تنص على أن " **نظام الرقابة الداخلية البنكية في الجزائر جد فعال** "، وذلك لأن نظام الرقابة الداخلية يرتكز على مقومات الرقابة الإدارية والمحاسبية، إضافة إلى الضبط الإداري.

– قبول الفرضية الثانية التي تنص على " **تولي البنوك الجزائرية أهمية كبيرة لنظام الرقابة الداخلية**"، وذلك من خلال الإجراءات والسياسات التي تضعها البنوك لتسيير عملية الرقابة الداخلية.

– قبول الفرضية الثالثة التي تنص على "**فعالية نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى الإنقاص من مخاطر القروض في الجزائر**"، يتضح ذلك من خلال نظام انتقاء مخاطر القروض الذي يعمل على مراقبة الوضعية المالية للمستفيد بصفة دورية وقدرته على السداد مع الأخذ بعين الاعتبار الضمانات المحصل عليها، إضافة

إلى نظام قياس مخاطر القروض الذي يسمح بتحديد المخاطر وقياسها وجمعها وتحليلها بإعادة ترتيب عمليات القرض والقيد المحاسبي للديون المصنفة.

– مساهمة الرقابة الداخلية في تفعيل ادارة مخاطر القرض وذلك من خلال المساهمة في تقليص وتحديد المخاطر المتعلقة بها ودرجة خطورتها"، وذلك من خلال الإجراءات والسياسات التي تضعها البنوك لتسيير عملية الرقابة الداخلية.

استهدف البحث في دراسة دور نظام الرقابة الداخلية في التقليل من المخاطر البنكية، وقد توصلنا من خلال الدراسة النظرية والميدانية إلى النتاج التالية:

- نظام الرقابة الداخلية نظام فعّال يتجسد في وجود هيكل تنظيمي يوضح المسؤوليات والمهام.

-وجود خطة تبين أهداف البنك ويتم تطبيقها وفق تعليمات واضحة.

- يحتاج نظام الرقابة الداخلية إلى المتابعة والإشراف لتحقيق الأهداف المسطرة.

- نظام الرقابة الداخلية يحدّ الأخطاء والتحايل للتقليل من مخاطر القروض.

- العمل على تدريب الموظفين وتطوير مهاراتهم من خلال دورات تكوينية متواصلة للتمكن من مسايرة التطورات التكنولوجية الحديثة والتغيرات في الأنظمة والقوانين.

- تبادل المعلومات بين رؤساء المصالح في البنك يساهم في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تزيد من كفاءة الأداء والاستخدام الأمثل للموارد.

- إن تطبيق النظام رقم08/11 يعزز دور الرقابة الداخلية في الحفاظ على الأصول، و مراقبة العمليات والتأكد من تطبيق المعايير المعمول بها والامتثال لتعليمات الإدارة و مجلس الإدارة والإدارة العليا.

- يقوم نظام الرقابة الداخلية باكتشاف مواطن القوة والضعف، و تصحيح الانحرافات لتحقيق الربح المطلوب وتجنب الخسارة.

الاقتراحات والتوصيات:

انطلاقا من النتائج المستخلصة سابقا يمكن تقديم التوصيات التالية:

- إجراء تحليل لضمانات المقدمة من خلال إعطاء الأولوية للعلاقة بين الخطر المتربص بالعنصر المضمون والخطر المترتب عن الضامن؛

- تعزيز الرقابة البنكية وضرورة الالتزام بمعايير لجنة بازل الدولية المتعلقة بكفاية رأس المال، ومبدأ الشفافية وتكييفها مع متطلبات بازل III؛
- يجب امتناع البنك عن التمويلات الموسعة في حالة عدم توفر السيولة الكافية؛
- اهتمام البنك بتنمية وتأطير الموارد البشرية حسب المقاييس الدولية، ومواكبة التطورات في مجال تكنولوجيا الاتصال والاعلام الالي؛

آفاق البحث:

وفي النهاية نتمنى أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع وأن يكون قد وصل إلى المستوى المطلوب في تبيان دور الرقابة الداخلية كآلية للتقليل من مخاطر القرض التي تعتبر من أكبر انشغالات البنوك والمؤسسات المالية، إلا أننا نترك الباب مفتوحا أمامنا لمواصلة البحث في المجالات التي لم نتطرق إليها وذلك لتكملة ما قدمناه من جهد في سبيل إثراء هذا الموضوع مستقبلا إن شاء الله.

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب.

- إبراهيم الغالي ،أبعاد القرار التمويلي و الاستثماري" دار النفائس للنشر و التوزيع ، الأردن ،2012 .
- الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية للتدقيق ورقابة الجودة، عمان، الأردن، 2009.
- أرينز، الفين ولوبك، جيمس، لمراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد الديسطي، دار المريخ للنشر، السعودية، 2002.
- حامد طلبة محمد أبو هيبة، أصول المراجعة، الطبعة الأولى، دار زمزم ناشرون وموزعون، الأردن، **2011**.
- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، "إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث "دار وائل للنشر، الأردن ،2010.
- خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- دريد كامل آل شبيب، إدارة العمليات المصرفية، الطبعة1، دار الميسرة للنشر و التوزيع، عمان، 2015.
- طارق الله خان، حبيب أحمد،إدارة المخاطر (تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية)، ترجمة عثمان بابكر احمد، مراجعة رضا سعد الله، جدة، 2003.
- طارق عبد العال حماده،إدارة المخاطر المصرفية ، دار الجامعة ، 2003 .
- عبد الكريم أحمد قندوز ،المخاطر المصرفية و أساليب قياسها، صندوق النقد العربي ،العدد 5،سنة 2020.
- عبد المنعم السيد على، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية ،دار الحامد ، الأردن 2004.
- عقبة سحنون ، "إدارة مخاطر السوق في البنوك الإسلامية – دراسة مقارنة "، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 8 ، العدد 03، ديسمبر 2021.
- محمد الصيرفي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر ،2007.
- محمد داود عثمان، إدارة و تحليل الائتمان و مخاطره ،دار الفكر ناشرون و موزعون، عمان ، الأردن.
- منير ابراهيم الهندي،الادارة المالية مدخل تحليل معاصر ، المكتب العربي الحديث، الطبعة الرابعة القاهرة .
- منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي ،" البنوك الإلكترونية "، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية ،2005.

- نظمي، ايهاب والعزب، هاني، تدقيق الحسابات الإطار النظري، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2012.

ثانيا: الرسائل والأطروحات الجامعية.

- اسمهان صابري، الرقابة الداخلية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،شهادة ماستر أكاديمي جامعة العربي بن مهيدي ،ام البواقي 2016.

- جميل، علي توفيق، تحسين فاعلية الرقابة الداخلية في ظل اعتماد إطار ادارة مخاطر المشروع رسالة ماجيستر جامعة الكوفة، النجف،2014.

- حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف 2014.

- ربيع عبد القادر، مدى توافق نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية مع إطار coso للرقابة الداخلية في بيئة الاعمال الجزائرية خلال 2019، حالة الوحدة العملتية لاتصالات الجزائر بغرداية، شهادة ماستر أكاديمي جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، 2019.

- سعيد يوسف حسن كلاب، واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي، دراسة ميدانية على وزارات السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجيستر في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين 2014.

- طهراوي أسماء، حبيب عبد الرزاق، "إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية –دراسة قياسية– "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد، جامعة تلمسان 2014.

- عبد السلام خميس بدوي، أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقا لـ إطارcoso على تحقيق أهداف الرقابة (دراسة حالة المنظمات الأهلية في قطاع غزة)، رسالة ماجيستر، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2011.

- عيسى عبد الله الغنودي، إمكانية تبني إطار coso للرقابة الداخلية لتفعيل نظم الرقابة الداخلية بمصرف الجمهورية دراسة تطبيقية على فروع مصرف الجمهورية بالمنطقة الغربية، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، العدد 05، 2020.

- لخضر لعروس، دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة مظاهر الغش المالي والمحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.

- للوشي محمد، الأخطار المصرفية القروض البنكية تقييم خطورتها والتحكم فيها، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2002.

- ولد عروسي حياة، الرقابة الداخلية وأثرها على جودة الخدمات المصرفية الالكترونية، بالتطبيق على عينة من البنوك بالجزائر العاصمة، شهادة ماستر أكاديمي جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015.

ثالثا: المداخلات والملتقيات.

- الأخضر لقليطي، حمزة غربي، "إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية" أسس وقواعد النظرية المالية الإسلامية، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول للمالية والمصرفية الإسلامية جامعة سطيف، 2010.

- بالبالي عبد الرحيم ، "إدارة المخاطر البنكية و أثرها على كفاءة و فعالية القطاع المصرفي " رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أبو بكر بلقايد ،تلمسان ،2009.

- حاج قويدر، قورين، وآخرون، دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر البنكية، دراسة حالة البنوك المعتمدة في الجزائر (مع الإشارة للنماذج الدولية)، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية المجلد 12، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2020.

- حسين بلعجوز، رابح بوقرة، "إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر "،بحث مقدم للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية جامعة المسيلة.

- خرواط، عصام الدين، إطار مقترح لتقييم خطر المراجعة، مجلة الساتل، جامعة السابع من أكتوبر ليبيا، العدد السابع، ديسمبر 2009.

رابعا: المقالات والدوريات.

- إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، طبعة 2010، الجزء الأول، لاتحاد الدولي للمحاسبين.

- سليم بن رحمون، سميحة بوحفص. التأصيل النظري للحوكمة المصرفية ودورها كآلية لإدارة المخاطر المصرفية. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال.، 2018.

- علي عماد محمد أزهر، نظام الرقابة الداخلية في البنوك المصرفية، دراسة حالة البنك الكويتي المركزي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار 17، 2020.

- فضيلة بوطورة، "الحماية القانونية للعمليات المصرفية من خلال بنك الجزائر"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 05، العدد 03، نوفمبر 2018.

- محمد سيد درويش, عبد الناصر. (2012)، إطار مقترح لفحص التقارير المالية المرحلية في شركات المساهمة العامة، دراسة تطبيقية على البنوك و شركات التأمين الأردنية. المجلة المصرية للدراسات التجارية,

- مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، بحث مقدم إلى الملتقى العالمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 20-21أكتوبر 2009.

خامسا: التقارير.

- الرقابة الداخلية–إطار متكامل، COSO1 لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، يناير، 2009.
- النظام 11-08، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47 سنة 2012

سادسا: المحاضرات والمطبوعات الجامعية.

- احمودة وفاء، مطبوعة بيداغوجية في مقياس نظام الرقابة الداخلية، قسم العلوم المالية والعلوم التجارية تخصص محاسبة ومراجعة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار-عنابة،2020.
- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية "الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، سبتمبر 2012، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، 2014.
- محمد سهيل الدروبي، ادارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ملخص محاضرات.

سابعا: مواقع الانترنت.

– المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (INTOSAI): https://www.issai.org

– عبد الكريم أحمد قندوز ،"المخاطر المصرفية وأساليب قياسها ، صندوق النقد العربي ،العدد 5، 2020. www.amf.org.ae

- www.7ou.edu.ly/jj/index.php?option=com_content&view=article&id=234&It
- http:stst.yoo7.com/t1636-topic.
- www.bna.dz.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Antoine Sardi et Henri Jacob, Management des Risques Bancaires, parution le 15/12/2001.
- Antoine Sadri, BaleII, AFGES Editions, Paris, 2004.
- La source : Romney ،Marshall B., and Paul John Steinbart, "Accounting information Systems" ،Prentice-Hall ،Inc. ،(14th ed.), 2017.
- Hardy, D. Karin, Managing Risk in Government: An Introduction to Enterprise Risk management, Washington: IBM Center for Business of government, 2010.
- Michel Crouhy , Dan Galai , Robert Mark , The Essentials Of Risk Management,1st edition, Mc Graw Hill, United States , America,2006.

- Risk Management Standard"، Published by AIRMIC، ALARM، and IRM : 2002، British Standards Institution.

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت –

استبيان موجه إلى موظفي البنك الوطني الجزائري

عن آلية الرقابة الداخلية كأداة للتقليل من مخاطر القروض في البنوك الجزائرية

دراسة بنك BNA

(بعد التحكيم)

الأخ الكريم، الأخت الكريمة .....

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

أما بعد:

نرجو التكرم بمساعدتكم في تعبئة الاستمارة المرفقة بكل صراحة وموضوعية، علما أنها مخصصة لأغراض البحث العلمي فقط، وذلك في إطار الإعداد لشهادة ماستر تخصص "اقتصاد نقدي وبنكي " بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة ابن خلدون – تيارت – .

شاكرين لكم سلفا على تقديم المساعدة

من إعداد الطالبتين: **تحت إشراف الأستاذ:**

- **زيدي بدرة نادية** **– لعروس لخضر**
- **بن قرنة مسعودة**

الاستبيـــــــان

المحور الأول: معلومات شخصية

1- السن أقل من 25 سنة ☐ بين 25 و40 سنة ☐ أكبر من 40 سنة ☐

2- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

3- المؤهل العلمي: ثانوي ☐ جامعي ☐ أخرى ...

4- المهنة الحالية: اداري ☐ تقني ☐ إطار ☐

5- الأقدمية: أقل من 5 سنوات ☐ من 5-10 سنوات ☐ أكبر من 10 سنوات ☐

المحور الثاني: أهمية وفعالية نظام الرقابة الداخلية البنكية في الجزائر.

ترقيم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	الرقابة الداخلية هي نظام يقوم على المتابعة والاشراف.					
02	الرقابة الإدارية احد مكونات الرقابة الداخلية.					
03	وجود دلائل وتعليمات واضحة تزيد من فعالية الرقابة الداخلية.					
04	الفصل في المهام الداخلية يعزز نظام الرقابة الداخلية .					
05	العمل التشاركي بين رؤساء المصالح في البنك يساهم في فعالية الرقابة الداخلية البنكية.					
06	أهداف الرقابة الداخلية من أهداف البنك.					
07	من مهام الرقابة الداخلية ادارة المخاطر البنكية.					
08	نظام الرقابة الداخلية الفعال يساهم في الحد من الأخطاء والتحايل.					
09	تقييم الرقابة الداخلية يتم من طرف مجلس الإدارة.					
10	وجود هيكل تنظيمي واضح يساهم في تحديد المسؤوليات و المهام .					

المحور الثالث: فعالية نظام الرقابة الداخلية في مواجهة مخاطر القروض في البنوك الجزائرية.

ترقيم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تعتبر مخاطر القرض الأكثر شيوعا في البنك.					
02	تكمن أهمية تقييم مخاطر القرض في تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف					
03	يوجد في البنك مصلحة مكلفة بإدارة المخاطر البنكية.					
04	تؤدي الرقابة الداخلية إلى القضاء على مخاطر القرض نهائيا.					
05	نظام الرقابة الداخلية الفعال يحد من شدة المخاطر البنكية.					
06	يتبع نظام الرقابة الداخلية في البنك خطوات واضحة المعالم في تقييم وقياس مخاطر القروض.					
07	يعتبر نظام الرقابة الداخلية خط المواجهة الأول اتجاه جميع المخاطر.					
08	مخاطر القرض هي الأكثر انتشارا من المخاطر البنكية الاخرى.					
09	يساهم نظام الرقابة الداخلية في التقليل من مخاطر القرض في البنك الوطني الجزائري.					
10	ان تطبيق القانون 11-08 الخاص بنظام الرقابة الداخلية قد ساهم بشكل فعال في القضاء على مخاطر البنوك.					

الملخص:

ركزت هذه الدراسة على الدور الذي تلعبه الرقابة الداخلية للبنوك ومدى مساهمتها في استمرارية وتطور البنوك، بالإضافة إلى معرفة المخاطر البنكية وكيفية إدارتها، وذلك انطلاقا من ضبط مفهوم الرقابة الداخلية للبنوك والمعايير الدولية المتبعة ، والهيئات المكلفة بذلك، هذا فيما يخص الجانب النظري، ثم التعرض لكافة المخاطر البنكية وفق نشاط البنك وكيفية معالجتها والتقليل منها.

تعتبر البنوك والمؤسسات المالية المحرك الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر وأداة لنجاح أي استثمار سواء تعلق بنفقات الاستهلاك الخاصة بالأفراد أو نشاطات الاستثمار المؤسسات والشركات وتتمتع هذه الأخيرة إضافة إلى الشخصية المعنوية فهي تساهم من جهتها إسهاما أكثر فعالية في التنمية الاجتماعية والتكنولوجية.

ومن خلال الدراسة الميدانية في وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت، والذي يعد كغيره من البنوك الوطنية في اعتماده بشكل أساسي على عملية تمويل ومنح القروض التي تبقي النشاط الرئيسي للبنك نظرا للعائد الذي يحققه، وغالبا ما تنجم عنها أثار سلبية تهدد بقاء البنك بالرغم من انها تكون مشروطة بضمانات وتعليمات.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية للبنوك، المعايير الدولية، المخاطر البنكية، أنظمة قياس المخاطر.

Abstract :

Cette étude a porté sur le rôle joué par le contrôle interne des banques et leur contribution à la continuité et au développement des banques, ainsi que sur la connaissance des risques bancaires et la façon de les gérer, sur la base de l'ajustement du concept de contrôle interne des banques et des normes internationales, et les organismes qui en sont responsables, en ce qui concerne l'aspect théorique, puis l'exposition à tous les risques bancaires en fonction de l'activité de la banque et de la façon de les traiter et de les réduire. Les banques et les institutions financières sont un moteur clé du développement économique de l'Algérie et un outil pour la réussite de tout investissement, qu'il s'agisse de dépenses de consommation pour les particuliers ou d'activités d'investissement pour les entreprises. Ces derniers, en plus de leur personnalité morale, contribuent plus efficacement au développement social et technologique. A travers l'étude de terrain de l'Agence de la Banque Nationale d'Algérie Tiaret, qui, comme d'autres banques nationales, dépend principalement du financement et des dons qui maintiennent l'activité principale de la banque en raison de son rendement, souvent avec des effets négatifs qui menacent la survie de la banque, bien qu'elles soient subordonnées à des garanties et à des instructions.

Mots-clés : Contrôle interne des banques, normes internationales, risques bancaires, systèmes de mesure des risques.